الحَربُ الخَفِيّة

كيف تمكّنت الصين من السيطرة على غفلة من النخبة الأمريكيةً

تأليف

روبرت سبولدينغ

بالاشتراك مع

سِث كوفمان

ترجمة

علي الحارس



الحرب الخفية

كيف تمكّنت الصين من السيطرة على غفلةٍ من النخبة الأمريكية

الحرب الخفية

كيف تمكّنت الصين من السيطرة على غفلةٍ من النخبة الأمريكية

تأليف: روبرت سبولدينغ

بالاشتراك مع: سِث كوفمان

ترجمة: علي الحارس

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 193 - 3

يونيو/حزيران 2023

الحرب الخفية

كيف تمكّنت الصين من السيطرة على غفلةٍ من النخبة الأمريكية

تأليف: روبرت سبولدينغ

بالاشتراك مع: سِث كوفمان

ترجمة: علي الحارس



الفهرس

إهداء المؤلّف

إلى كلّ من نذروا أنفسهم وحرّيتهم وشرفهم المقدّس للمحافظة على جمهوريتنا.

مقدمة المركز

يشهد العالم اليوم صراعاً محموماً على الزعامة والتفوق بين القوى الكبرى، لا سيما التَزَاحَمَ غير المسبوق بين الصين وما تتبعه من آليات صعودها نحو القمة من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ووسائل الدفاع عن مواقعها المتقدمة من جهة أخرى. ولأهمية التحليلات العميقة في هذا الكتاب والامثلة المتنوعة الواردة فيه والاطلاع الواسع للمؤلّف (الخبير الاستراتيجي في الأمن القومي والمنافسة الاقتصادية وعميد متقاعد) فقد بادر مركز الرافدين للحوار (R.C.D) إلى ترجمته ونشره.

يغوص الكتاب بعيداً في تداعيات الحرب التجارية المحتدمة بين الصين وأمريكا، ويرى إن الأولى هي من بدأتها منذ أمدٍ ليس بالقصير، ولا يدخّر المؤلّف جهداً في كيل التُهم وإيراد الشواهد ليثبت الهدف النهائي الذي يسعى إليه، وهو إن الصين دأبت على إضعاف المكامن الرئيسية للقوّة الأمريكية، أي: اقتصادها، وتقنيتها، وجيشها، ونفوذها على الساحة الدولية. وكانت مساعيها السبب في خسارة الأمريكيين ملايين فرص العمل وآلاف الاستثمارات وكميات لا تُقدَّر من الرساميل والابتكارات. وإنهم «هم» من سمح بذلك؛ وذلك بسبب طمع بعضهم في تعزيز ثروته أو خطأه في فتح المجال لها للدخول في منظّمة التجارة العالمية أو غفلته ووقوعه فريسة مناورات الصينيين ودهائهم حسب وصفه، حتى باتت الأمّة الأمريكية أكثر فقراً، وتعاني مدنها من البطالة والإدمان، وبنيتها التحتية من التراجع الكارثي.

يسرد الكاتب قصّة يسميها «الحرب السرية» المتشعّبة والمستمرة التي تلاعبت فيها الصين بالنُخُب الأمريكية واستغفلتها من وجهة نظره، متهماً الحزب الشيوعي الصيني الحاكم باتباع الكثير من الاستراتيجيات لتجاهل القانون الدولي والتحايل على المستثمرين الأجانب وتشجيع صناعة وتصدير السلع المقلَّدة وتسهيل التجسس على الاختراعات الجديدة ومصادرتها، بهدف قتل الصناعة الأمريكية والتحكّم بالأسواق والهيمنة عليها، كما يتناول الوسائل المفترض على أمريكا وحلفائها اتباعها لتعينهم في المواجهة الحتمية القائمة، وتحافظ على مفاهيم الحرّية

وقيم المدنية المهددة بالخطر كما يقول، والحيلولة دون تحقّق مستقبل مظلم لأجيالهم القادمة.

يجد القارئ إن المؤلف يميل إلى إشاعة المخاوف بين الأمريكيين حول الصين، ويعد كل تحركاتها تعبيراً عن حرب سياسية مفتوحة تشنّها على العالم الغربي، لخدمة هدفها الرئيسي في تفوّقها على الجميع، ومنها (مبادرة الحزام والطريق) التي يقدِّم عنها سردية مختلفة، تتمحور حول إنّها مجرّد أداة، تُمكِّن الصين من التحكّم بالاقتصاد بلا منازع واستغلال كلّ البيانات الناتجة مع تحرّك الناس والسلع عبر العالم. وعلى الرغم من إن الكثيرين قد يتفقون معه أو يختلفون فإن الاطلاع على ما كتب يعد أمراً نافعاً.

تمهيد

تقوم المعرفة في الغرب على أساس من الوقائع الموثّقة؛ ويزخر سجّل التاريخ بروايات وسرديات لأمم أُنشِئت على أساس القانون، وفي الولايات المتّحدة الأمريكية يضمن (قانون حرّية المعلومات) إلى حدٍّ ما: كشف المعلومات التي تسيطر عليها الحكومة الأمريكية.

ولكن كيف يمكن توثيق تاريخ الأمم وحكمها إذا لم تكن تتّبع الأعراف السائدة في الغرب؟ وماذا سيحدث حينها إذا لم تكن أمثال هذه الأمم متحمّسةً لكشف أسرارها؟ وماذا سيجري إذا لم تخضع لقواعد الإفصاح الحكومي؟ لقد ناء كاهلي، ولوقت طويل، تحت عبء قصصٍ حول الحزب الشيوعي الصيني والإدراك بأنّ منظومته تضمن المحافظة على أن تبقى الأسرار دفينة الكتمان.

إنّ هذا الكتاب هو محاولتي الشخصية لإخراج هذه القصص إلى العلن؛ وآمل من وراء ذلك أن يتشجّع آخرون على البوح بما لديهم على العلن أيضًا، لأنّ الأخطار المترتّبة على حياتهم وثرواتهم ستخفّ مع انفكاكنا البطيء عن الحزب الشيوعي الصيني.

وهنالك احتمال آخر ولا شكّ، فإذا لم يتحقّق الانفكاك، فسيزداد تقييد آرائنا وحرّياتنا إلى حدٍّ غير مسبوق، وذلك في ظلّ سعي الحزب الشيوعي الصيني إلى قمع معرفتنا بتاريخنا الخاصّ بنا؛ وإذا نجح في مسعاه هذا فلن يكون حينها لهذا الكتاب، بل حتّى للدستور الأمريكي نفسه، أيّ أهمّية تُذكَر.

ولقد أردتُ لكتابي هذا أن يكون سلس القراءة ما أمكن، ممّا جعلني أتخلّى عن إيراد الهوامش، لأنّه يستند إلى مئات المقابلات، والتي طلب أصحاب الكثير منها أن لا أفشي أسماءهم. ولا يمثّل كتابي هذا سوى جزء صغير ممّا انتهيت إلى معرفته، لكنّني كتبتُه للتعامل مع حاجة ملحّة، وهي: أن أخرج الحرب الخفية إلى دائرة العلن؛ ولم يكن غرضي أن أكتب موسوعةً تستقصي القضية، وسأترك للوطنيين الذين سيظهرون في المستقبل مهمّة التعمّق وتوثيق غوامض الحزب الشيوعي الصيني، وتوفير أساس تقوم عليه المعرفة في هذا المجال، والمساعدة في استمرار جمهوريتنا وما تضمنه من حرّيات.

مقدّمة

لي بعض الخبرة بشؤون النشاطات الخفية؛[1] ففي العام (1998) بدأت التدرّب على قيادة الطائرات من طراز الشبح (Spirit B-2)، والتي تُعرَف عمومًا باسم (القاذفات الخفية)، وكانت هذه الطائرة حينذاك سلاحًا جديدًا شديد السرّية في ترسانة القوّات الجوّية الأمريكية، فهي آلة مذهلة ذات تقنيات فائقة ويبلغ ثمنها مليار دولار، وكانت تبدو وكأنّها جاءت من عالم المستقبل. ولقد مكّنها «تحدّبها المتواصل» من تفادي رصدها بواسطة الموجات الكهرمغناطيسية لمنظومات الرادار التي تقتفي أثر الأجسام الطائرة. وبتعبير آخر: لقد تعلّمت حينذاك قيادة طائرة أنجزت ما كان يحلم به كلّ مخطّطي الإستراتيجيات العسكرية، وهو: التحوّل إلى كائن غير مرئي.

وبعد ذلك بعشرين عامًا تركتُ عملي في منصب المدير الأقدم للتخطيط الإستراتيجي في البيت الأبيض وأنا أحمل همومًا عميقة بشأن سلاح خفي مختلف يُستخدَم ضدّ بلدي (تولّيتُ قبل ذلك: منصب كبير المحلّلين الإستراتيجيين في الشؤون الصينية لدى رئيس هيأة الأركان المشتركة، وكبير مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية والملحق العسكري في السفارة الأمريكية بالصين). فطوال الأعوام الأربعين الماضية دأب الحزب الشيوعي الصيني على ممارسة لعبة جميلة تتّسم بالتعقيد والبساطة في الوقت نفسه، وهي المنافسة على اكتساب السيطرة والنفوذ في كلّ أرجاء الأرض، وإنجاز هذا الهدف دون اللجوء إلى التدخّل العسكري.

(1) يعمل مؤلّف الكتاب (روبرت سبولدينغ) حاليًا في معهد هدسون، حيث يركّز في بحوثه على العلاقات الأمريكية-الصينية، والأمن الاقتصادي والوطني، والتوازن العسكري في آسيا والمحيط الهادئ. وله أكثر من ستة وعشرين عامًا من خبرة العمل في وزارتي الدفاع والخارجية، وقد وصل إلى رتبة عميد في القوّات المسلّحة الأمريكية (القوّة الجوّية)، وشغل منصب الملحق العسكري في السفارة الأمريكية بالعاصمة الصينية بيجين، وعمل في مجلس الأمن الوطني إبّان حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وهو يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد.[المترجم]

لقد استطاع الحزب الشيوعي الصيني أن يتفادى العيون والآذان ويكتسب التقنيات دون أن يدفع سنتًا واحدًا في تطويرها، وأن يسيطر بحذر على أعمال الشحن في العالم، ويخترق شركاتنا ومختبراتنا العلمية، ويستخدم أموال المستثمر الأمريكي لتعويم تكلفة مصانع الصين وشركاتها، ثمّ يصرّ، بعد ذلك كلّه، على أن لا تخرج تلك الأموال من الصين.

وثمّة اختلاف كبير بين الحروب التي تنشب بين الدول الوطنية في القرن الحادي والعشرين وبين مثيلاتها في القرنين السابقين؛ فغابت القنابل والرصاص، وحلّت محلّها الأرقام والدولارات ممثّلةً للاقتصاد والتمويل والمعلومات البيانية والتصنيع والبنى التحتية والاتّصالات. فمن يتمكّن من السيطرة على هذه الجبهات اليوم سيتمكّن من الانتصار في حربه غدًا دون أن يطلق رصاصةً واحدة. وهذه إستراتيجية منطقية بسيطة، ولكنّ قادة الغرب ما يزالون شديدي البطء في إدراكها.

إنّ قادتنا، في ميادين السياسة والجيش والشركات والمال، فشلوا في ملاحظة اللعبة الخفية التي ما زال الحزب الشيوعي الصيني يمارسها، ولم يتوقّفوا عن العمل وفقًا لفكرة لم تعد صالحة للاستخدام، ومفادها أنّ الحروب لا تُخاض إلّا بالقنابل والرصاص؛ وهنالك ما يبرّر لهم ذلك، لكنّ الحزب الشيوعي الصيني يتّبع إستراتيجية القتال بوسائل أخرى ويستخدم تكتيكات متنوّعة، فهو يؤيّد ويرعى التركيز المستمرّ على السرقة والإكراه والتخريب الاقتصادي واحتكار البنى التحتية على الصعيد العالمي لا لشيء سوى توسيع نطاق النفوذ الصيني في كلّ مكان.

وكما كان حال طائرة الشبح التي كنت أقودها، تتّصف الحرب الخفية التي يشنّها الحزب الشيوعي الصيني بأنّها ليست مستورةً عن الأنظار في حقيقة الأمر، بل ما زالت تدور رحاها على مرأى الجميع، وهنا يبرز السؤال: لماذا لم نلاحظها؟ ولستُ مهتمًّا هنا بتوجيه أصابع الاتّهام إلى حزب بعينه، فالنخبتان الجمهورية والديمقراطية أخفقتا كلتاهما في الانتباه إلى العلامات (وربّما تواطأتا مع هذا المسعى)، وباعتباري شخصًا وطنيًا يُعنى بأقرانه المواطنين، فإنّ اهتمامي ينصبّ على الدفاع عن شعب هذا البلد والأفكار التي وجّهته منذ التأسيس.

وربّما يمكن القول بأنّه ما من خطرٍ يهدّد الحزب الشيوعي الصيني كخطر دستور الولايات المتّحدة الأمريكية؛ وهذا ما عبّر عنه الرئيس الصيني شي جينبينغ كثيرًا، ووثائق حزبه التي سأعرضها في الكتاب واضحة في أنّها تنظر إلى المفاهيم الأمريكية الرئيسية (حقّا حرّية التعبير والحرّية الدينية) على أنّها خطر يهدّد السلطة الاستبدادية للحزب، والذي يعتقد بأنّ

هذه الحرّيات يجب أن لا يُسمَح بها (أبدًا) بالتجذّر في الصين، وأن لا تتحوّل إلى حقوق للمواطنين الصينيين مطلقًا.

إنّ الكراهية المتجذّرة عند الحزب الشيوعي الصيني ضدّ (قانون الحقوق) الأمريكي وغيره من وسائل الحماية القانونية يجب أن يفزع منها كلّ من يشعر بقيمة الحرّية؛ وهذا هو السبب الرئيسي الذي يقف خلف تأليفي لهذا الكتاب، فأنا أريد تحذير العالم من الحرب الخفية التي تشنّها الصين وإستراتيجيتها للهيمنة على الكوكب بالتركيز على ستّة مجالات للنفوذ: الاقتصاد، والجيش، والدبلوماسية الدولية، والتقنية، والتعليم، والبنى التحتية.

وتقترب الصين حاليًا من تحقيق هدفها الرامي إلى التأثير على السياسيين والشركات في الولايات المتّحدة الأمريكية؛ وإذا تمّ لها ما تريد فسوف يشكّل ذلك هجومًا يطال الحرّيات الرئيسية التي نعتبرها من المسلّمات، كالقدرة على انتقاد السياسيين والسياسات، وإصدار بيانات سياسية، والتبليغ عن انتهاكٍ أو انعدامٍ للكفاءة في العمل الحكومي، أو أن تنشد الأغنية التي تشاء، أو تدرس أيّ اختصاص ترغب مهما كان، أو تزور أيّ موقع على شبكة الإنترنت، بغضّ النظر عن الأيديولوجيا التي تعتنقها.

أمّا في ما يتعلّق بالاقتصاد الأمريكي فيستمرّ بالذبول مع تمكّن الحزب الشيوعي الصيني من استخدام الرأسمال الأمريكي ضدّ المصالح الأمريكية، وستكون شروط التجارة بين البلدين أقلّ ملاءمةً للجانب الأمريكي، وستُغمَر أسواقنا بالمنتجات التي يملكها ويصنعها الصينيون، فيتفاقم اختلال الميزان التجاري على نحو يخدم مصالح الحزب الشيوعي الصيني. وسيظلّ الركود مخيّمًا على سوق العمل ومتوسّط الأجور، وستُجَنَّد أفضل الأيادي العاملة الأمريكية وأبرعها لخدمة الشركات التي يملكها الصينيون، والتي يمتلكها الحزب الشيوعي الصيني في نهاية المطاف.

أمّا السياسيون الأمريكيون الذين يحاولون الوقوف بوجه نظرائهم المؤيّدين للصين فسيجدون أنفسهم وهم يقاتلون عملاء تمّ شراؤهم ودفع الأموال لهم من الخزين النقدي غير المحدود الذي يستخدمه الحزب الشيوعي الصيني في التأثير على السياسات الأمريكية.

وثمّة أمر آخر بالدرجة نفسها من الإفزاع، بل قد يكون أكثر إفزاعًا، وهو أنّ الحزب الشيوعي الصيني يستخدم أيضًا ما يتمتّع به من سلطة استبدادية لإعادة تشكيل الحقائق التاريخية وإعادة كتابتها وتعديلها، ممّا جعل الأكاديميين الذين يدرسون هذا التلاعب المزعج

بالحقائق التاريخية يطلقون على الصين لقبًا استهزائيًا: جمهورية النسيان الشعبية. ولقد جعل عصر التقنيات الرقمية من مسألة تحرير التاريخ وإنجاز النسيان الوطني أمرًا لا يحتاج سوى إلى بعض القصّ واللصق والحذف؛ وفي دراسة رائعة كتبها غلين تيفرت بعنوان (التحديق في نفق الذاكرة) توثيق لحادثة جرى فيها نشر أعداد سابقة لإحدى المجلّات القانونية المرموقة في الصين على منصّات رقمية صينية لأغراض البحث العلمي، ولكنّها جاءت خالية من مقالات معيّنة كشفت حصول هجمات على مفهوم حكم القانون، وهذه الهجمات أصبحت من الحقائق المزعجة حاليًا في ظلّ سعي الصين إلى إظهار نفسها بمظهر الدولة العادلة الملتزمة بالقانون، ولذلك تمّ تحاشيها؛ ويقول تيفرت حول ذلك: «يمكن القول ببساطة بأنّ الحكومة الصينية تستغلّ التقنية في التصدير الخفي لنظامها الرقابي المحلّي إلى الخارج، وتتلاعب بكيفية فهم المراقبين في كلّ مكان لماضي الصين وحاضرها ومستقبلها من أجل تجنيدهم دون رضاهم في مشروع مفزع لتطهير السجلّ التاريخي وتعميم سردياتها المنافسة في كلّ أرجاء العالم».

وإذا نجحت الصين في تحقيق كلّ أهدافها، فستكون النتيجة النهائية: تجريد الولايات المتّحدة الأمريكية من المبادئ التي شكّلت الأمّة الأمريكية.

هذه هي العواقب الكارثية التي تلوح نذرها في الأفق، ويجب أن لا يكون السؤال: (هل) سيحدث ذلك؟، بل: (متى) سيحدث؟، إلّا إذا اتّخذنا الإجراءات الوقائية؛ فالإستراتيجيات التي يطبّقها الحزب الشيوعي الصيني في أنحاء العالم مضى عليها عقود وهي في موضع التنفيذ، ويحاول حاليًا، تحت قيادة زعيمه النهم للسلطة شي جينبينغ، تسريع عمليات التأثير عبر محاولة احتلال صدارة العالم في التقنية، ومحاصرة سوق الاتّصالات، وتصدير إجراءات الضبط المجتمعي التوتاليتارية إلى قادة الأمم النامية.

ولا يبتغي هذا الكتاب قرع جرس الإنذار وحسب، بل الدعوة إلى الكفاح على نحو يوضّح تفاصيل إمكانية خوض هذا الكفاح من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية وبقية العالم الحرّ وإخماد الحرب الخفية التي تشنّها الصين. وأنا آمل، من وراء هذا المسعى، بأن نتمكّن من إنقاذ العنصر الذي ما زال يدفع أمّتنا، والعالم أجمع، إلى الأمام منذ قرنين ونصف تقريبًا، وهو القيمة المشتركة التي دعاها الرئيس الأمريكي السابق فرانكلن روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل بالحرّيات الجوهرية الأربع في ميثاق الأطلسي: حرّية التعبير، وحرّية الدين، والحرّية من الحاجة، والحرّية من الخوف.

ولهذا ينبغي على القارئ أن يعتبر كتابي هذا مدخلًا في توضيح الكيفية التي خاض بها الحزب الشيوعي الصيني حربه الخفية، ودليلًا تفصيليًا حول كيفية إيقاف زحفه الذي يستهدف السيطرة على الغرب، بالإضافة لاحتوائه على تحذير مفزع دون شك، فإذا أخفقنا في الاستجابة الفورية الحاسمة لحماية اقتصادنا وأمننا ومؤسّساتنا ومجتمعنا الحرّ فسننحدر إلى مجتمع كارثي كابوسي شبيه بالمجتمع الصيني، وستقوم دولة أجنبية توتاليتارية بمراقبة حياتنا وأفكارنا ومن نلتقي وماذا نقول، وإذا لم تعجبها أفعالنا أو أفكارنا أو أقوالنا فستتّخذ إجراءً ما تجاهنا.

وقد يتّهمني بعض المتهكّمين بأنّني شديد الفزع أو الانفعال، وهؤلاء يعانون من العمى الذين كنت مصابًا به يومًا ما. ولقد ناقشتُ في كتابي هذا لماذا كنت غافلًا إلى حدٍّ بعيد عن عدوان الحزب الشيوعي الصيني ولماذا ما تزال بقية العالم تعاني من العمى نفسه. وأنا أعزو جزءًا من السبب إلى التعجرف، أي: ثقتنا المفرطة بأنفسنا ومنظومتنا، لأنّ إيماننا بأنّ النموذج المجتمعي-الاقتصادي في أمريكا، وآلتها الحربية، ونموذجها السياسي هي الأفضل على مستوى العالم قد ساعد على تغذية ثقة عميقة بقدرتنا على التغلّب على أيّ تحدٍّ؛ إلّا إنّه ثبت أنّ هذه الثقة قصيرة النظر، والبقعة التي يطالها العمى لم تتغيّر (بل توسّعت) لأنّ أعضاء الحزب الشيوعي الصيني محترفون بالكذب وتدرّبوا عليه بإتقان.

لقد أعمانا طمعنا وحلم العولمة، واقتنعنا بأنّ التجارة الحرّة تؤدّي تلقائيًا إلى فتح أقفال قيود الاستبداد وتمهّد الطريق إلى الديمقراطية. وفتنتنا وعود اليد العاملة الرخيصة، والسلع غير المكلفة، والتهاب أسعار الأسهم، ولكنّنا عندما تخلّينا عن خبرتنا وهيمنتنا في ميدان الصناعة تخلّينا بذلك عن استقلالنا وبعنا مواطنينا بتجريدهم من العمل. وتعرّضنا للخديعة عندما استثمرنا أموالنا في أمّة استبدادية تؤكّد على عدم مغادرة الأموال لأرضها، وهذه سرقة من جيوبنا، بل إنّها ترخيص لنهب خزينتنا.

إنّ الولايات المتّحدة الأمريكية، وكذلك الأمم الأوروبية الأخرى وكلّ البلدان الديمقراطية، تواجه التحدّي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، وهو تحدٍّ له عواقب وخيمة على الولايات المتّحدة والعالم عمومًا. وأنا آمل لا يأتي هذا الكتاب، وكذلك ما أصلّي لأن يحدثه من استجابة نحن بحاجة شديدة إليها، في وقت متأخّر جدًّا عن إيقاف الوحش الاستبدادي، أي: الحرب الخفية التي تُخاض ضدّنا حاليًا.

الفصل الأول

حرب مفتوحة

خلال اثني عشر شهرًا من العامين (2016) و(2017) حاولتُ التقرّب من أحد المراكز الفكرية الكبرى في واشنطن العاصمة، وكانت غايتي هي دفع هذا المركز إلى إجراء دراسةٍ حول نفوذ الحزب الشيوعي الصيني في قطاع الشركات الأمريكية، وأن تقوم مؤسّسة محترمة غير حزبية بتسليط الضوء على عمليات الحزب الشيوعي الصيني، والإجابة على عدد من الأسئلة: كيف سعى الدبلوماسيون والمستثمرون ورجال الأعمال الصينيون إلى التلاعب بأرباب الصناعة لدينا؟ وهل كان هؤلاء يقيمون تحالفات مع أعضاء مجالس إدارة الشركات؟ وما هي مجالات الأعمال التي يفضّلونها أكثر من غيرها؟ وكم بلغ بالتحديد ترسّخ ارتباطهم العضوي بمجال الأعمال في أمريكا؟ والسؤال الأهمّ: هل نجح هؤلاء في جعل الشركات الأمريكية تعمل على نحو يؤدّي في نهاية المطاف إلى خدمة المصالح الصينية، لا الأمريكية؟

وكانت جهودي في التقرّب من المركز محسوبة، إذ كان يندرج ضمن قائمة أفضل خمسة مراكز فكرية في الولايات المتّحدة الأمريكية، ويحظى بالاحترام والتوقير لعمله في تحليل السياسات الإستراتيجية على صعيد العمل السياسي والتجارة الدولية والأمن الوطني. وكانت لي لقاءات عدّة لمناقشة المشروع وكنتُ مقتنعًا بأنّ كلّ شيء يسير وفقًا للمسار الصحيح، إذ تناقشنا حول ما لهذه الدراسة من أهمّية متوقّعة، وكيف أنّها ستقلب عالم الشركات والاستثمارات رأسًا على عقب، وكيف أنّها قد تؤدّي إلى ما نحن بأمسّ الحاجة إليه من الإصلاحات في السياسات والأمن الوطني. حتّى إنّني تدبّرتُ إحضار جهات تتبرّع بتكاليف إجراء الدراسة، وذلك في إعلان النوايا النهائي الذي تطالب به المراكز الفكرية التي تراعي الدقّة في المسائل المالية، وبذلك لم يكن المركز ليتكلّف سنتًا واحدًا من أجلها.

اجتذبَتْ حملتي الانتباه، فلقد قامت على فكرة مقنعة لإجراء دراسة مهمّة على المستوى الوطني، وعثرتُ على من يدفع تكاليفها؛ ولذلك وصلتني في أحد أيّام الجمعة رسالة من كبير مسؤولي المركز تعلمني بأنّني حصلت على الضوء الأخضر، فابتهجتُ، ولكن بعد ثلاثة أيّام، مساء يوم الأحد، قام رئيس المركز، وهو من العملاء المثاليين لمبادرة (الحزام والطريق) وكان قد قفز من التعيينات الحكومية إلى منصبه الراهن الذي يزوّده بالسلطة والنفوذ، بالاتّصال بالجهات المتبرّعة لإبلاغها بإلغاء المشروع قائلًا: «لستُ متأكّدًا ممّا إذا كانت الدراسة تناسبنا». ولم يقدّم رئيس المركز أيّ تفسير إضافي، ولكنّني ما إن قرأتُ قائمة أسماء مجلس أمناء المركز حتّى علمت بالسبب الذي يقف خلف القرار، فالأسماء التي تدعم المركز معروفةٌ بأنّها من ضمن الأمريكيين المحبّين للصين ونخب بورصة وول ستريت، ومنها واحد على الأقلّ من الأسماء المرموقة عالميًا، وعدد كبير من مليارديرات البيوت الاستثمارية. ولم تكن الدراسة ملائمة للمركز لأنّ الأشخاص الذين يجمعون التبرّعات للمركز كانوا يجنون الأرباح من العلاقة مع الصين، وهم أنفسهم من يرفضون مواجهتها على الرغم من سيل القصص المرعبة القادمة من الداخل الصيني وعنوانات الصحف التي لا تخطئها العين حول ما يحدث من استئصال أعضاء المعتقلين، وسوق مليوني شخص من الصينيين المسلمين الأويغور إلى معسكرات الاعتقال، والدفع من جانب واحد باتّجاه حرمان الملايين من مواطني هونغ كونغ من حقوقهم المدنية.

لم يكن ما حدث لي مع المركز السابق حادثة معزولة، فعندما عملتُ في البيت الأبيض عام (2017) عضوًا في مجلس الأمن الوطني (NSC) سعيتُ شخصيًا إلى اللقاء بالكثير من كبرى المراكز الفكرية، والمنظّمات غير الحكومية، والشركات العاملة في مجالات القانون وتدقيق الحسابات والعلاقات العامّة، وكنتُ متحمّسًا للحصول على عونها في كشف عمليات ممارسة النفوذ التي تقوم بها الحكومة الصينية، ومعاقبتها على سلوكها اللامشروع، بالإضافة إلى مساعدتها لي في استكشاف الخيارات السياساتية لمواجهة المخالفات الاقتصادية الصينية. وكان نصيبي من هذه المؤسّسات هو الصدّ مرارًا وتكرارًا، إذ قد يتحدّث معي أفراد هذه المؤسّسات، بل إنّ الكثير منهم قالوا لي بأنّهم يتّفقون مع مخاوفي، ولكنّهم ادّعوا العجز عن مساعدتي، ومنهم من كان صريحًا وقال لي بأنّ ذلك من شأنه إغضاب الصينيين من مموّليهم أو شركائهم في الأعمال. وخرجت بقائمةٍ صادمةٍ للمنظّمات التي رفضت الانخراط معي علنًا في مهمّتي الرسمية، ومنها بعضٌ من نخبة الشركات القانونية

في نيويورك، بل إنّ هنالك منظّمات تدّعي الترويج للديمقراطية والحرّية وحقوق الإنسان ولكنّها رفضت دعم مهمّتي.

ولم يفُتْني إدراك المفارقة في ما حدث، فلقد كنتُ مصمّمًا على تثقيف الأمريكيين حول كيفية استخدام الصين للمال في ممارسة النفوذ على الحكومات والمؤسّسات في كلّ أنحاء العالم من أجل تشكيل النتائج السياسية والاقتصادية على النحو الذي يخدمها، ولكنّ وقوع هذه المؤسّسات نفسها تحت نفوذ ذلك المال جعلها تُصاب بالرعب من خسارة التبرّعات أو الدخل الاستثماري في حالة تقديمها العون إليّ في كشف إستراتيجية الحزب الشيوعي الصيني؛ وفي الحقيقة، كانت هذه المؤسّسات يجري التلاعب بها من قبل قوّة أجنبية تُعتبَر ألدّ أعداء الولايات المتّحدة الأمريكية.

ولقد كنتُ في البداية متوجّسًا من أن تكون مؤامرة الحزب الشيوعي الصيني لاختراق الولايات المتّحدة الأمريكية في حقيقتها (تحالفًا) بين الحزب والنخب الأمريكية؛ إذ ينظر الكثير من الزعماء السياسيين الأمريكيين إلى الصين على أنّها شريك على الرغم من أنّ الحزب الشيوعي الصيني نفسه قد أعلن الحرب على الغرب. وكلّ ما في الأمر هو أنّ سماسرة السلطة الأمريكيين لا يدركون ما للثراء الذي يحقّقونه على المدى القصير من تأثيرات تصيب الأمريكيين على المدى البعيد. ويجب أن تكون العلاقات المعقّدة بين البلدين جرس إنذار ينبّه ويفزع الوطنيين الأمريكيين على اختلاف قناعاتهم السياسية.

ويتّصف التحالف السابق بأنّه غير حزبي، فهنالك شخصيات كبرى من اليمين واليسار قد سقطت أمام إغراءات المكاسب قصيرة الأمد للانخراط مع الصين، ومن الفاعلين الذين يثيرون الدهشة في هذا المجال: ميچ ماكونل، زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ، وهو من المعروفين بمعارضتهم للحدس الحمائي[1] الذي يتعامل به الرئيس دونالد ترامب، بالإضافة إلى صلاته العائلية الوثيقة مع أعتى أرباب السلطة في الصين. ففي العام (1993) تزوّج ماكونل إيلَين تشاو وزيرة العمل في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، والتي تشغل منصب وزيرة النقل حاليًا، وهي ابنة جيمس تشاو الذي ينحدر من أسرة متنفّذة في مجال الشحن، وكان قد درس في جامعة شنغهاي جياو تونغ مع جيانغ زيمين الذي شغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي

(1) الحدس الحمائي: المقصود ما يتّصف به ترامب من تفضيل غريزي لحماية الصناعة المحلّية من الاستيراد. [المترجم]

الصيني في المدّة (1989-2002)، ثمّ نقل أسرته إلى تايوان وبعدها إلى الولايات المتّحدة الأمريكية التي أنشأ فيها عام (1964) شركة (فورموست غروب) للشحن والتجارة والتمويل. ويُقال بأنّ تشاو طلب صناعة سفينتين في حوض السفن الذي تملكه الدولة في شنغهاي عندما أصبح جيانغ حاكمًا عليها. وذكرت صحيفة (ساوث تشاينا مورنينغ بوست)، بعددها الصادر في (16 آيار/مايو 2001)، أنّ الرجلين اعتادا على عقد لقاءات منتظمة، وأنّ «صلات السيد تشاو الاستثمارية مع بيجين من شأنها أن تتعمّق مع بدئه بتأجير سفنه إلى عمالقة شركات الشحن الصينية، من أمثال كوسكو وسينوترانس».

إنّ الصلة المذكورة تدعو إلى القلق بشكل كبير، إذ قام أفراد عائلة إيلَين تشاو (ومنهم: والدها جيمس، وشقيقتها أنجيلا التي تشغل حاليًا منصب المدير التنفيذي في شركة فورموست) بتقديم تبرّعات بلغت قيمتها مليون دولار على الأقلّ إلى حملات ماكونل الانتخابية على مرور الأعوام، وقد نشرت صحيفة (نيويورك تايمز)، بعددها الصادر في (2 حزيران/يونيو 2019)، مقالة استكشفت كيف انتفعت عائلة تشاو من أعمالها مع الصين. وإذا رجعنا إلى تقرير كشف الذمّة المالية لماكونل في مجلس الشيوخ للعام (2008) نجد أنّه تلقّى وزوجته هدية تتراوح قيمتها بين (5-25 مليون دولار)، وقد صرّحت كاثلين كلارك، وهي أستاذة للقانون وخبيرة في الفساد من جامعة واشنطن في مدينة سانت لويس، بأنّ «هذه عائلة لها صلات مالية مع حكومة تُعتبَر من الخصوم الإستراتيجيين؛ ممّا يثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه الصلات العائلية والمالية تؤثّر على تشاو عندما تمارس أحكامها أو تقدّم نصائحها حول ما يتعلّق بالصين من شؤون السياسة الخارجية والأمن الوطني».

وفي غضون ذلك، قام ماكونل بتطوير صلات شخصية أيضًا على نحو مكشوف، ففي العام (2001) نشرت صحيفة (ساوث تشاينا مورنينغ بوست) تقريرًا جاء فيه أنّ «السيّدة تشاو والسيد ماكونل تزوّجا في (شباط/فبراير 1993)، وفي (كانون الأوّل/ديسمبر) من العام نفسه التقى الزوجان بالسيّد تشاينغ في بيجين، وضمّ اللقاء والد السيّدة تشاو».

ويُعرَف عن حمي ماكونل أنّه رجل حقّق ثراءً يعجز اللسان عن وصفه، ويبدو من المرجّح أنّ جزءًا من ثروته يعود الفضل فيه إلى علاقته مع الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني. وبالإضافة لذلك، تمّ في العام (2016) تعيين أخت زوجة ماكونل، أنجيلا تشاو، في منصب «مدير غير تنفيذي» لمصرف الصين بقرار من مجلس الإدارة، وذلك بعد أيّام فقط من انتخاب الرئيس الأمريكي ترامب؛ وكان هذا المنصب ثاني المناصب الكبيرة التي شغلتها، وذلك بعد

أن كانت عضوًا (مع والدها) في مجلس إدارة شركي (CSSC) القابضة، وفقًا لما أورده بيتر شوايتزر في كتابه (الإمبراطوريات السرّية). وبالمناسبة، فإنّ اسم الشركة (CSSC) اختصار لاسمها الكامل (الشركة العامّة الصينية لصناعة السفن)، وهي كبرى الشركات المتعاقدة مع وزارة الدفاع الصينية. وممّا يثير الفزع أن نفكر في كيف أنّ أخت زوجة زعيم مجلس الشيوخ الأمريكي تلتقي بالعدوّ الاستثماري الأوّل لأرباب الشركات الأمريكية، وتشغل مقعدًا في مجلس إدارة المصرف الوطني لهذا البلد.

إنّ هذا الأمر يجب أن يكون مصدر قلق كبير لكلّ من يؤمن بالحكم الرشيد، ولكنّه تحديدًا المنفذ الذي يحلم به الحزب الشيوعي الصيني من أجل عملياته الرامية إلى النفوذ. وهنا يبرز السؤال: هل تعجّب أيّ أحد من إدارة الرئيس بوش الابن من أنّ وزيرة العمل إيلَين تشاو، والتي شغلت المنصب في وقت شهد بداية تبخّر ملايين فرص العمل على التراب الأمريكي، كانت تنحدر، بمحض بالصدفة، من أسرة ترتبط بعلاقة صداقة مع الرئيس الصيني؟

ويزيد الطين بلّة عندما نعلم أنّ الإشراف على شؤون النقل في أمريكا بات تحت إشراف ابنة الشخص الذي جنى الملايين من شحن البضائع من الصين وهو يصادق الرئيس الصيني. وهذا ممّا يبعث على القلق، لأنّ الصين تسعى حاليًا إلى السيطرة على قطاعي الشحن والطيران في العالم؛ وبالنظر إلى ما لعائلة الوزيرة من صلات بالصين، ماليًا وتاريخيًا وعاطفيًا، فإنّها تقع هي وزوجها عرضةً لإمكانية التلاعب بهما.

وللديمقراطيين سمعة مماثلة في هذا السياق؛ فلقد ورد في كتاب (الإمبراطوريات السرّية) أنّ هَنتَر بايدن، ابن نائب الرئيس السابق جو بايدن، تعاون مع مصرف الصين لإنشاء صندوق استثماري قيمته مليار دولار دُعِي (بوهاي هارفست آر. اس. تي. Bohai Harvest RST)، وكشف شوايتزر في هذا الكتاب أن هَنتَر بايدن سافر في أوائل (كانون الأوّل/ديسمبر 2013) مع والده إلى الصين على متن الطائرة المخصّصة لنائب الرئيس، وبينما كان بايدن الأب يلتقي قادة الحزب الشيوعي الصيني ربّما كان بايدن الابن يجري بعض اللقاءات الخاصّة به، وبعد حوالي عشرة أيّام من هذه الرحلة إلى بيجين تمّ استكمال صفقة قيمتها مليار دولار «تدعمها الحكومة الصينية». وحمل عدد (7 تمّوز/يوليو 2019) من مجلّة (نيويوركر) تقريرًا جاء فيه أنّ «الصفقة تمّ توقيعها قبل الرحلة» وأنّ إجازةً استثماريةً «تمّ تحصيلها بعد ذلك بقليل». وكلّ ما يتعلّق بهذه الصفقة، أطرافها وتوقيتها وقيمتها المالية، تفوح منه رائحة نفوذ غير مستحقّ للصين وللابن المتربّح لأحد كبار سماسرة السلطة.

وفي (11 أيار/مايو 2019) كتب شوايتزر مقالةً لصحيفة (نيويورك بوست) جاء فيها أنّ «لم يسبق حدوث مثل هذه الترتيبات، فحكومة إحدى أعتى الدول المنافسة لأمريكا تمارس النشاطات الاستثمارية مع ابن أحد أقوى صنّاع القرار الأمريكيين». ومن المدهش أن جو بايدن لا يبدو أنّه لا يمانع خيارات ابنه في انتقاء شركائه في الاستثمار أو ما قد ينجم عن أمثال هذه الصفقة من منظر سلبي، كإمكانية الرشوة، أو شراء النفوذ، أو المنافع النخبوية، دون ذكر مخالفة استخدام الطائرة المخصّصة لنائب الرئيس. ولكن يتبادر إلى الذهن أنّ بايدن دأب على التطبيل للصين طوال عقود، فنشط في الجهود الرامية تمرير قانون لإقامة علاقات تجارية دائمة مع الصين في العام (2001). وتكشف التصريحات الأخيرة التي أدلى بها في حملته الانتخابية عن أنّه ما يزال جاهلًا تمامًا باللعبة الإستراتيجية الطويلة التي تلعبها الصين ضدّ الغرب، ومن هذه التصريحات: «يقولون: 'الصين سوف تنتزع اللقمة من فمنا'. كفى رجاءً. إنّ الصينيين لا يعلمون حتّى كيف يتعاملون مع الفارق الهائل الذي يفصل بحر الصين عن جبال الغرب الأمريكي. ... إنّهم لا يعلمون كيف سيتمكّنون من التعامل مع الفساد الذي يوجد في منظومتهم. ... أيّها الناس، إنّهم ليسوا أناسًا سيّئين، ولكنّهم في الحقيقة ليسوا منافسين لنا».

عندما تعطي إحدى الأمم ابنكَ وشركاءه مليار دولار للاستثمار فأظنّ أنّه يصعب حينها النظر إلى ما يحدث على أنّه تنافس؛ ولكنّ خداع أمريكا لجرّها إلى هذا النوع من التفكير على الأمد القريب هو جزء من الإستراتيجية النهائية التي تتّبعها الصين.

وبهذا يتبيّن لنا الحدّ الخطير الذي وصلت إليه الصين في ترسّخها وتداخلها مع النخبة السياسية الأمريكية؛ ولكنّ الصين استطاعت أيضًا أن تصل إلى الحدّ نفسه في التنويم المغناطيسي لما يُدعى بـ«سحرة وول ستريت»، حيث أصبح رؤساء البيوت الاستثمارية الكبرى من بين أكثر الأصوات صخبًا في التطبيل للصين، ولقد دأب ستيفن شوارتزمان، المدير التنفيذي لشركة بلاكستون غروب (Group Blackstone)، ورَي داليو، الرئيس المشارك للصندوق التحوّطي العملاق برِجووتر (Bridgewater)، على تصوير الصين بأنّها قوّة اقتصادية لا شكّ في إيجابيتها؛ ويسهل علينا فهم هذا الموقف الصارم عندما نعلم دوافعهما الربحية الخاصّة، فالأجور المستحصَلة من تريليونات الدولارات عبر التداولات والسندات بلغت قدرًا مذهلًا، حيث توصّلت شعبة الأبحاث في مصرف سانت لويس الفدرالي إلى أنّ الإيرادات المتحقّقة في العام (2017) لكلّ عمليات السمسرة في الأوراق المالية بلغت (147، 917، 000، 000$)، ممّا يجعل الترويج لتداول الأسهم والسندات الصينية أمرًا يصبّ في مكاسب السماسرة. وتؤدّي

الصين في الغالب دورًا مضاعفًا في بورصة وول ستريت، فهي داعم وزبون في الوقت نفسه، إذ تشير تقارير داو جونز إلى أنّ الشركات الصينية (ومنها: الشركة الصينية للاستثمار، والإدارة العامّة للقطع الأجنبي؛ وكلاهما من الوكالات الحكومية) استثمرت المليارات في الصناديق التحوّطية الحالية لدى شركة برِجووتر.

ولم يسلم عالم التقنية أيضًا من استهداف تكتيكات الحزب الشيوعي الصيني، حيث تمّ توظيف رَي بينغام (عضو سابق في مجلس إدارة شركة أوراكل التقنية العملاقة والرئيس التنفيذي لشركة الرقاقات الإلكترونية الأمريكية سايبرِس Cypress التي تنتج أشباه الموصلات) في العام (2016) من قبل شركة كانيون برِج (Bridge Canyon)، وهي شركة أسهم خاصّة تتلقّى تمويلها من شركة ريفورم الصينية لإدارة الصناديق النقدية (China Reform Fund Management)، وهي شركة استثمارية تملكها الدولة الصينية. وقد جاء في رسالة إلى حاملي أسهم شركة سايبرس أن بينغام تلقّى مبلغًا ماليًا مقداره (1,2 مليار) دولار كمكافأة مقدّمة من شركة كانيون برِج، وراتبًا مقداره مليونا دولار، «بالإضافة إلى ما له من 'فائدة منقولة' مقدارها (20 %) من أرباح شركة كانيون برِج» («الفائدة المنقولة» مصطلح مخصّص لحصول أحد الشركاء على عمولة بغضّ النظر عن ما إذا كان قد ساهم في الصفقة بأي شكل من الأشكال). وعندما توظّف الصين شخصًا مثل بينغام، بما له من دهاء وفهم في المجال التقني، فإنّها تكون بذلك قد عثرت على شخص آخر يتولّى توجيه استحواذاتها الإستراتيجية وتمرير التقنيات الرئيسية إلى الصين. وكان أوّل ما فعله بينغام، كما هو متوقّع، أنّه حاول شراء شركته السابقة، ولكنّ الصفقة أوقِفت لمخاوف تتعلّق بالأمن الوطني.

وليس ما ذكرناه سوى قلّة من الأمثلة رفيعة المستوى لكيفية اتّصال الصين بالنخبة الأمريكية، أي: الأشخاص الذين يصنعون القرار السياساتي والمالي للأمّة الأمريكية والعالم بأكمله؛ فلقد رعى هؤلاء التعامل مع الصين، وكان لقراراتهم في هذا المجال تأثير مباشر وقاسٍ على المواطن الأمريكي.

وببسيط العبارة، اختفت (3,4 مليون) فرصة عمل من الولايات المتّحدة الأمريكية في المدّة (2001-2017) بسبب علاقتها التجارية مع الصين، وذلك وفقًا لدراسةٍ بعنوان (تفاقم الخسائر التي تسبّبت بها الصين) صدرت في العام (2018) عن معهد السياسة الاقتصادية (EPI). وكانت الصين قد انضمّت إلى منظّمة التجارة العالمية (WTO) في العام (2001)، ومنذ ذلك الحين تورّم العجز التجاري الأمريكي المتنامي، وفقًا لدراسة معهد (EPI)، وتمخّض

تأثير اختلال الميزان التجاري عن عواقب مدمّرة، حيث خلصت الدراسة إلى أنّ حوالي (75 %) من فرص العمل التي اختفت خلال المدّة (2001-2017)، والتي يصل عددها إلى (2,5 مليون) فرصة عمل (تمّ احتساب الرقم بإنقاص عدد فرص العمل المفقودة بسبب الاستيراد من عدد فرص العمل التي يخلقها التصدير)، كانت في القطاع الصناعي. وهو عدد مذهل من الأمريكيين الذين فقدوا وظائفهم (يكاد يقترب من عدد سكّان مدينة هيوستن الأمريكية). وعندما يسمع الأمريكي عبارة (الأوقات العصيبة) تتبادر إلى ذهنه حقبة (الكساد الكبير)، ولكنّ مؤسّسة التقنيات والابتكارات المعلوماتية تشير إلى أنّ ما حدث في العقد الأول من القرن الحالي من انخفاض فرص العمل في القطاع الصناعي (5,7 مليون فرصة عمل)، بالنسبة إلى إجمالي فرص العمل في هذا القطاع (33 %)، قد «تخطّى نسبة فقدان فرص العمل في الكساد الكبير»، والتي بلغت حينها (30,9 %).

وتزخر دراسة معهد (EPI) بأرقام مزعجة أخرى، ومنها ما تمّ اكتشافه من أنّ أرقام العجز التجاري مع الصين في المدّة (2001-2011) قلّصت دخل العامل الأمريكي، الذي يقع عليه التأثير بشكل مباشر، حوالي (37 مليار) دولار سنويًا. ويحتوي التقرير أيضًا على الكثير من الأفكار الموجزة حول «الممارسات المشوّهة للتجارة» التي تقوم بها الصين، من قبيل «تقديم تمويل كبير لقطاعات صناعية كالفولاذ والزجاج والورق والخرسانة والطاقة المتجدّدة، والإنماء السريع للمشروعات التي تملكها الدولة، وتمخّض هذان الإجراءان عن توليد تراكم هائل من القدرة الزائدة في القطاعات المذكورة. وهذه القدرة الزائدة خلقت عرضًا من السلع يتجاوز الطلب لدى المستهلك الصيني بكثير، وتعاملت الصين مع العرض المفرط برمي الصادرات خارج الصين، ولا سيّما في الولايات المتّحدة الأمريكية».

وثمّة أمر تشترك به كلّ الأسماء التي ذكرتُها من الزعماء السياسيين والنخبة المالية، وهو: أنّهم ما زالوا يعملون وفقًا لافتراض خاطئ مفاده أنّ تعاملاتنا مع الصين ليست سوى جزء من تنافس طبيعي في إطار السوق الحرّ؛ وبذلك أخفق هؤلاء في إدراك أنّ الحزب الشيوعي الصيني لم يلتزم بقواعد القانون الدولي، بل ما زال يخوض حربًا، وهي حرب ما زلنا نخسرها بثبات منذ عقود، ونتج عن هذه الحرب جروح خطيرة أصابت مواطنينا ومدننا وأمّتنا. والأخطار المحدقة بأمّتنا في ازدياد، لا نقصان، في كلّ دقيقة نغضّ البصر فيها عن سرقة الصين لما قيمتُهُ مليارات الدولارات من التقنيات والملكية الفكرية، وعن سنوات طويلة من القرصنة وانتهاك قانون الملكية الفكرية، وعن الاقتصاد المغلق للحزب الشيوعي الصيني وتقييمه

المصطنع للعملة الصينية وسعيه الذي لا يهدأ لممارسة النفوذ السياسي، وعن الكثير من الأعمال الأخرى. ومع استمرارنا بغضّ البصر، يزداد اقتراب بلدنا من خسارة استقلاله وحرّيته.

وبعبارة أخرى، إنّ هؤلاء يفشلون في إدراك أنّنا نخسر الحرب الخفية.

كتاب (الحرب المفتوحة)

إنّ الهدف النهائي الذي يسعى إليه الحزب الشيوعي الصيني هو تقوية نفسه في كلّ مفاصل الحياة؛ وهو هدف لا يخرج فيه حتّى الأكثر سلطةً أو علاقاتٍ بين الأمريكيين عن موقفين: الجهل التامّ به أو التآمر معه. ويعتقد هذا الحزب بأنّ أعتى العقبات، بل أكبر الأخطار، في طريقه هي الولايات المتّحدة الأمريكية ما دامت تتقدّم العالم اقتصاديًا وعسكريًا. ويتمثّل هدف الحزب والتحدّي الأكبر الذي يواجهه في أن يحلّ محلّها على المشهد الدولي؛ وهذا ما يرد في وثائق الحزب نفسه.

وهنالك وثيقة ربّما يمكن اعتبارها الأشدّ أهمّيةً والأكثر كشفًا للهدف المذكور، وهو كتاب صدر في العام (1999) بعنوان (الحرب المفتوحة)، وكتبه اثنان من كبار الضبّاط في جيش التحرير الشعبي الصيني، وهما چياو ليانغ (Qiao Liang) ووانغ شيانغسوي (Wang Xiangsui)، وأشار إلى عدد من الإستراتيجيات لجعل ميزان القوى العالمي يميل لصالح الصين. وهذه الوثيقة يجب أن تكون من النصوص الواجب قراءتها في كلّ فروع الحكومة الأمريكية، وفي أوساط الأسماء البارزة في مجال الأعمال، لأنّها تشير، ودون مواربة، إلى الإستراتيجية التي تقف خلف السياسات الصينية في العالم. وفي ما يلي مقطع قصير من الكتاب يبعث القشعريرة في بدن القارئ: «إنّ المبادئ الحربية الجديدة لم تعد تعتمد على (استخدام القوّة المسلّحة لإرغام العدو على الخضوع لإرادة المرء)، بل أصبحت (استخدام كلّ الوسائل، ومنها القوّة المسلّحة أو غير المسلّحة، الجيش وغير الجيش، والوسائل الفتّاكة وغير الفتّاكة، لإرغام العدوّ على قبول بمصالح المرء)».

وليست هذه الوثيقة نصًّا ممتعًا ولا مريحًا، بل هي نصّ معقّد كثيف يمزج بين الإستراتيجية والاقتصاد والنظرية الاجتماعية وملاحظات محدّدة حول التقنية. ولكنّه يتّصف في الوقت نفسه بأنّه نصٌّ ذكي، وربّما يمكن القول بأنّه أهمّ كتاب فلسفي وإستراتيجي في جيلنا. وقد صدر هذا الكتاب في الصين أوّلًا، وانتشرت قراءته في صفوف الحزب الشيوعي الصيني، وهو

من الكتب المعروفة جيّدًا لدى الخبراء الصينيين المعاصرين؛ ولكنّ تعقيده الغريب ربّما كان سببًا في إخفاق الغرب بالربط بين تأمّلاته الإستراتيجية وبين الدبلوماسية الصينية المضلّلة غالبًا بسبب منظرها الحميد الباسم.

إنّ الحزب الشيوعي الصيني يدرك، وفقًا لما جاء في الكتاب، أنّ الأمم لم تعد تحتاج إلى جيش عرمرم لتحقيق الانتصارات، أي: السيطرة على سكّان بلد آخر، أو موارده، أو حكومته؛ فالقوّة العسكرية ليست سوى طريقة من طرائق التعبير عن العدوان، وليست سوى إحدى السبل الكثيرة للحصول على السلطة. وبعبارة أخرى، إنّ المال يقوّي الجيش، ولكنّه يؤدّي إلى تقوية كل مجال يمكن تخيّله من مجالات الاشتباك الأخرى أيضًا، فيمكن استخدامه للتأثير على الزعماء السياسيين الأجانب وتغيير مواقفهم، وإخراس الأفكار، وشراء التقنية أو سرقتها؛ ويمكن استخدامها أيضًا في صناعة السلع بأسعار رخيصة جدًّا ودفع المنافسين إلى التخلّي عن التصنيع أو إضعاف الاقتصادات المنافسة؛ وكذلك يمكن استخدامها في خلق جيش من الأكاديميين الذين ينتشرون هنا وهناك لجمع المعلومات الاستخباراتية، العلمية والتقنية والهندسية، التي يمكن استخدامها في للدفع قدمًا بأهداف أخرى.

وقد أصبح من الواضح، من منظور حسابات كتاب (الحرب المفتوحة)، أنّ القادة الأمريكيين فشلوا في فهم حقيقة مفادها أنّ قادة الحزب الشيوعي الصيني لا يقدّمون سوى الكلام الفارغ حول التجارة الحرّة والعولمة بينما يتجاهلون القوانين الحاكمة للتجارة الحرّة بصفاقة؛ فالصين ترحّب بالاستثمار، ولكنّها لن تسمح للمستثمرين بإخراج أرباحهم من البلد؛ والشركات الصينية تمارس أنشطتها التجارية في كلّ أنحاء العالم، لكنّ الحزب الشيوعي الصيني التوتاليتاري يضع كلّ أنواع الحواجز أمام نموّ الشركات الأجنبية في الصين.

ولقد دأب قادة الغرب، منذ نهاية الحرب الباردة، على العمل وفقًا لنظرية اقتصادية مؤدّاها أنّ الأسواق الحرّة تؤدّي إلى قدر أكبر من الثروة؛ واندمج هذا المفهوم مع ما يُدعى بنظرية التحديث، وهي فكرة اجتماعية تشدّد على أنّ الديمقراطية هي النتيجة المباشرة للنموّ الاقتصادي، وهو ما يعبّر عنه سيمور ليبسيت، أحد مناصري هذه النظرية، بقوله: «كلّما ازدادت ثروة الأمّة ازدادت فرصها لاستدامة الديمقراطية»؛ وبعبارة أخرى، التجارة الحرّة تؤدّي إلى الثروة، والثروة تؤدّي إلى الديمقراطية. وهذه الفكرة هي التي تقف خلف كتاب توماس فريدمان (العالم مستوٍ)، وهي الفكرة التي دفعت النخب الأمريكية إلى التشارك مع الحزب الشيوعي الصيني.

لننظر في حقيقة الأمر. لقد فهمت النخب الأمريكية قوّة النظام العالمي الذي أقامه وينستون تشرتشل وفرانكلن روزفلت في وثيقة ما تزال تعمل عمل القالب الذي يُصَبّ فيه ذلك النظام على النحو الذي نعرفه؛ حيث وضع (ميثاق الأطلسي)، الذي لا يتجاوز صفحة واحدة، المبادئ التي حكمت السلوك العالمي خلال الأعوام التالية التي نافت على السبعين، وقدّم أساسًا لمؤسّسات معروفة أخرى من أمثال (منظّمة الأمم المتّحدة) و(منظّمة التجارة العالمية).

وعلى الرغم من أنّ (ميثاق الأطلسي) يتكوّن من ثماني فقرات، فإنّه يحتوي أربعة مبادئ جوهرية تحكم المنظومة الدولية: الأسواق الحرّة، والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون، وحقّ تقرير المصير. وهذه المبادئ الأربعة هي التي دفعت النخب الأمريكية إلى الاعتقاد بأنّها ستقود إلى دمقرطة الصين في نهاية المطاف.

وممّا يؤسَف له أنّ ليبست، والكثير غيره في الغرب، أخفق في فهم الطبيعة المتحجّرة للحزب الشيوعي الصيني التوتاليتاري، والذي يعتبر الديمقراطية خطرًا جوهريًا يهدّد وجوده، وتوصّل إلى طريقة لمناورة منظومة السوق الحرّة، حيث اعتقد الحزب أنّ بإمكانه قلب الطاولة على الغرب عبر إقناع القادة الغربيين بموافقته على مبادئ النظام العالمي بينما كان يعمل بشكل منهجي على تقويض هذه المبادئ جميعًا. وقد قال الرئيس الصيني شي جينبينغ، في الملتقى الاقتصادي العالمي السنوي الذي يُعتبَر بؤرة العولمة: «يجب علينا أن نظلّ على التزامنا بتطوير حرّية التجارة والاستثمار في العالم، وتعزيز تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار عبر الانفتاح وبأن نقول (لا) للحمائية»؛ وهو يبدو هنا وكأنّه يتبنّى وجهة النظر الغربية، ولكنّ قوله هذا هو الذي يمارس فيه الحزب الشيوعي الصيني قلب الطاولة على الغرب، ومنه يتبيّن السبب الذي يجعل نفوذ الحزب في غاية الخفاء والمكر والفعّالية.

ودعوني أشرح ما سبق بمثال من أساليب الاشتباك في الطائرات القتالية، حيث يقوم الطيّار برسم نموذج ذهني مشترك مع طاقم الطائرة الأخرى، ممّا يسمح بالطيران المتناسق للطائرتين عندما يستحيل التواصل في وضع الاشتباك؛ ولإنشاء هذا النموذج الذهني المشترك لا يكفي فهم الكلمات وحسب، بل يجب أن تتّضح النية بشكل كامل، أي: ما نرغب بإنجازه وكيفية استجابتنا على النحو الذي يحوّل الخطّة إلى حقيقة واقعة.

وبالعودة إلى ما حدث في ملتقى دافوس، فلقد سمع الحضور ما تفوّه به الرئيس الصيني

شي من كلمات، ولكنّهم لم يسمعوا أو يفهموا نيّته النهائية؛ إذ اعتقدوا بأنّ كلماته تعني موافقته على المبادئ الضمنية للعولمة، وهو ما يرغب بأن يفهموه من كلامه، إلّا إنّ تحليل ما قاله حقًّا، وما تركه دون أن يعبّر عنه بالكلمات، يجعل من الواضح بعد ذلك أنّ شي لم يقدّم أيّ التزام متين بأيّ شيء، فلم ترد في كلماته أيّة إشارة إلى الالتزام بالقانون الدولي، ولا إلى تغيير السياسة النقدية للسماح بحرّية تدفّق المكاسب خارج الصين. وعندما يقول «لا للحمائية» فإنّه لا يتوجّه إلى الصين بقوله، لأنّ السياسة الاقتصادية الصينية تتلخّص بالحمائية، بل يقصد بهذه العبارة أنّه يجب على الغرب أن لا يكون حمائيًا، لأنّ تخلّي الغرب عن الحمائية يخدم أهداف الحزب الشيوعي الصيني. إذن، فالزعيم الصيني كان يضمر في سرّه القضاء على قوانين التجارة الحرّة والعولمة بينما كان يبدي اتّفاقه معها في العلن.

ولقد أتقن الزعيم الصيني وحزبه حياكة إستراتيجية ماكرة، واستطاعوا أن يحصلوا على حلفاء مثاليين لا يدركون ما يفعلون ويساعدونهم في هذا المخطّط، أي: النخب الأمريكية. وربّما يمكن للقارئ الآن أن يحزر ما يحدث في المناورة الجوّية القتالية عندما لا يتشارك أحد الفريقين النموذج الذهني الصحيح، أي: الفوضى؛ وهو ما يحدث للنظام العالمي القائم في يومنا هذا، وهو السبب الذي دفعني لتأليف الكتاب الذي بين يديك.

إنّ ما قاله الزعيم الصيني في ملتقى دافوس حقًّا هو أنّه بحاجة إلى أن يبقى الغرب منفتحًا على ممارسة الأعمال مع الصين. وعندما أعلن الاتّفاق مع النظرية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الغرب فإنّه كان يعمل في حقيقة الأمر وفقًا لما تمليه نظرية الحزب الشيوعي الصيني. وعوضًا عن أن تؤدّي التجارة الحرّة إلى الثروة، والثروة إلى الديمقراطية، فإنّ النموذج الذهني الذي يقصده كان يسعى إلى أن تتيح العولمة والإنترنت للحزب الشيوعي الصيني أن يكتسب القوّة على حساب الغرب، وذلك بالوصول إلى أمواله واستخدامها في تمويل نموّ اقتصاد الصين وجيشها وتقنيتها، وبالتالي: زيادة قوّة بلاده ونفوذها على امتداد العالم.

ولقد تمكّن شي من اختطاف النموذج الذهني للنخب الأمريكية، وذلك عبر تمريره لحلم خادع يمنّيهم بممارسة التجارة الحرّة في ملعب تتكافأ فيه الفرص، وبذلك جيّر هذه النخب لصالحه في حقيقة الأمر، بعد أن أغراها للوقوع في فخّه. والأهمّ من ذلك هو أنّه ما دام الحزب الشيوعي الصيني هو الذي يمتلك مفاتيح خزائن الأموال الصينية فبإمكانه أن يضع المحفّزات التي تجعل حلفاءه يحقّقون الثراء عبر دعم السعي الصيني إلى الإمساك بزمام القوّة.

والإستراتيجية السابقة مكتملة الأركان في جوهرها، وهي تتلخّص في أن تتعهّد لعدوّك بأرباح على الأمد القريب وتجنّده في العمل على جعل بلدك يحوز المرتبة الأولى في القوّة عالميًا. ولم تتأخّر النخب الأمريكية في انتهاز فرصة اللحاق بالركب الصيني خلال أكثر من أربعين عامًا مضت، وكأنّ الأمر أشبه بتحوّل أحد أحلامهم إلى حقيقة، أي: أن تحقّق الثراء بينما تعمل في الوقت نفسه على جعل العالم آمنًا للديمقراطية.

ومن حسن الحظّ أنّ المخطّط السابق اصطدم في طريقه بعقبة الدستور الأمريكي، والذي يضمن للمواطن الأمريكي حرّياته، ومن بينها: حقّ الانتخاب، وهو مفهوم لا يمكن للحزب الشيوعي الصيني التوتاليتاري أن يتخيّله إطلاقًا. ولقد قرّر (3,4 مليون) أمريكي، ممّن فقدوا وظائفهم بسبب اللعبة الكبرى التي مارستها الصين، أنّ الأمر وصل إلى حدّه، فصبّوا اللعنات على النظرية الاقتصادية والاجتماعية، وعملوا على إيصال أصواتهم إلى القادة الأمريكيين، ومنهم من استمع إليها، وبدأت ثمار هذا المسعى بالظهور في الانتخابات الوطنية عام (2016)، حيث بدأ مرشّحون من جانبي الطيف السياسي، أي: الديمقراطي بيرني ساندرز والجمهوري دونالد ترامب، بالحديث إلى من جرى التخلّي عنهم وسقطوا ضحايا للتجارة الحرّة غير المنصفة المتمثّلة بـ«الصدمة الصينية» التي تلقّاها الاقتصاد الأمريكي. وشاهدنا الأمر نفسه يحدث في الانتخابات النصفية عام (2018) أيضًا، حيث تبنّى السياسيون برامج انتخابية دعت إلى تأمين دعم أكبر (زيادة الحدّ الأدنى للأجور، وتحسين الرعاية الصحّية) لمن جرى التخلّي عنهم بسبب فقدان وظائفهم لصالح بلدان أخرى.

إنّ هذا الكتاب يستهدف ويتناول الأمريكيين الذين يحنّون إلى الحياة التي عاشوها قبل أن تستقبل النخب الأمريكية عدوّهم وتفتح له أبواب منظّمة التجارة العالمية وتدخله إلى حياتهم؛ والفصول التالية تسرد قصّة انحراف بلدهم وكيفية إعادته إلى مساره السابق. وعلى الرغم من أنّ الكتاب يسرد قصّة حول حرب سرّية تلاعبت فيها الصين بالنخب الأمريكية واستغفلتها، وهي حرب بالغة الأهمّية لكنّها ليست سوى جانب واحد من حملة متشعّبة لا تتوقّف، فإنّ الكتاب يتناول أيضًا كيفية انتصار أمريكا في هذه الحرب، وذلك عبر تشكيل وحدة أكثر اكتمالًا، وتحقيق العدل، وضمان الوئام الداخلي، بالإضافة إلى توفير مستلزمات الدفاع المشترك، وتعزيز الرفاهية العامّة.

ويسعى الكتاب، قبل ذلك كلّه، إلى الحيلولة دون تحقّق مستقبل كارثي، وتأمين بركات الحرّية لنا وللأجيال القادمة. والوقائع تقول بأنّ أمامنا حوالي ثلاثة أعوام لإيقاف الحرب

المفتوحة التي يشنّها الحزب الشيوعي الصيني، وإذا لم نفعل ذلك فإنّ مُثُل الحرّية المدنية التي شكّلت الولايات المتّحدة الأمريكية (أي: الحرّية والاستقلال، وهما المفهومان اللذان يعرّفان الولايات المتّحدة) سيُقضى عليها بشكل شبه حتمي على يد حكومة توتاليتارية لا ترى قيمةً لأيّ شيء سوى قوّتها هي وحسب.

إنّ تلك القوّة تستهدف بلادنا بأشكال تؤثّر على الجميع وفي كلّ المستويات؛ فعندما تنجح الصين في اجتذاب أموال المستثمر الأمريكي فإنّ هذه الأموال لا تعود بعدها متوفّرةً للاستثمار المحلّي، وهي رأسمال يغادر الولايات المتّحدة الأمريكية بعد أن كان من الممكن استثماره فيها وخلق فرص العمل على التراب الأمريكي. وعندما تقوم شركة صينية بقرصنة إحدى الأدوات الإلكترونية التي طوّرتها شركة أمريكية على الأرض الأمريكية، ثمّ تبيع نسخة مقلّدة منها، فإنّها تسرق بذلك دخل الشركة التي استثمرت الأموال في تطوير هذه الأداة. ولهذا الدخل الضائع عواقب أخرى قد تتمخّض عن ضياع فرص العمل والإيرادات الضريبية والأرباح المستقبلية. وإنّ ما يفعله الحزب الشيوعي الصيني، وما يحجِم عن فعله، لا يضرّ شركةً بمفردها أو أحد الصناعيين دون غيره، بل إنّه هجوم يستهدف مجتمعنا ككلّ؛ وهذا ما ينبغي على المواطن الأمريكي العادي أن يفهمه.

الفصل الثاني

كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

إنّ الحرب التي أشعل نارها الحزب الشيوعي الصيني ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكية وباقي العالم الغربي وصلت إلى مستوًى فادح من الشدّة والتعقيد يصعب معه إدراكها حتّى لمن يتابع عنوانات نشرات الأنباء عن قرب. فالحرب الصينية الخفية لا تعود إلى أشهر أو أعوام مضت، بل إلى قرون، حيث دأب الصينيون على تشذيب نظرتهم حول التاريخ والثقافة الإستراتيجية والفلسفة السياسية خلال مدّة أطول بكثير من عمر الولايات المتّحدة الأمريكية أو حتّى الغرب كما نعرفه. وإذا بقي الأمريكيون على تجاهلهم لاختلافاتهم مع الصين، والتي تقع في صلب الحرب الخفية، فيستمرّون في خسارة هذه الحرب.

تمتلك الديمقراطيات الغربية مبدأ (حكم القانون)؛ حيث يجري انتخاب القادة من الشعب كي يسنّوا القوانين، وتقوم المؤسّسات الحكومية بصياغة هذه القوانين وتطبيقها وفرضها. والقانون هو السلطة العليا في البلد. وهنالك، نظريًا، مجموعة من القيود والتوازنات والإشراف لضمان الالتزام بالقوانين. أمّا في الصين فهنالك مبدأ (الحكم بالقانون)؛ وبينما يتمتّع المواطن الأمريكي بمبدأ (مراعاة الإجراءات القانونية) الذي يضمن امتلاكه لحقوق قانونية يجب على الدولة أن تحترمها، بالإضافة إلى قوانين محدّدة بدقّة لصياغة التشريعات وإدارتها وتغييرها، فإنّ الحزب الشيوعي الصيني هو من يضع القوانين للصينيين دون أن يكون لهم أيّ يد في هذا الأمر. إنّ القوانين تحكم الصينيين الذين يقفون أمامها بلا حول ولا قوّة، ويحدّدها الحزب الشيوعي الصيني لهم وهم عاجزون عن تحدّيها بأيّ شكل من الأشكال. وهذا يعني أنّه لا يوجد في الصين سلطة تعلو على سلطة الحزب الشيوعي الصيني.

وهنا يبرز التساؤل: ما الذي يوجّه الحزب الشيوعي الصيني؟ وما هو النموذج المعتمَد في

إدامة هذا الحزب الاستبدادي؟ وكيف يمكن لأيّة أمّة حتّى أن تكوّن فكرةً مماثلةً عن خطّة بعيدة المدى كهذه ثمّ تسير على هديها؟

إنّ الجواب على هذه التساؤلات يكمن في تاريخ الصين وثقافتها الإستراتيجية ورؤيتها حول السلطة والتنافس؛ فالثقافة الإستراتيجية الصينية تتداخل مع الأفكار الكونفوشيوسية حول الهرمية والانسجام والمسؤولية، وتختلط مع الرؤى البراجماتية حول كيفية تحقيق السلطة والثروة والنفوذ. والوقت عند الصينيين عنصر حيّ بين مدٍّ وجزر؛ وينبغي عندهم السعي إلى النتائج التي توسّع منافع الأكثرية وتتجاهل رغبات الأقلّية؛ وهم لا ينظرون إلى استخدام القوّة العسكرية على أنّها وسيلة لتحقيق غاية ما، بل على أنّها من الضروريات؛ ويرون بأنّ العلاقات الاقتصادية والمنافسة المالية واستخدام المعلومات تساعد جميعها على خلق النفوذ، والنفوذ هو أفضل ما يمكن إنجازه بعد تحقيق السلطة الفعلية.

وللصين تاريخ يمتدّ إلى خمسة آلاف عام من بناء الحكم الإمبراطوري، وتوالت عليها الأسرات الحاكمة، وظهرت فيها الكثير من المجتمعات المعقّدة ذات النطاق الواسع والقوّة الهائلة، وتُعَدّ من أكبر الإمبراطوريات التي ظهرت على سطح الأرض. وفي حوالي العام (770 ق.م) انتهى العصر الذهبي للصين، وحلّت محلّه حقبة (الربيع والخريف)، ثمّ تلتها حقبة الدول المتحاربة. وانخرط الكثير من القادة والجيوش في ممارسة المكائد المعقّدة، والتحالفات الواهية، والمهمّات السرّية، والخيانات الفجّة، وحدث كلّ ذلك باسم تعزيز السلطة والسيطرة، على نحو يشبه ما جاء في مسلسل (لعبة العروش)، لكنّه كان حقيقة واقعة.

وفي حقبة (الربيع والخريف) كان للفيلسوف كونفوشيوس تأثير كبير على الثقافة الصينية؛ إذ عمل أستاذًا وقاضيًا ووزيرًا للعدل، وكان يؤمن بالقوّة التغييرية للتعليم وبأنّ المعلّم والطالب ملزمان بواجب تحسين المجتمع.

وقد ساعدت الأحداث السياسية في حقبة (الدول المتحاربة) على تشكيل ما أصبح في ما بعد: أفضل ما يعرفه الغرب من كتب الصين، أي: كتاب (فنّ الحرب) الذي ألّفه إستراتيجي عسكري صيني يُدعى سَن تزو؛ وهو كتاب توالت على دراسته أجيال وأجيال من الضبّاط العسكريين في كلّ أنحاء العالم، وكذلك شملت شريحة القرّاء الدبلوماسيين والفلاسفة ورجال الأعمال. وتشهد هذه الجاذبية الواسعة للكتاب على عبقريته، فعلى الرغم من أنّه يتناول الشؤون الحربية تجده يسهب في مناقشة كيفية تعزيز المصالح الوطنية (أو أيّة مصالح، في

الواقع) دون اللجوء إلى خوض الحروب. ويوحي لاو تسو في كتابه بأنّ المجتمع الصيني يثمّن المنافسة القاسية التي لا رحمة فيها باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف دون التسبّب بخطر وقوع قتال حقيقي.

وينبغي أن لا نتفاجأ، بالنظر إلى هذه النصوص التأسيسية، عندما نجد هذه الإستراتيجية لخوض الحروب دون قتال حقيقي مطبَّقةً بشكل كامل لتعزيز المصالح الوطنية، وذلك بعد أكثر من ألفي عام من كتابتها على الورق بيد لاو تسو.

بداية المعركة

في العام (1949) وصل ماو تسي تونغ إلى سدّة السلطة منهيًا حربًا أهلية مضنية، وأعلن إقامة جمهورية الصين الشعبية والحزب الشيوعي الصيني، وبدأت خطّة إطلاق («سباق المئة عام»)، وهي خطّةٌ دون تفاصيل اتّصفت بشدّة الطموح والإبهام في الوقت نفسه، وكانت تستهدف إعادة الصين إلى موقعها «المناسب» في العالم كإمبراطورية عظيمة. وكان الرغبة بالثأر من النظام العالمي القائم تقدّم تحفيزًا إضافيًا لماو وأمّته المعدمة، إذ كان ماو ينظر إلى النكسات التي أصابت الصين طوال الأعوام المئة السابقة على أنّها «قرن من الإذلال» (أي: تدمير القوّات البحرية البريطانية للموانئ الصينية كي تنتصر في حروب الأفيون، وانهيار سلالة تشينغ في العام 1912، واستيلاء اليابان على كوريا ومنجوريا[1]). وما يزال الحزب الشيوعي الصيني يرعى مشاعر السخط لهذه الإذلالات الوطنية من خلال تعامله معها على أنّها جروح لم تلتئم، وبإدراجها في كلّ مناهج التعليم من رياض الأطفال حتّى الجامعة.

ولم تكن بداية (سباق المئة عام) سهلة، بل مرّ السباق بنموٍّ بطيء ومؤلم، وتحالفت الصين مع قريبها التوتاليتاري، الاتّحاد السوفييتي، والذي كان يعاني هو أيضًا من محدودية الموارد والإنتاجية. وفي العام (1958) أطلق ماو («القفزة الكبرى إلى الأمام»)، وهي خطّة لتحويل الصين إلى دولة صناعية وإعادة تشكيل الممارسات الزراعية، ولكنّ البرنامج جاء بنتائج عكسية عندما أدّى الجفاف ونقص الإنتاجية والتخطيط السيّئ إلى (المجاعة الكبرى) التي دامت أربعة أعوام ولقي عشرات الملايين حتفهم فيها.

---

(1) منجوريا: (أو: منشوريا بحسب التعريب الخاطئ الشائع) تسمية تُطلَق على منطقة تضمّ الساحل الصيني الشرقي المقابل لليابان. [المترجم]

وفي العام (1966) استخدم ماو الحزب الشيوعي الصيني لإطلاق ما دُعي بـ(«الثورة الثقافية»)، وهي حملة إبادة وحشية مصمَّمة لتخليص الناس من التقاليد الصينية والطرائق الرأسمالية، فسُجِن المعلّمون ورجال الأعمال والمثقّفون والزعماء الدينيون والموظّفون الحكوميون، وأُرسِلوا إلى معسكرات إعادة التثقيف. وتعرّض المواطنون إلى التنكيل والإذلال العلني، وصودرت الممتلكات، وأُعيد توطين الناس بالقوّة، وشاع التعذيب والإعدام وحتّى القتل الجماعي، وهكذا تمّ القضاء على الملايين من الناس.

ومن الصعب على الأمريكي أن يدرك الرعب الذي رافق الثورة الثقافية، فحينها انطلقت الحكومة الشيوعية التوتاليتارية لتعمل دون رادع، وطال التغيير الجميع فعليًا، ومن ذلك ما ترويه الصحافية والمعارضة الصينية ساشا كونغ من ذكرياتها المرعبة عن تلك الحقبة، وكانت حينها طفلة صغيرة تسكن مع عائلتها في مبنى سكني مكوّن من أربعين شقّة في مدينة كوانتسو، حيث تمّ اعتقال والديها وجيرانها، وهي تصف ما حدث بقولها: «في أحد الأحيان لم يتبقّ في المبنى كلّه سوى شخص بالغ واحد فقط يعيش بجانب الأطفال والمراهقين الذين تُرِكوا دون رعاية».

وفي الخمسينيات والستّينيات من القرن الماضي كانت الصين، إلى حدٍّ ما، شريكًا صامتًا في الحرب الباردة، وقدّمت نفسها على أنّها قوّة متخلّفة عديمة الضرر بالمقارنة مع قوّة عظمى كالاتّحاد السوفييتي. وبينما قدّمت الصين الدعم إلى القوّات الشيوعية في حربي كوريا وفيتنام، فلقد حدّت من أحلامها التوسّعية والإمبريالية في ما يتعلّق بجوارها المباشر. وبالمقارنة، كان الاتّحاد السوفييتي أكثر توسّعيةً بكثير، وحشد القوّات والدعم العسكري لعدد من الأمم الإفريقية (كأنغولا وإثيوبيا والصومال)، وقوّى نظام كاسترو في كوبا، حتّى أنّه قدّم المساعدات والتعليم إلى الصين.

ولقد كانت علاقة ماو والحزب الشيوعي الصيني بالاتّحاد السوفييتي أشبه بما كان بطل الملاكمة الشهير محمّد علي كلاي ليدعوه ممارسةً دوليةً لمناورة (التظاهر بالتعب)؛ فبواسطة التظاهر بأنّها دولة فقيرة تربطها شيوعيتها بعلاقة القربى مع الاتّحاد السوفييتي، استطاعت الصين أن تستغلّ دعم الاتّحاد السوفييتي الذي لم يشكّ بنواياها، وحصلت على أسرار المجالين الصناعي والعسكري في روسيا بينما كانت تعمل في الوقت نفسه على إضعاف حليفها وداعمها المفترَض عبر استلام المساعدات المالية والعسكرية. وكان الاتّحاد السوفييتي حينها يخوض أيضًا حربه ضدّ الإجراءات الأمريكية الفاعلة على العديد

من جبهات الحرب الباردة، أمّا الصين فقامت بأفعال ساعدت على استنزاف (المعسكر الشرقي).

التحرّك الأوّل

في العام (1970)، وبعد عام واحد من تفجير الصين لقنبلتين هيدروجينيتين قرب حدودها مع روسيا، أرسل ماو رسالة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون يدعوه فيها إلى زيارة الصين، واعتبرت القيادة الأمريكية هذه الرسالة انفتاحًا مريبًا، ورأى نكسون وهنري كيسنجر، وزير خارجيته المكلّف بخوض الحرب الباردة، في الدعوة فرصةً للعمل مع الصين من أجل زيادة اضطراب وعزل الاتّحاد السوفييتي.

وغاب تمامًا عن أذهان القادة السياسيين الأمريكيين أنّ التحرّك الصيني كان جزءًا من لعبة طويلة الأمد؛ إذ حصل ماو والحزب الشيوعي الصيني على كلّ ما يمكنهم تحصيله من السوفييت الذين كان من الواضح أنّهم يخسرون مواقعهم في مواجهة التطوّرات التقنية والاقتصادية الغربية، فأصبح ماو وحزبه بحاجة إلى جسد جديد يتطفّلون عليه، وعثروا على بغيتهم في بلد يتّصف بأنّه الأكثر مالًا، والأفضل على صعيد البنية التحتية للبحث والتصميم، والذي يمتلك أكثر التقنيات ابتكارًا وأقوى الجيوش على سطح الأرض، أي: الولايات المتّحدة الأمريكية.

وقد كشف مراقب الشؤون الصينية مايكل بيلزبيري في كتابه (سباق المئة عام) عن أنّه حتّى عندما عرض ماو غصن الزيتون على نكسون فإنّه كان حينها ينظر إلى الولايات المتّحدة الأمريكية على أنّها العدوّ، وأنّ الوثائق الصينية «شبّهتها بهتلر»؛ وذكر بيلزبيري أنّ وزير الخارجية الصيني جو إنلاي أعلن صراحةً خلال لقائه مع كيسنجر بأنّ «أمريكا هي (البا)»، وقام المترجم الصيني بترجمة العبارة بكياسة إلى «أمريكا هي القائد»، لكنّ هذه الترجمة خاطئة كلّيًا، فكلمة «با» ترد في معظم العبارات السياسية بمعنى (الطاغية)، وعندما سُئِل المترجم لاحقًا عن سبب تخفيفه لحدّة كلام جو مع كيسنجر أجاب: «كان ذلك ليصيبه بالانزعاج»؛ وأنا أقول: كان ذلك لينبّهه ويفتح عينيه، ولكن الولايات المتّحدة غفلت عن سياسة الحزب الشيوعي الصيني العدائية تجاهها، واعتنقت سياسة مساعدة الصين من أجل التسبّب باضطراب الاتّحاد السوفييتي.

واستنسخت الصين سياستها تجاه الاتّحاد السوفييتي في التعامل مع الولايات المتّحدة الأمريكية، فمثّلت دور بلد بلا أهمّية؛ وفي الحقيقة، لم يكن تمثيل هذا الدور من الصعوبات الشديدة، لأنّها كانت تُعتبَر حينها ممّا يدعوه الغرب حاليًا «دولة نامية»، إذ كانت تعيش حالةً من الفقر المدقع، والغياب شبه التامّ لأيّة تقنيات تصنيعية، ومحدودية التعليم العالي، وقلّة الموارد اللازمة لرفد قوّتها العاملة التي تتّصف بارتفاع العدد وانخفاض الأجر؛ وما تزال الصين تدّعي هذه المنزلة حتّى يومنا هذا.

ومن السهل أن نتبيّن كيف سقط نكسون وكيسنجر وغيرهما الكثير من القادة الأمريكيين في فخّ الشعور المزيّف بالأمن على الرغم من السجلّ الصادم للحزب الشيوعي الصيني في مجال انتهاك حقوق الإنسان واعتماده منظومة الحزب الواحد التوتاليتارية. وقد أوضح الزعماء الصينيون في السبعينيات الماضية للدبلوماسيين الأمريكيين بأنّ الصين لا تمانع عزل روسيا والتنازل عن المزيد من السلطة للولايات المتّحدة على الساحة الدولية؛ ولا بدّ أنّ هنالك من كان يفكّر حينها بفكرة مغرية تهدف إلى بيع السلع الأمريكية في سوق يتكّون من مليار صيني.

خطر التفكير الرأسمالي الخيالي

هنالك أهمّية حاسمة أيضًا في تبيُّن كيفية وصول القادة الأمريكيين إلى افتراضٍ مفاده أنّ بناء علاقة مع الصين من شأنه أن يؤدّي إلى تغييرات سياسية في بيجين؛ فالولايات المتّحدة الأمريكية كانت، وما زالت، تنظر إلى نفسها على أنّها (تبني الأمم)، فلقد ساعدت في إعادة تشكيل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأبلت بلاءً حسنًا في هذه المهمّة، وساعدت أيضًا في إرساء الديمقراطية في تايوان، ومدّت يد العون إلى اليابان وكوريا الجنوبية، وبعد أن انتهت الحرب الباردة طالت مساعداتها الأعضاء السابقين في الكتلة السوفييتية، كبولندا والتشيك من أجل التحوّل إلى أنظمة ديمقراطية.

ويبدو، لسببٍ ما، أنّ الكثير من صانعي السياسات والمستثمرين يفترضون أنّ للرأسمالية قوًى خاصّةً، يمكنها أن تذيب الاستبداد والتوتاليتارية، لكنّ التاريخ والأحداث الحالية يخبراننا بأنّ هذا الافتراض ليس سوى تفكير خيالي؛ فلقد أنفقنا المليارات تلو المليارات من الدولارات ونحن نحاول، دون جدوى، أن نحوّل العراق وأفغانستان إلى نظامين ديمقراطيين قائمين بنفسيهما، وذهبت مليارات الدولارات من الدعم الأمريكي العسكري والمالي إلى مصر

وأوغندا وغيرهما من الدول التي تميل إلى الاستبداد، وما زالت تعجز عن تجاوز العقبات التي تقف في طريق إنجازها لديمقراطية دائمة؛ ولا يختلف الحال أيضًا عند الكثير من حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

عندما وصل دينغ شياوبينغ إلى السلطة في العام (1978) قام الحزب الشيوعي الصيني بتعديل موقفه من التجارة والرأسمالية، وانفتحت الصين أمام تلقّي الاستثمار الأجنبي وشاركت في السوق العالمية المتنامية، ولكن بالشروط الصينية: أن يأتي المال الأجنبي إلى الصين دون أن يخرج منها، مع إمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج بلا صعوبات شديدة. وسمحت الصين أيضًا لمواطنيها بالمشاركة في ممارسات غربية معيّنة، كإطلاق النشاطات الاستثمارية، وخلق الثروة، وارتداء قبّعات البيسبول عوضًا عن قبّعة ماو التقليدية. ولكنّ الصين أبقت على قبضتها القوية المتحكّمة بكلّ شيء آخر، وقوّت دولتها التوتاليتارية بلا مواربة؛ فهنالك حزب سياسي واحد يتمتّع بالسلطة، أي: الحزب الشيوعي الصيني، وهو يسيطر على كلّ جوانب الحياة، ولا يسمح بحرّية التعبير، ولا بحرّية الدين، ولا بحرّية الصحافة؛ حتّى إنّ جيش التحرير الصيني ليس في حقيقته جيشًا للصين، بل جناحًا للحزب الشيوعي الصيني؛ ويفرض القانون على كلّ شركة استثمارية في الصين أن يحتوي مجلس إدارتها على عضو في الحزب الشيوعي الصيني.

وفي (أيار/مايو 1989) انبثق لوهلةٍ من الزمن بصيص أمل في رغبة جزء كبير من الشعب الصيني بإجراء إصلاحات ديمقراطية، وتجمّع حوالي مليون شخص، من الطلّاب والعمّال وزعماء التوجّهات المنادية بالحقوق المدنية، طوال ثلاثة أسابيع في تظاهرات مؤيّدة للديمقراطية في ساحة تيانامين في العاصمة بيجين. وفي (4 حزيران/يونيو) تمّ استدعاء الجيش لإسكات المتظاهرين، فحدثت مذبحة تنوّعت التقارير في أعداد قتلاها، من عدّة مئات (وفقًا لأرقام الحزب الشيوعي الصيني) إلى عشرة آلاف (وفقًا لبرقية دبلوماسية بريطانية)، بالإضافة إلى اعتقال ما يُقدَّر بعشرة آلاف شخص.

وفي (5 حزيران/يونيو) حدثت إحدى أكثر اللحظات دراماتيكية في أواخر القرن العشرين، وذلك حينما وقف شخص يحمل كيسين من المشتريات أمام دبّابة تقترب منه، معترضًا طريقها وكأنّه يمارس لعبة (من يجبن أوّلًا) ورهانها الحياة والموت، وما تزال هوية هذا الشخص (المعروف بـ«رجل الدبّابة») مجهولة. وقد شاهد الملايين من الناس في كلّ أرجاء الأرض هذه المواجهة الدراماتيكية، لكنّ معظم المواطنين الصينيين ما يزالون يجهلون حصول هذا الحدث البطولي، فالصور والإشارات المتعلّقة به ليست محظورة في الصين وحسب، بل

إنّ هنالك أيضًا متابعة حثيثة للبحث عنها والقضاء عليها بواسطة أدوات رقابية تعتمد على برمجيات معقّدة وآلاف الأشخاص المكلّفين بمراقبة منصّات التواصل المجتمعي.

وبعد شهر واحد من قمع تظاهرات تيانامين ظهرت صورة مفعمة بالدلالات ولا تقلّ عن الصورة السابقة في إثارتها للقلق، وفيها يظهر برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي الأمريكي، ودينغ شياوبينغ وهما يقبل أحدهما على الآخر بأيادٍ ممتدّة. وكان سكوكروفت يزور الصين حينها من أجل لقاء سرّي بتوجيه من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب. ولقد عرفت الصين والعالم من هذه الصورة، وغيرها من الصور التي انكشفت، كلّ ما كانا يريدان معرفته، وهو أنّ بوش كان يتقهقر حينها، وأنّ أمريكا مستعدّة للتنازل أمام الحكم التوتاليتاري الصيني. وكانت السياسة الخارجية الأمريكية قد أصبحت في تلك المرحلة تتمحور حول فتح الأسواق، وبرّرت ذلك بالاعتقاد بأنّ التجارة الحرّة ستؤدّي في نهاية المطاف إلى صين حرّة. وسيطرت على المشهد، بطريقة ما، نظرية حول مكتسبات الحرّية، وهي فكرة مفادها أنّ الديمقراطية ستحكم العملاق النائم عندما يتجاوز الدخل الفردي عتبة ستّة آلاف دولار.

ولقد دعا جيمس مان، في كتابه (الفانتازيا الصينية)، الفكرة الغربية القائلة بأنّ الصين ستتحوّل إلى مجتمع ديمقراطي ليبرالي بعبارة «السيناريو المطَمْئِن»، وهو يلخّص المنطق المتّبع في هذه الفكرة كما يلي: «سيؤدّي النمو الاقتصادي السريع في الصين إلى تغيير سياسي واسع النطاق أيضًا. وفي نهاية المطاف، سيؤدّي ارتفاع مستوى التجارة والازدهار إلى جلب اللبرلة والديمقراطية إلى الصين». وتحدّث مان أيضًا حول نقيض (السيناريو المطَمْئِن)، وهو («سيناريو التغيير») وفيه يتوقّع المشكّكون انهيار الصين بسبب الفوضى الاقتصادية أو حدوث شكل من أشكال الثورة الجماهيرية؛ وتكون النتيجة النهائية: هي الاضطراب والفوضى.

ولقد سبق مان الأحداث كثيرًا عندما ألّف كتابه في العام (2007)، فحينها كانت الصين تشهد انفجارًا حقيقيًا في مجالي التجارة والتصنيع؛ وقبل ستّة أعوام من ذلك التاريخ، أي: في العام (2001)، وقّع الرئيس بيل كلينتون قانونًا أقرّه الكونغرس لإقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الصين. وبفضل قوننة هذه العلاقة تصاعد مستوى ثقة المستثمر الأمريكي بشكل هائل، وكذلك الأمر في ميدان الاستثمار. وتنامى الاقتصاد الصيني على نحو هائل أيضًا، وذلك لالتقاء مجموعة من العوامل، وهي: القبول حينها بعضوية الصين في منظّمة التجارة العالمية، وكشفت شركة أبل عن جهاز آيبود، وحدوث موجة هائلة من السلع الإلكترونية، تحوّلت إلى سيل من الاستثمار العالمي.

وعلى الرغم من النمو الأسّي الذي شهدته الصين، لم يعتقد مان بأيٍّ من السيناريوين، لا (السيناريو المطَمْئِن) ولا (سيناريو التغيير)؛ إذ كان يرى بأنّ كلّ المؤشّرات تدلّ على أنّ الحزب الشيوعي الصيني سيستمرّ في صقل النسخة الخاصّة به من الرأسمالية الاستبدادية، ولا شيء غير ذلك. وقد دلّت الأحداث على صواب رأيه بالتأكيد؛ إذ حقّقت الصين الثراء بفضل قوّة رأسمال والتجارة الحرّة، ممّا أدّى إلى انتشال مئات الملايين من مستنقع الفقر، وانصباب قدر غير مسبوق من مليارات الدولارات في جيوب المستثمرين وأصحاب الأعمال خارج الصين؛ لكنّ ذلك لم يؤدِّ إلى جعل الصين دولة ديمقراطية، ولا إلى ارتفاع مستوى الحرّيات المدنية فيها، إذ ليس فيها حرّية للإعلام، ولا حرّية للتعبير ولا للدين.

إنّ المفاهيم التأسيسية للولايات المتّحدة الأمريكية والغرب تُعتبَر خطرًا وجوديًا يهدّد الحزب الشيوعي الصيني، حتّى إنّ هذا الحزب اعترف بذلك بشكل مكتوب في العام (2013)؛ ففي (تقرير لبيان الموقف)، يُعرَف بـ(«الوثيقة 9»)، ذكر الحزب أنّ الترويج لـ«القيم الشاملة»، أي: الاعتقاد بأنّ «القيم الغربية للحرّية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي قيم شاملة وأبدية»، هو هجوم على أسس الحزب الشيوعي الصيني، ثمّ يمضي إلى التحذير من «الترويج للديمقراطية الدستورية الغربية»، والتي وصفها بأنّها «محاولة لتدمير القيادة الحالية والاشتراكية القائمة على منظومة للحكم ذات خصائص صينية».

الاغترار بالنفس

دأبت الصين على التعامل مع الولايات المتّحدة الأمريكية باستخدام مناورة (التظاهر بالتعب) كما فعلت من قبل مع الاتّحاد السوفييتي؛ فالحزب الشيوعي الصيني يتظاهر بأنه يعاني ويكافح بينما كان يعمل على إضعاف المكامن الرئيسية لقوّة أمريكا، أي: اقتصادها، وتقنيتها، وجيشها، ونفوذها على الساحة الدولية. لكنّ الأمريكيين هم من سمحوا لذلك بالحدوث، فزعماء السياسة والاقتصاد في أمريكا وطمع الأمريكيين ساعدا في تسهيل مناورة (التظاهر بالتعب)؛ إذ ظنّ الأمريكيون بأنّ ذلك سيعزّز ثروتهم وأرباحهم ومستواهم المعيشي، وهو ما حدث في جانبٍ ما، فلقد ارتفعت أسعار الأسهم بشكل كبير، وتوسّعت أسواق العقارات، ثمّ انهارت، ثمّ توسّعت مرّة أخرى، لكنّنا إذا نظرنا إلى ما حدث من جوانب أخرى فسنجد أنّ الأمّة الأمريكية أصبحت أفقر ممّا كانت عليه، لأنّ البنية التحتية تمرّ بوضع كارثي، والكثير من المدن الأمريكية تعاني من البطالة والإدمان بسبب سقوطها ضحيةً لقرار تصدير فرص العمل إلى الصين.

ويقدّم ستيف بانون (الذي عمل في السابق: كبير المحلّلين الإستراتيجيين في إدارة الرئيس ترامب وكان معروفًا بصراحته وإثارته للجدل، ونائبًا لرئيس مصرف غولدمان ساكس، وضابطًا في القوّات البحرية الأمريكية) وصفًا للمفاضلة السابقة على النحو الآتي: «لنتكلّم بصراحة مؤلمة: العبيد في الصين يصنعون سلعًا تموّلها لندن ونيويورك كي يستخدمها العاطلون على العمل في الغرب. هذا هو ما حدث تمامًا. العبيد في الصين يصنعون سلعًا للمنظومة الإقطاعية الجديدة حيث لا تملك الطبقة العاملة والطبقة الأدنى أيّ شيء وتشتري قمامة رخيصة، ويمكنهم الاستمرار على هذا المنوال الوضيع لأنّ تلك القمامة منخفضة السعر جدًّا بفضل إنتاجها بواسطة العبيد؛ وفي موازاة ذلك لا شكّ في أنّ أسعار الأسهم ترتفع، وهوامش الربح أضحت أعلى، ولكنّ طريقة العيش هذه لا تليق بالآدميين».

إنّ بانون محقٌّ في قوله بالتأكيد، وقد يكون من الشخصيات التي يختلف تقييمها من شخص لآخر، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّ توماس فريدمان، وهو من أبرز المنادين بالعولمة الليبرالية، وبينما كان يستضيف بانون في مقابلة على شاشة محطّة (CNBC) في (15 أيار/ مايو 2019) حول معركة ترامب بشأن الرسوم الكمركية مع الصين، قال: «أتّفق حقًّا مع الكثير ممّا قاله ستيف» حول مواجهة الممارسات التجارية الصينية غير المنصفة، وكان فريدمان قد كتب في صحيفة نيويورك تايمز قبلها بعام أنّ «حدس» ترامب «صائب مبدئيًا» في الإصرار على موقفه «كي لا تتمادى الصين في التوسّع».

ولقد كان للتخلّي عن التصنيع، وما زال، آثار مدمّرة على الولايات المتّحدة الأمريكية، فالمصانع الأمريكية دأبت على إغلاق أبوابها منذ السبعينيات تحت إغراء رخص اليد العاملة في آسيا، لكنّ الأعوام العشرين الفائتة شهدت قيام الاستثمارات الأمريكية بتحويل الصين إلى عملاق صناعي، وأصبح الأمريكيون يعتمدون على الصين في توفير عدد لا يُحصى من السلع، والتي يتّصف بعضها بأهمّية حاسمة في المحافظة على المستوى المعيشي الحالي، كالتجهيزات الطبّية، والمعدّات العلمية، والأجهزة الإلكترونية، واللوحات الأمّ[1]، بالإضافة إلى أجهزة الاستشعار التي تتحكّم بسيّاراتنا ومنظومات التدفئة والمراقبة الأمنية.

(1) اللوحة الأمّ (Motherboard): اللوحة التي تحمل المكوّنات الإلكترونية الرئيسية في الحاسوب؛ وتتكوّن في الغالب من قطعة واحدة مجهّزة بمداخل لاستقبال المعالج الرئيسي والبطاقات المختصّة بالذاكرة وما شابه.[المترجم]

إذن، أدّى تعطّش الأمريكيين إلى الأرباح، وعجزهم عن اعتناق إستراتيجيات طويلة الأمد تقوّي بلدهم، إلى الإضرار بأمريكا ومساعدة الصين؛ ويُضاف إلى ذلك أنّ الأمّة الأمريكية كانت، وما تزال، رهينة تفكير انتهت صلاحيته، فمعظم الدول، ومنها الولايات المتّحدة، تخشى من تعرّض المجتمع إلى تغييرات دراماتيكية بسبب الغزو العسكري، لكنّ الغزو الذي تواجهه أمريكا حاليًا أخبث بكثير، فالحرّيات تتآكل فيها ببطء بسبب الصلات الاقتصادية مع دولة توتاليتارية تعارض القيم الجوهرية الأمريكية علانيةً؛ وكلّما استثمرت شركة صينية أموالها في شركة أمريكية، وكلّما تعرّضت بيانات شركة أمريكية كبيرة إلى القرصنة على يد جيش التحرير الصيني، وكلّما دفعت الصين تكاليف رحلة أحد الأمريكيين من أعضاء الكونغرس أو العلماء، وكلّما افتتحت فرعًا لمعهد كونفوشيوس في جامعة أمريكية، كان ذلك تراكمًا لنفوذ الحزب الشيوعي الصيني في الولايات المتّحدة الأمريكية.

لقد استغلّت الصين السخاء الأمريكي الأعمى طوال حوالي خمسين عامًا، فمنذ السبعينيات أخذ الخرّيجون الصينيون يحتلّون معظم مقاعد التعليم العالي في الجامعة الأمريكية واحدةً تلو الأخرى، وأملت توجيهات الحزب الشيوعي الصيني والشركات الصينية على الكثير من هؤلاء الطلّاب أن يتعلّموا ويستنسخوا المعارف الأمريكية في البرامج التعليمية الأربعة التي تقدّمت بها الولايات المتّحدة على العالم، أي: العلم والتقنية والهندسة والرياضيات؛ وأصبحت الرسوم التعليمية التي يجلبها هؤلاء الطلّاب وسيلةً لترهيب وإسكات العلماء الذين ينتقدون الصين في الجامعات.

وقد فشلت الصين منذ نهاية الحرب الباردة في تقديم التزام عسكري ضمن المناطق التي مزّقتها الحروب، كسوريا وأفغانستان، لكنّها حقّقت الأرباح في المجال الاقتصادي، بينما كانت الولايات المتّحدة الأمريكية تقدّم الأموال لضمان استمرار السلام. وقد أدّت كلّ هذه الأعمال العسكرية إلى استهلاك الموارد الأمريكية، بينما كانت الصين تبني السكك الحديدية والموانئ للتحكّم بخطوط الإمداد والشحن العالمية، وفقًا لـ(مبادرة الحزام والطريق) التي سأتناولها بمزيد من التفصيل في موضع لاحق من هذا الكتاب.

وليس من المحتمل أن يوافق الحزب الشيوعي الصيني أبدًا على التزام غير محدود بإعادة بناء أفغانستان والمحافظة على السلام فيها، لأنّ وزارة الدفاع الأمريكية صرّحت بأنّها تنفق (54 مليار) دولار سنويًا في هذا البلد منذ العام (2018)، ودون أن تبدو هنالك إمكانية لنهاية

هذا الإنفاق في المستقبل المنظور.[1] وفي الحقيقة، من المرجَّح أن لا يوافق الحزب الشيوعي الصيني حتّى على إنفاق هذا المبلغ لسنة واحدة فقط.

وهنا يتوجّب عليّ في ما يلي أن أغوص بشكل أعمق في تفاصيل الحرب الخفية التي تخوضها الصين، والقرارات التي اتّخذتها القيادة الصينية، والعادة الأمريكية بإلقاء النفس إلى التهلكة. وأبتغي ممّا سيرد لاحقًا أن أعرض الألاعيب المعقّدة التي يمارسها الحزب الشيوعي الصيني والحسابات التي يجريها بدم بارد، بالإضافة إلى الإستراتيجيات الكثيرة التي يمكن لأمريكا والغرب توظيفها لمواجهة النفوذ الصيني المفرط والوقاية منه. وهذا الأمر يتطلّب تغييرًا كاملًا لإيقاف زحف الحزب الشيوعي الصيني، بدءًا من وضع حدٍّ لطمعنا كمستثمرين ولتعطّشنا للسلع الرخيصة كمستهلكين.

إنّ أمامنا، نحن الأمريكيين، أحد خيارين: فإمّا أن ننتحي جانبًا وندع الصين تستخدم ثروتها ونفوذها سلاحًا ضدّنا، وتهدّد بذلك الحرّيات العظيمة التي تقوم عليها أمّتنا، وإمّا أن نتّخذ قرارًا بتغيير مسار الاستثمار الأمريكي عن ما اعتاد عليه، فيجب على زعمائنا، وعلى الأمّة بأجمعها، أن يدركوا الخطر الذي يحدق بنا وأن يواجهوا النفوذ الصيني في كلّ الجبهات. وليس كلامي هذا دعوةً إلى العمل تنشأ من رغبة بالإفزاع أو لدافع عرقي، فأنا أقولها بصراحة: إنّني أحبّ وأجِلّ الشعب الصيني، ولغته، وثقافته؛ وعندما ترد كلمة «الصين» في هذا الكتاب فأنا أعني بها في كلّ الحالات تقريبًا: الأمّة التي يتحكّم بها الحزب الشيوعي الصيني؛ وهذا الكتاب يقدّم ردًّا حصيفًا بوجه النفوذ الذي تمكّن الحزب الشيوعي الصيني من ممارسته لوقت أطول بكثير ممّا ينبغي.

إنّ مصير أمريكا، باعتبارها أرض الأحرار، أصبح في مهبّ الريح.

(1) انسحبت القوّات الأمريكية من أفغانستان كلّيًا في (30 آب/أغسطس 2021). [المترجم]

الفصل الثالث

الاقتصاد

إنّ إستراتيجية الحرب المفتوحة تتطلّب توسيع ساحة المعركة، ولهذا الغرض يصمّم الحزب الشيوعي الصيني ويسنّ إستراتيجيات لإقامة نفوذه وسلطته على مستوى العالم؛ ولكنّ هذه الإستراتيجيات تبدأ جميعها من خلال قيام قوّة توتاليتارية بإنشاء السلطة الاقتصادية وممارستها، لأنّ الأمن الاقتصادي يثبّت الأمن القومي الصيني، فهو الصمغ الذي يضمن تماسك البيت الورقي الصيني، وقد أصبح هذا الصمغ، بالترافق مع استخدام ما يدعوه مؤلّفا الكتاب المعنون (الحرب المفتوحة) باستخدام البيانات كـ«عامل رابط»، شديد القوّة إلى درجة أنّ البيت الذي كان رقيق الجدران يومًا ما أصبح اليوم يهدّد بالتحوّل إلى حصن حصين.

ومن حقّ أيّ بلد أن ينافس غيره على المستوى الاقتصادي، لكنّ المشكلة تكمن في أنّ الحزب الشيوعي الصيني لا يؤمن بالمنافسة الصريحة؛ والحقيقة تقول أنّ الصين تمارس الغشّ، وأنّ القادة الغربيين الذين يتزعّمون عالم السياسة والشركات في الولايات المتّحدة لم يفضحوا هذا الأمر حتّى الآن، بدافع من الطمع والدعاية الإعلامية والخوف، ممّا يضرّ بأمريكا على صعيدي الشركات والمواطنين.

في العام (1991) كانت نسبة الصادرات الصناعية الصينية (2,3 %) من الإجمالي العالمي للصادرات، ولكنّ هذه النسبة وصلت في العام (2013) إلى (18,8 %)؛ وثمّة توثيق جيّد إلى حدٍّ ما لتأثيرات هذا النموّ الصيني الانفجاري، ومنها: الابتعاد عن الزراعة، والهجرة إلى المدن، وتوقّف المشروعات التي تديرها الدولة لصالح مشروعات حرّة تدعمها الحكومة. ولكنّ السؤال الذي يبرز هنا هو: ما الذي تعنيه هذه الهيمنة لبقية العالم، ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكية؟

لقد حدث ارتفاع هائل في أرباح النسبة الضئيلة من الأمريكيين الذين يستثمرون أموالهم

في سوق الأسهم، أمّا المناطق الأمريكية التي كانت الصناعة تشكّل أساس الاقتصاد المحلّي فيها فلقد أُصيبت بالدمار عندما فقدت صناعاتها. ومن المثير للاهتمام أنّ الاقتصاديين الكلاسيكيين دأبوا على الاعتقاد بحكمة تقول بأنّ التجارة الحرّة بين بلدين تحسّن ثروة كلا البلدين. وفي العام (2016) صدر عن المكتب الوطني للبحث الاقتصادي (NEBR) ورقة عمل عنوانها (الصدمة الصينية)، من تأليف الاقتصاديين ديفيد أوتور وديفيد دورن وجوردون هانسون، وجاء فيها: «من المؤكّد نظريًا أنّ مكاسب الرابحين، في ظلّ الظروف المعيارية، أكثر من كافية لتعويض أيّة خسائر يتكبّدها من تطالهم التأثيرات العكسية الناتجة عن المنافسة الأجنبية»؛ ويقف خلف هذه النظرية افتراض مفاده أنّ العامل الذي يفقد عمله سوف يُعاد تدريبه، وستنشأ صناعات جديدة، ولن تنخفض الأجور، وسيُستعاد التوازن في مستوًى أعلى. وفي مقابلة مع أوتور عام (2019) استفاض في عرض نتائج دراسته المذكورة قائلًا: «طالما فهم الاقتصاديون نقطتين اثنتين: الأولى أنّ التجارة الحرّة بين الأمم المتراضية عليها تزيد إجمالي الناتج المحلّي في هذه البلدان وتتيح لها التركيز على النشاطات التي تتفوّق فيها بالمقارنة مع غيرها؛ والثانية أنّ هذه التجارة الحرّة لا تحسّن أوضاع الجميع بشكل شامل، أي: إنّها لا تجعلّ كلّ فرد من أفراد هذا الدول أفضل حالًا؛ فحتّى إذا استطاعت تكبير الكعكة فلا مهرب لها، في معظم الحالات، من تصغير بعض الحصص وتكبير البعض الآخر؛ وهنالك في الحقيقة من سيصبح أسوأ حالًا ممّا كان ليكون عليه لو لم تكن هنالك أيّة تجارة، حتّى وإن ارتفع مستوى ثراء البلد الذي يعيش فيه. والنقطة الثانية هي التي كان لبحثنا فيها أثر كبير، إذ بيّنّا المدى الذي تصل إليه هذه النقطة في أهمّيتها. ... ولقد كان هنالك نوعاً من الافتراض المسبَق بأنّ أسواق العمل مرنة، ولذلك فلا شكّ في حدوث تقلّص في التنافس على الاستيراد والنشاطات الصناعية، ولكنّ الناس سوف يعيدون التموضع بسرعة في وظائف أخرى».

إنّ من زار خلال الأعوام العشرين الماضية منطقة (حزام الصدأ)[1] أو ما يماثلها من مناطق جنوب الولايات المتّحدة الأمريكية، والتي كانت مركز الصناعة الأمريكية في يوم من الأيّام، يمكنه القول بأنّ الافتراض المسبَق في الاقتباس السابق يعاني من أخطاء عميقة؛ فالصناعة الأمريكية ما زالت عجلتها تتباطأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وانفجر المستوى المعيشي الأمريكي والفجوة بين الأثرياء والفقراء منذ انضمام الصين إلى منظّمة التجارة

(1) حزام الصدأ: تسمية تُطلَق على المواضع التي تراجعت فيها الصناعة في الشمال الشرقي والغرب الأوسط من الولايات المتّحدة الأمريكية.[المترجم]

العالمية. وبعبارة أخرى: وجد الاقتصاديون التجريبيون الذين فحصوا البيانات لاحقًا أنّ النظرية الاقتصادية مخطئة: فحرّية التجارة لا تؤدّي دائمًا إلى تعزيز الازدهار أو إلى تمتين الوحدة الوطنية.

ويقدّم تقرير (الصدمة الصينية) دليلًا إحصائيًا؛ ففي المدّة (1990-2007) شهدت المناطق «الأكثر تعرّضًا لتزايد التنافس مع الواردات الصينية انخفاضات أكبر بكثير من غيرها في أعداد العاملين في القطاع الصناعي»، وبعد أن كان هؤلاء أعضاء فاعلين في الشريحة العمرية العاملة أصبحوا عاطلين عن العمل أو غادروا صفوف الأيدي العاملة. وليس من المفاجئ بعدها أن نجد التقرير يقول: «أصبحت الواردات الصينية إلى أمريكا أكثر من الصادرات الأمريكية إلى الصين، وفي معظم الحالات كان الفارق كبيرًا جدًّا، وحدث ذلك في كلّ الصناعات تقريبًا».

وماذا كانت النتيجة؟ لقد أدّى الانتقال الدراماتيكي في التجارة إلى صدمة مزّقت التجمّعات السكنية وأشاعت الفقر في المدن؛ إذ هبطت نسب العمالة إلى عدد السكّان في هذه المناطق الصناعية المستنفَدة «بمقدار (1/1) على الأقل مع انخفاض التوظيف في القطاع الصناعي، وكانت النسبة أعلى قليلًا بشكل عامّ».

وهنالك دراسة أخرى تقدّم بشكل غير مباشر البرهان على حدوث انخفاض في ثروة الولايات المتّحدة، وهي تقرير عنوانه (توزّع ثروة الأسرة) أصدره مؤسّسة تتميّز بعدم تحزّبها وعدم أكاديميتها، أي: المكتب الأمريكي للإحصاء؛ إذ قارن التقرير بيانات الدخل والممتلكات في استطلاعات المدّة (2000-2010)، ووجد أنّ الفجوة بين الثري والفقير تتوسّع بمعدّل مذهل من ناحية القيمة الصافية لثروة الأسرة (أي: كلّ ما تمتلكه الأسرة منقوصًا منه قيمة ديونها)، فالأسرة المتوسّطة في شريحة الخُمس الأدنى انخفض قيمة ثروتها بمقدار (5, 124) دولار خلال المدّة المدروسة، وذلك بينما ارتفع هذا الرقم بمقدار (61, 379) دولار في الخُمس الأعلى. إذن، أصبح الثري أثرى بكثير وأصبح الفقير أفقر بكثير.

وفي العام (2017) صدرت دراسة كتبها الخبراء الثلاثة الذين كتبوا دراسة (الصدمة الصينية)، وكان عنوان تلك الدراسة يعبّر عن الضرر الحقيقي الذي يمكن أن ينجم عن أمثال التغيّر الاقتصادي المذكور في قطاع سكّاني بعينه، حيث كان عنوان الدراسة (عندما يختفي العمل: انحطاط الصناعة وتدهور قيمة سوق الزواج في شريحة الشباب). ويلخّص المؤلّفون ما يحدث في المجتمع التي يجفّ فيها سوق العمل فجأةً بقولهم: «يمكن القول وسطيًا بأنّ

الصدمات التجارية تؤدّي بأشكال مختلفة إلى انخفاض التوظيف والمكاسب المالية، وتفشّي العطالة، وارتفاع نسبة الموت المبكّر بين الشباب الذكور. ... والصدمات التي تصيب مكانة الذكر تخفّض نسب الزواج والخصوبة. وتتّفق التفسيرات الاجتماعية مع أنّ هذه الصدمات تزيد نسبة الأمّهات العازبات ونسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خطّ الفقر في أسر وحيدة الوالد».

إنّ نتائج الدراسة السابقة مفزعة، فهي تشير إلى ما تسبّب به الضرر الهائل لانعدام التوازن التجاري مع الصين خارج سجلات موازنة الدولة؛ ولا شكّ في أنّ ما يحدث أشبه بتأثير كرة الثلج، فإضعاف سوق العمل يضعف المجتمع الأمريكي ككلّ، ممّا يبعث الاضطراب في أوصال الاقتصاد والأمن؛ وانخفاض التوظيف يخفّض الإنفاق وإيرادات الضرائب المحلّية، ممّا يؤدّي إلى تدهور الخدمات والبنى التحتية، فتسوء الخدمات المجتمعية. وهذه الظروف تلقي بأثرها على قرارات الإنفاق الفدرالية، فالاقتصاد المتقلّص أو غير المنتج يفرض الضرائب على الموارد المتاحة، فيعاني المجتمع بأكمله.

رأسمالية بخصائص توتاليتارية

يمكن القول بأنّ الحزب الشيوعي الصيني تحفّز، على نحو ما، بفعل النجاح الذي حقّقته الولايات المتّحدة الأمريكية؛ فالاقتصاد الأمريكي المتين طالما ساعد على نموّ هذا البلد الذي تحوّل إلى قوّة عالمية بفضل منظومة التعليم الجامعي التي يتمتّع بها، وفتوحاته العلمية والتقنية، ومنظومته المصرفية، وأدواته الاستثمارية. وأتاحت أمريكا للقوى الاقتصادية المتنافسة حرّية العمل فيها مع ضمان انسجام هذه القوى مع المبادئ الديمقراطية بامتثالها لحكم القانون. وأدّى ذلك، بالترافق مع دور الموارد الطبيعية الوطنية، إلى خلق أمّة حيوية وديناميكية ومبتكرة وناجحة ماليًا.

ولقد اتّخذ الحزب الشيوعي الصيني النمط الرئيسي لبنيته من المبدأ القائل (المال يغيّر كلّ شيء) مع تحوير بعض عناصر المعادلة؛ إذ استغنى عن مبدأ (حكم القانون)، وأزال أيّة فكرة ديمقراطية، وركّز جهده على أن تصبّ كلّ النتائج في صالح تقوية دولة توتاليتارية. ولذلك جعل حافز الربح الشخصي بموازاة المصلحة الوطنية، ووجّهت الدولة التوتاليتارية الصينية كل النشاطات الاستثمارية نحو خدمة أهداف الحزب الشيوعي الصيني، باعتبارها العقيدة الجوهرية التي ينبغي اتّباعها.

وأمّا قيادة الحزب الشيوعي الصيني فهي تتّبِع نموذجًا تكتيكيًا شديد التركيز، يولي الأهمّية لتحقيق الأهداف المرسومة؛ فهو يطرح الأسئلة: «ما الذي يتمتّع بالقيمة في نظرنا؟ وما هي أهدافنا؟ وكيف نحفّز مواطنينا و(بقيّة العالم) على فعل ما نرغب به؟». ولقد وضعتُ القوسين السابقين لغاية في نفسي، فالتأثير على الحكومات والمنظّمات الأخرى هو السلاح الرئيسي في الحرب المفتوحة.

وكانت القيادة السابقة للحزب الشيوعي الصيني، كما كان حال قيادة الاتّحاد السوفييتي، قد حاولت السيطرة على الإنتاج على مستوًى فردي يُعنى بالجزئيات، كتحديد مخرجات العامل وفرض إنتاج سلع محدّدة على المصانع، لكنّ دينغ شياوبينغ أدرك أنّ ما يوجّه المبادرة الفردية هو حافز الربح، أي: كسب المال.

وبما أنّ الحزب الشيوعي الصيني يسيطر على كلّ ما يتعلّق بالسياسة النقدية والوصول إلى الأموال، بالإضافة إلى سيطرته على البنية القانونية، فهو يضع نفسه موضع المتحكّم بكلّ جوانب الاقتصاد؛ فهو يستطيع ضمان مؤسّسات استثمارية بأكملها (وهو يمارس ذلك فعلًا)، ويستطيع أن يسنّ قانونًا يوجب على كلّ شركة صينية أن تحتوي لجنة من الحزب في مقرّ الشركة (وقد فعل ذلك)، ويستطيع تقديم الإعفاءات من اتّباع الضوابط (وقد فعل ذلك تمامًا). ويمكن القول، وفقًا لأحد الاعتبارات، أنّ الحزب الشيوعي الصيني أنشأ بيئةً تتّصف بأنها من بين الأكثر تلبيةً لمبدأ (عدم تدخّل الدولة في شؤون الاقتصاد) في مجالات الصناعة والاستثمار؛ فهذه البيئة تخلو من المعايير، وليس فيها وكالة حكومية تضمن أمان السلع، وليس فيها (مكتب تطوير الاستثمار) أو (مكتب حماية المستهلك). وعندما تغيب أمثال هذه القيود والضوابط قد (يبدو) عندها أنّ الصين أطلقت نظامًا رأسماليًا مطلق العنان، لا يعرف حدًا ولا قيدًا، إذ لا تمانع الصين سرقة أسرار الشركات، ولا القرصنة، ولا سرقة الملكية الفكرية، ولا انتهاك حقوق التأليف والنشر، فبهذه الطريقة تخوض الصين حربها المفتوحة على جبهة التجارة العالمية. والحقيقة تقول أنّ التنافس في الصين يتّبع مبدأ (الشراسة)، ولكنّه رهن مشيئة الحزب، فهذه البيئة التي (لا تتدخّل فيها الدولة بشؤون الاقتصاد) ويحبّها المستثمرون والصناعيون قد تتحوّل إلى عكس ذلك خلال لحظات، لأنّ الصين (يوجد) فيها ضوابط، بل يوجد فيها الكثير من الضوابط، بل يوجد فيها كلّ أنواع الضوابط، لأنّ قرار الحزب بعدم فرض الضوابط على قطاع دون آخر يعني أنّه يرسم الحدود التي يتوقّف عندها مبدأ (عدم التدخّل) عن العمل.

والحقيقة تقول بأنّ الاقتصاد الصيني مغلق، فعلى الرغم من أنّ الشركات الأجنبية يمكنها بالتأكيد أن تفتتح فروعًا لها في الصين، ولكنّ ذلك مشروط بأن يكون لها شريك صيني، وأن يكون لدى هذا الشريك لجنة من الحزب الشيوعي الصيني تراقب النشاط الاستثماري موقعيًا. وإذا أدخل المستثمر الأجنبي أمواله إلى الصين فلا يمكنه إخراجها بعد ذلك، فعندما تفتتح سلسلة مقاهي ستاربكس أو سلسلة مطاعم ماكدونالدز، مثلًا، فروعًا لها في الصين فإنّ كلّ ما تكسبه من أموال يجب أن يبقى في الصين، نظريًا على الأقلّ، وليس لها سوى أحد الطريقين: البقاء في المصارف أو إعادة الاستثمار. وتنطبق الضوابط نفسها على كلّ شركة أجنبية تؤسّس عملًا في الصين (أي: تقوم بعمليات بيع السلع أو الخدمات هناك).

وهنا يبرز السؤال: لماذا قلنا في ما سبق بأنّ ضوابط الاستثمار الأجنبي واجبة الاتّباع («نظريًا»)؟ لأنّه إذا استطاع كيان (مناسب) ممارسة ضغط (مناسب) على الحزب الشيوعي الصيني فستسمح الحكومة بإرسال بعض الإيرادات خارج الصين، ولكنّ ذلك ليس سوى استثناء يشذّ عن القاعدة ويُمارَس بصمت وبعد تردّد.

وفي غضون ذلك، يفرض الحزب الشيوعي الصيني حظرًا على الكثير من الشركات الأجنبية التي ترغب بدخول السوق الصينية (من أمثال: فيسبوك ويوتيوب وتويتر)، فهذه المواقع تتيح حرّية التعبير، فتسمح بالتدوينات والفيديوات التي تتناول الدين، والقمع في التبت، وسجن الصينيين المسلمين الأويغور، ومحاسن قانون الحقوق الأمريكي؛ وكلّها من المحظورات في الصين، فلن يُسمَح لهذه الشركات بالعمل هناك إلّا بشرط فرض الرقابة على المستخدمين. وتشير هذه القيود أيضًا إلى اختلال تامّ في الميزان التجاري، إذ أطلقت الصين عددًا من النسخ الرديئة لغوغل ويوتيوب وفيسبوك (من أمثال: بايدو، ويوكو، وويبو، والكثير غيرها)، ووصلت إلى هذه النسخ إلى أحجام عملاقة وحقّقت نجاحًا هائلًا. وكلّ هذه النسخ متاحة في الولايات المتّحدة الأمريكية ومعظم أنحاء العالم (حيث تخضع لرقابة الحزب الشيوعي الصيني)، أمّا في الصين فإنّها تزدهر دون منافسة أمريكية.

ثمّ ماذا عن العملة الصينية (اليوان)؟ إنّ قيمة اليوان لا يحدّدها المتاجرون به في سوق القطع الأجنبي (كما هو حال كلّ العملات الأخرى في العالم)، بل إنّ الحكومة الصينية هي من يحدّدها.

وكذلك، فإنّ إمكانية التبادل تغيب عن مفهوم الملكية في الصين أيضًا؛ إذ يمكن نقل

ممتلكات شركةٍ ما إلى شركة أخرى بلمح البصر، وإذا كنت تمتلك أسهمًا في شركة خسرت ممتلكاتها في الصين، فلك أن تحزر ما الذي سيحدث. نعم، ما أعطاه الحزب سيأخذه الحزب، ولا عزاء لك.

خرافة السوق الحرّ

تسلك الصين سلوكًا افتراسيًا ومدمّرًا في ما يتعلّق باقتصادات البلدان الأخرى؛ أو بعبارة أدقّ: البلدان التي تحقّق فيها الشركات الصينية أرباحًا. ومن المفارقة أن نجد المنتقدين يلاحظون عدم التزام الصين باللعب المنصف ويقترحون إجراءات لإجبارها على اللعب وفقًا للقواعد نفسها التي يلتزم بها الجميع، وذلك بينما يطلق من يختلقون الأعذار للصين أصواتهم باللازمة المراوغة المألوفة: «من شأن ذلك أن يؤدّي إلى تدمير منظومة السوق الحرّ»!، وهي مقولة نظرية إلى حدٍّ بعيد، بغضّ النظر عن ما تثيره من الضحك.

لا يمكن القول بوجود سوق حرّ ما دام الاقتصاد الثاني عالميًا لا يؤمن بالسوق الحرّ حقًا، وهنالك ما لا يُعدّ ولا يُحصى من الأدلّة التي تثبت تصميم الحزب الشيوعي الصيني في معارضته لها. ولا يمكن القول بوجود سوق حرّ عندما تكون القوّة المهيمنة تفرض القيود على الدخول إلى البلد، وتحدّ من حرّية تدفّق الأموال، وتضع العراقيل في وجه حرّية تدفّق الأفكار.

وللصين استثمارات في حوالي (20 %) من الشركات الأمريكية الناشئة، وهذه الاستثمارات جزء من خطّة (صُنِع في الصين 2025) التي أُعلِن عنها في العام (2017)، والتي دعت إلى أن تهيمن الصين على القطاعات الناشئة والتقليدية، بما في ذلك: الموادّ الجديدة، والذكاء الصناعي، والدارات المدمَجة،[1] والمستحضرات الصيدلانية البيولوجية، وتقنية الجيل الخامس في الاتّصالات، وصناعة الطائرات، والروبوتات، والسيّارات الكهربائية، ومعدّات السكك الحديدية، والفن، والآليات الزراعية. وإذا نجحت الخطّة فلن تتمكّن الصين بعدها من التوقّف عن الشراء من شركاتنا (من أمثال: بوينغ، وجنرال إلكتريك، وإنتل) فحسب، بل ستتنافس معها في السوق العالمية أيضًا.

وعلى الرغم من ذلك، ما يزال زخم الاستثمار الأمريكي مستمرًّا؛ ففي العام (2019) أضاف مؤشّر ستانلي مورجان العالمي للرساميل، وهو من المؤشّرات البارزة في أسواق الأسهم

(1) الدارات المدمَجة: تسمية أخرى للشرائح الإلكترونية. [المترجم]

العالمية، الكثير من الشركات الصينية إلى النطاق الذي يغطّيه، فأصبح (20%) من هذا المؤشّر مكوّنًا من شركات صينية تتواجد في سوقي الأسهم لشنغهاي وشنجن، وهذا يعني أنّ ممثّلي المؤسّسات الاستثمارية وغيرهم، ممّن يهتدون بالمؤشّر المذكور، يصبّون الأموال حاليًا في هذه الشركات الصينية، ويزيدون من قيمتها حوالي تريليون دولار في العام الواحد.

وإذا أخذنا بالحسبان كلّ ما نعرفه حول السياسة المالية التقييدية والممارسات المحاسبية التلاعبية، فعندما نرى هذا العدد الكبير من قادة القطاع المالي يروّجون لوحش توتاليتاري فتّاك، فإنّ هذا الحال يوحي بعدد من التبريرات المحتملة: فإمّا أن يكون هؤلاء لا ينتبهون إلى ما يجري، وإمّا لا يمتلكون ما يكفي من الاطّلاع (وهو أمر مستبعَد لأنّهم جميعًا ممّن يستفيد من خدمة المعلومات المالية الاحترافية التي تقدّمها منصّة بلومبيرغ تيرمينال)، وإمّا تغيّرت مواقفهم بسبب الأرباح التي جنوها والدعاية الإعلامية الخبيثة التي يبثّها الحزب الشيوعي الصيني، والتي ترسم صورة مغلوطة للصين على أنّها بلد يتحلّى بالمسؤولية ويؤمن بحرّية التجارة.

وثمّة لازمة أخرى غير مفهومة تردّدها الكثير من الأسماء الكبرى في عالم التجارة، وهي أنّ منظومة السوق الحرّ تنظّم نفسها بنفسها؛ وتعتقد هذه النظرية بأنّ الأسواق الحرّة تتمتّع بكفاءة قصوى وأنّ قوى السوق تضمن استمرار الأوساط الاستثمارية بفعل أفضل ما يمكن لخدمة صالحها. لكنّ هذا الادّعاء باطل وسخيف جدًّا لأسباب أوّلها ما عرضناه في ما سبق حول انعدام السوق الحرّ عندما تكون الصين طرفًا في اللعبة، وثانيها أنّ تحديد النتيجة «الأفضل» هو ادّعاء مريب، فلا بدّ من التساؤل: ما هو الأفضل؟ ولمصلحة من؟ وهل الأرباح السريعة هي النتيجة الأفضل؟ أم إنّ الأداء الأذكى يتمثّل بالحصول على مكاسب في المدى البعيد؟ أم إنّ المُراد هو السيولة الدائمة وامتلاك نقد قابل للتحويل؟

لقد دأب قطاع الأعمال الأمريكي (البيوت الاستثمارية، والشركات الخمسمئة في قائمة فورتشن، وهيأة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC، وشركات إدارة صناديق المعاشات)، طوال ثلاثين عامًا مضت، على التحالف مع الحزب الشيوعي الصيني بأساليب لا تُعَدّ ولا تُحصى، وغالبًا ما كان هذا التحالف مناقضًا لهدف تحقيق المصلحة المثلى على المدى البعيد لهذه الكيانات.

وقبل أن نغوص في تفاصيل الكيفية التي تمكّن بها الحزب الشيوعي الصيني من امتلاك

القدرة على تمتين سلطته في أسواق المال والاستثمار والتجارة ليصبح أكبر قوّة اقتصادية إمبريالية افتراسية على سطح الأرض، دعونا ننظر مرّةً أخرى إلى الصورة العامّة للكيفية التي أمكن بها الاستثمار وتحقيق الثروة والازدهار في الولايات المتّحدة الأمريكية، فهي صورة تتناقض بشكل صادم مع صورة الدسائس التي يدبّرها الحزب الشيوعي الصيني.

عندما أنشأ فاندربلت السكك الحديدية، وبنى كارنيغي مصانع الفولاذ، وصنع فورد السيّارات، وحفر روكفيلر آبار النفط، وصنعت شركة (IBM) الحواسيب، لم يحصل هؤلاء على الدعم من الحكومة، بل من المصارف والمستثمرين وسوق الأسهم. وعندما ازدهرت الاستثمارات توسّع الاقتصاد، وتحسّن قطاعا التقنية والإسكان، وارتفع المستوى المعيشي. وكان السوق الحرّ هو السائد حينها، ولم يكن هنالك تخطيط حكومي، وإن وُجِدت بعض الشركات التي حصلت على عقود حكومية وإعفاءات ضريبية، وبعض السياسيين العيّابين الذين جنوا الأرباح بفضل التبرّعات المقدّمة لحملاتهم الانتخابية والمعلومات السرّية حول الأسهم. ولا شكّ في أنّ بعض الشركات حاولت حينها أن تمارس النفوذ لسنّ تشريعات لا تضرّها، ولكنّها لم تكن رهن إشارة الحكومة قطّ، بل كان الحال على العكس من ذلك غالبًا، فكانت الحكومات تنشئ الطرق والمنظومات المائية والبنى التحتية الأخرى كي تمكّن الاستثمارات من الازدهار، ولكن دون أن تلجأ الحكومة إلى الاستيلاء على ما شيّده مواطنوها؛ وما فعلته في الواقع هو أنّها دعمت السوق الحرّ.

«الصين مخطّط (بونزي) احتيالي متكامل الأركان»

من الأمور المحيّرة حول صعود الصين: كيفية إنجاز هذا البلد لنموٍّ هو الأكثر مدعاةً للذهول في سجلّ تاريخ العالم، إذ لم يشهد التاريخ المعاصر حالة تحوّل مماثلة على الإطلاق. وهنا يبرز السؤال: كيف كان من الممكن انتشال هذا العدد الكبير من الناس من ربقة الفقر بسرعة هائلة؟

هذه القصّة طويلة ومعقّدة، وهي من الموضوعات الفرعية لهذا الكتاب، لكن يمكنني إيجازها بجملة واحدة من المنظور الاقتصادي، وهي: لقد تمكّنت الصين من ذلك بفضل إصدار وتحصيل مقادير هائلة من الضمان، وذلك بواسطة توليد المليارات من الاستثمارات الأجنبية التي لا يمكن استردادها، وبإقامة منظومة اقتصادية مغلقة مسوَّرة لا يمكن مساءلتها من قبل شركات التدقيق المالي الأجنبية وتعمل على ابتزاز المستثمرين الأجانب. فالصين

«نمر من ورق» بحسب تعبير ستيفن بانون، والذي أورده خلال مناقشته لنموّ الاقتصاد الصيني؛ ويُضاف ذلك إلى ما قاله نائب الرئيس السابق لمصرف (غولدمان ساكس): «الصين مخطّط (بونزي) احتيالي متكامل الأركان؛ والسؤال الوحيد الذي يجب أن يُسأَل حول الصين، وهو السؤال المهمّ الوحيد، يتناول الانهيار الاقتصادي في هذا البلد، ... وهو: ما مدى الضرر الحاصل عندما يجرّ الجميع معه عند انهياره؟».

إنّ ما قاله بانون يستند إلى دليل قويّ؛ ولْنتخيَّلْ هنا ما كان ليحدث لو أنّ بارني مَيدوف، ملك مخطّطات بونزي الاحتيالية الذي حصل بالخديعة على المليارات من أموال المستثمرين، كان يستطيع في كلّ الأحوال أن يقول لمن يستهدفهم: «لا يمكنك أن تأخذ مالك إلّا عندما أشاء؛ وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكنك أن تطّلع إلّا على التقارير المالية التي أريدُ أنا أن تطّلع عليها»؛ ثمّ لنتخيَّلْ ما كان ليحدث لو أنّ مَيدوف الجَسور هذا كان يستطيع، وفي كلّ الأحوال أيضًا، أن يخاطب وزارة العدل وهيأة الأوراق المالية والبورصات (SEC) ومصلحة الضرائب (IRS) بقوله: «لا يمكنكم تدقيق سجلّاتي، بل يجب عليكم الوثوق بقسم المحاسبة عندي». لو أنّ هذه الظروف توفّرت في الولايات المتّحدة الأمريكية لكان من المرجّح بقاء مَيدوف حتّى اليوم على نهبه لأموال من يستهدفهم، وخلقه «الأرباح» من لا شيء عبر اصطياد نقود عملاء جدد، واستقطاع جزء منها لنفسه، ثمّ دفع مستحقّات العملاء السابقين ببطء.

والظروف السابقة تصف بشكل أساسي القواعد التي دأبت الصين على استخدامها في تغذية نموّها الانفجاري، إذ نفّذت مخطّط بونزي على مستوى العالم بأكمله، حيث تأتيها أموال الاستثمار الأجنبي لكنّها تبقى فيها، وبعض هذه الأموال تظلّ على شكل دولارات لكي تتمكّن الصين من التجارة مع العالم، ولكنّ الأرباح تبقى على هيأة نقد غير قابل للتحويل ويخضع لقيود صارمة تحكم الرساميل.

ولا تدخل الممارسات المحاسبية التقليدية ضمن التزامات الشركات الصينية، والتي يستلم الكثير منها دعم الحزب الشيوعي الصيني، أو يستخدمها سماسرة السلطة في الحزب لخزن أموالهم. ولذلك فلا يمكن للمحلّلين أن يجروا أيّ تقييم دقيق للسلامة المالية الحقيقية للشركات الصينية، والتي تحظى بحماية إضافية بفضل الأموال التي يحقنها مصرف الصين المملوك للحكومة في أيّة شركة يرى بأنّ لها أهمّية إستراتيجية. وبما أنّ الحزب يمكنه أن يأخذ ممتلكات شركة ما وينقلها فورًا إلى حوزة شركة أخرى (وهو ما سنتناوله بالتوثيق في قسم التقنية)، فإنّ فكرة فرض الضوابط المحاسبية في الصين لا مكان لها إلّا في الخيال.

وبالنظر إلى ما سبق كلّه، يمكن القول بأنّ مسارعة الغرب إلى الاستثمار في السوق الصينية ليس سوى عمل طائش في أحسن أحواله، وليس سوى عمل جنوني في أسوئها. وهنا يبرز السؤال: إذن، لماذا يحدث ذلك؟ والجواب: يبدو أنّ بورصة وول ستريت خدّرتها الأرباح التي تجنيها من أجور المعاملات التي تجنيها من كلّ تبادل تجاري ترعاه، وأنّ الإداريين المسؤولين عن صناديق المعاشات التقاعدية أسكرهم الاستثمار بطريقة التفكير الجماعي (أي: الاعتقاد بأنّه إذا كان الجميع يفعل أمرًا ما فسنفعله نحن أيضًا)، وهم ليسوا لوحدهم في اتّباع هذه الطريقة، لأنّ (حكمة الجموع)، وهي في الحقيقة: حماقة لا حكمة، قوّة لا يُستهان بها.

ولتشكيل تلك «الحكمة» انخرطت الصين في شكل من أشكال الحرب الإعلامية عبر الدعاية الإعلامية وحملات التأثير؛ ويخوض الحزب الشيوعي الصيني معركةً على جبهات متعدّدة لإظهار الاستثمار الأجنبي في الصين بمظهر الاستثمار الآمن، ولذلك تجده يتودّد إلى المستثمرين والصحافيين، ويرحّب بالوفود التجارية، ويرعى الرحلات الترفيهية، ويشتري ملاحق إعلانية رسمية المظهر ويضعها في صحف مرموقة من أمثال صحيفة (واشنطن بوست). وقدّمت شبكة تلفزيون الصين الدولية (CGTN) فرص عمل لصحافيين من كلّ أنحاء العالم، ممّن اعتادوا على انتقاد الممارسات الصينية (كإزالة الغابات في إفريقيا) في سبيل السيطرة على السردية الرائجة، وهنالك من عرضت عليهم ضعفي راتبه لكنّه رفض العمل فيها (وفقًا لما جاء في صحيفة غارديان). وكلّ هذه الجهود تشكّل جزءًا من الحرب المفتوحة باعتبارها هجومًا يقوم على استخدام المظاهر الفتّانة والمعلومات الخاطئة لبناء الثقة والاستثمار.

ويجب علينا هنا أن نوفّي الحزب الشيوعي الصيني وجناحه المسؤول عن الدعاية الإعلامية حقّهما، فهما يؤدّيان عملًا عبقريًا، ويمكن القول بأنّهما يديران أكبر مكيدة على سطح الأرض، ففي (تشرين الثاني/نوفمبر 2018) خاطب الرئيس الصيني شي مجلس الشيوخ الإسباني بقوله: «ستبذل الصين جهودًا لفتح أبوابها، حتّى أكثر ممّا فعلت، أمام العالم الخارجي، وسنبذل جهودًا لتحقيق انسيابية النفاذ إلى الأسواق في مناطق الاستثمار وحماية الملكية الفكرية». ولم يذكر شي في خطابه جدولًا زمنيا لذلك، ولم يقدّم تفاصيل حول زيادة النفاذ إلى الاستثمار (ومنها: ما إذا كان يلمّح إلى ضوابط تصفية الاستثمارات)، ولم يتطرّق مطلقًا إلى كيفية فرض الصين لإجراءات حماية الملكية الفكرية؛ ويمكن تلخيص ما قاله بعبارة واحدة، وهي: (ثقوا بي).

ويُعزى جزء من نجاح مخطّط (بونزي) الصيني إلى تواطؤ الشركات الغربية وصمتها،

فعندما تكتشف الشركات ذات الاستثمارات الهائلة في الصين أنّها تعجز عن إخراج أموالها من البلد (وهنالك حقًّا الآلاف من أمثال هذه الشركات) فما الذي يمكنها فعله حينئذ؟ فما إن تدخل أموالها إلى الصين حتّى تجد أنّها وقعت بين المطرقة والسندان، وأنّ أموالها محتجَزة. وهذه لازمة لا ينقطع ترديدها همسًا في أوساط كبار قادة الشركات؛ ويذكر بعض الخبراء الماليين المرموقين أنّ شركات من أمثال شيفرون وإكسون وسوني و(BMW) تمتلك مليارات الدولارات من إيراداتها في الصين، لكنّها عاجزة عن نقلها إلى بلادها، فالصين ترفض السماح بإخراجها لحاجتها إليها. وقد أخبرني الكثير من المصادر في الأوساط الاستثمارية بأنّ الصين لم تسمح، إلى حدّ علمهم، بإخراج أيّ مبلغ كبير من أموال المستثمرين الغربيين في الصين منذ العام (2015).

في (كانون الثاني/يناير 2019) أخبرني كايل باس، مؤسس شركة هَيمان لإدارة الرساميل، أنّ الصينيين «إذا كانوا يريدون تنمية اقتصادهم فعليهم أن ينمّوا احتياطاتهم، لأنّ عليهم أن يزيدوا من تجارتهم مع باقي أنحاء العالم وفقًا للنموّ المرغوب، ممّا يوجب على الصين أن تستمرّ بمسرحيتها ما دام رصيدها المالي الجاري إيجابيًا، أي: ما دامت القيمة الصافية للأموال الداخلة أكثر من مثيلتها الخارجة. وقد أنتجت الصين رصيدًا جاريًا إيجابيًا طوال الأعوام السبعة عشر الماضية، إلّا إنّها اليوم، وللمرّة الأولى منذ العام (2001)، تمضي باتّجاه تسجيل رصيد جارٍ سلبي في العام (2018)». وقد نشر المكتب الوطني الصيني للإحصاء (NBS) أرقام العام (2018) التي أظهرت حدوث أبطأ نموّ في إجمالي الناتج المحلّي خلال ثمانية وعشرين عامًا، حيث وصل إلى (6,6 %). وبالنظر إلى غياب الشفافية عن عمل هذا المكتب في ما يتعلّق بالقطاعات المختلفة للاقتصاد الصيني، فإنّ الكثير من المحلّلين الماليين يشكّون بأنّ هذه الأرقام تستند إلى حسابات ملفّقة؛ حيث ورد في مقالة كتبها باس بعد أسابيع عدّة من إعلان الأرقام السابقة أنّ «الشهور الاثني عشر الفائتة شهدت انخفاض عدد من المؤشّرات الاقتصادية الرئيسية في الصين، كالإنتاج الصناعي ومبيعات السيارات ومبيعات تجارة التجزئة، ووصل الانخفاض إلى مستويات غير مسبوقة منذ أعوام، وذلك مع انتهاء الجولة السابقة من حزم التحفيز الحكومي واستمرار ما يتسبّب به عبء الدين الحكومي الصيني من دوّامة التدهور الاقتصادي».

ومهما تكن النسبة المسجّلة، فإنّ التوازن السلبي أو الانخفاضي (الناتج عن تباطؤ التجارة والاستثمار) يوحي بأنّه سيحدث في المدى القريب أمران متناقضان جذريًا: أوّلهما أنّ الصين

ستحاول توليد المزيد من الاستثمار الأجنبي من أجل استدامة اقتصادها، وثانيهما أنّ الصين لن تسمح بخروج أيّة أرباح ينتجها هذا الاستثمار الأجنبي (على الرغم من أنّ خروج الأرباح هو المغزى الواضح للاستثمار الأجنبي)، وذلك لأنّها بحاجة إلى كلّ سنت أمريكي يمكنها أن تجمعه لدفع تكاليف نموّها.

إذن: لدينا مخطّط يبدو بمظهر مخطّطات (بونزي)، ويعمل وكأنّه من مخطّطات (بونزي)، ولكنّه ينفي كونه من مخطّطات (بونزي)، فما هو يا تُرى؟!

وماذا عن الصين؟ وماذا عن من يستثمر أمواله فيها؟

من يستثمر أمواله في الصين لا يخرج عن أحد اثنين: إمّا مشارك في المؤامرة، وإمّا ضحية لها؛ ولا شكّ في أنّ المحتالين (أي: المشاركين في المؤامرة) يدعون الضحايا باسم آخر، وهو: الأهداف، أو السذّج.

وهنالك فرق مذهل آخر بين سوق المال الصيني ونظرائه في الغرب، وهو فرق يُبرِز مرّة أخرى غياب التجارة الحرّة عن الصين والوحش الاقتصادي الذي يرتع فيها معتاشًا على التلاعب بالاستثمار بواسطة مخطّطات (بونزي)، وهذا الفرق يدور حول اعتياد الصين على الضوابط الانتقائية. ففي الولايات المتّحدة الأمريكية، إذا أصدرت شركة (IBM) سندات للأسواق المالية فإنّ المال يذهب إلى الشركة نفسها، ويمتلك المستثمرون بالشركة قدرًا كافيًا من الثقة بأنّ المال المجموع بهذه الطريقة سينفَق على تطوير الشركة، لأنّها تُدار في الأساس من مجلس إدارة ومدير تنفيذي، وهؤلاء يتحمّلون مسؤوليات ائتمانية توجب عليهم التأكّد من تحقيق الشركة لأهدافها. أمّا في الصين، فإنّ الدخل الذي تحقّقه الشركات يذهب إلى الوجهة التي يرغب بها الحزب الشيوعي الصيني، وسأتناول هذا الأمر بالمزيد من التفصيل في موضع لاحق عندما أخوض في قضية الهوس الصيني بالتقنية.

إنّ تغذية مخطّط (بونزي) الصيني بالاستثمارات الأمريكية يخلق مخاطر ثلاثية الأبعاد؛ فالقطاع الصناعي لا يقوم في هذه الحالة بمجرّد تمويل نموّ العدوّ التوتاليتاري الأوّل للولايات المتّحدة الأمريكية، ويخاطر بخسارة هذه الأموال عبر تحويلها إلى رأسمال غير قابل للتحويل وحسب، بل هو يقوم أيضًا باستنزاف أموال استثمارية مؤثّرة في الأسواق المالية الأمريكية وغيرها، لأنّ صناديق المعاشات التقاعدية الأمريكية إذا وضعت أموالها في استثمار صيني دون إمكانية الوصول إليها فهذا يعني أنّ هذه الأموال لا يمكن إعادة استثمارها في إعادة بناء

البنى التحتية الأمريكية المتهالكة، وفي تمويل الشركات الأمريكية الناشئة في مجال التقنيات المتطوّرة، وفي دعم استعادة التصنيع. إنّ الأرباح التي تجنيها بورصة وول ستريت قد تنمو (مؤقّتًا) لكنّ أمريكا كلّها تُصاب بالركود.

ولقد كرّس كايل باس، باعتباره مؤسّس صندوق تحوّطي يركّز جهوده على القيام باستثمارات عالمية قائمة على الحدث، الكثير من الوقت في دراسة الموازنة الصينية؛ وقد أكّد ما رآه بانون في قضية عدم استقرار الصين. وفي حديث لي معه في أوائل (كانون الثاني/يناير 2019) حلّل باس الأرقام الصينية ووصف المنظومة الاقتصادية هناك بأنّها منظومة مغلقة أُنهِكت بالاستدانة إلى حدٍّ خطر تبدو معه الولايات المتّحدة الأمريكية وكأنّها رمز للسياسة المالية التي تتّصف بالمسؤولية والبخل. وممّا يثير الفضول أنّ باس يقول بأنّ الصين تتّبع إستراتيجية ائتمانية تسير بالعكس من كلّ ما يقتضيه التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى المعتاد لدى الحزب الشيوعي الصيني، لكن ربّما تزول الغرابة إذا أخذنا بالحسبان أنّ الصين تمتلك النقد السريع اللازم للتطبيق العدواني لعناصر من لعبتها الطويلة. ويقول باس: «الطريقة التي حقّقوا بها الاستقرار النسبي في ملعبهم تتمثّل في توسيع موازنة المصرف المركزي وطباعة كمّية من اليوان تفوق ما طبعه أيّ بلد من النقود خلال تاريخ الإنسان».

وعندما قارن باس الوقائع المالية التي سرّعت انهيار السوق الأمريكي في العام (2008) بالحالة الراهنة للشؤون المالية الصينية، قال وهو يرتعش: «عندما دخلت الولايات المتّحدة الأمريكية أزمتها المالية كانت تمتلك دخلًا وطنيًا إجماليًا يبلغ (17 تريليون) دولار بالإضافة إلى (1.3) ضعفًا لهذا الرقم من الأصول المالية المصرفية، وحوالي تريليون دولار من الملكية المصرفية؛ أمّا إذا نظرت إلى الصين في يومنا هذا فستجد أنّها تمتلك منظومة مصرفية فيها كمّية من اليوان تساوي (50 تريليون) دولار، و(تريليونين) من الملكية المصرفية، واقتصادًا يساوي (13 تريليون) دولار (أي: إجمالي الناتج المحلّي)».

وقد جاء باس بهذه الأرقام من بيانات مصرف الصين الشعبي (المصرف المركزي الصيني) ومؤسّسات حكومية أخرى، وهي تشمل أصولًا مالية من قبيل: منتجات إدارة الثروات، وحقوق الاستفادة من الصناديق الاستئمانية، وقروض الصناديق الاستئمانية. ويقدّر باس إجمالي الدين الصيني بـ(48 تريليون) دولار، أي: حوالي أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلّي؛ وللمقارنة: بلغ إجمالي الدين العام الأمريكي (24 تريليون) دولار في العام (2019)، مع العلم بأنّ الاقتصاد الأمريكي أكبر من نظيره الصيني بـ(37 %).

وبعبارة أخرى، يمكن القول بأنّ حجم النقد الصيني المتداوَل يبلغ (ثلاثة أضعاف) نظيره الأمريكي، لكنّ إجمالي الناتج المحلّي فيها أقلّ بـ(4 تريليونات) دولار. وهذه النسب تثير الفزع حتّى إذا أخذنا بالحسبان أنّ قيمة ممتلكات المصارف الأمريكية تبلغ ضعفي نظيرتها الصينية (نتيجةً للإيرادات الإيجابية بين العامين 2001-2015). فالنظرية الاقتصادية وقوانين العرض والطلب تنصّ على أنّ طباعة كمّيات كبيرة من العملة يجب أن تؤدّي إلى تضخّم كبير بشكل آلي، ولكن الصين استطاعت حتّى الآن أن تتفادى تخفيض قيمة عملتها عبر رفضها المشاركة في سوق العملات الأجنبية. وفي غضون ذلك يفرض الحزب الشيوعي الصيني سيطرته على الأسواق، ويتحكّم بالإعلام ليضمن عدم بثّه لأيّة أخبار حول حصول أزمات شحّ أو تضخّم أو فقاعات إسكانية، وتشمل سيطرته نقاط الرصيد المجتمعي (وهي منظومة طُبِّقت حديثًا لاقتفاء سلوك المواطنين الصينيين باستخدام تقنيات التعرّف على الوجوه ومراقبة البيانات لمعرفة ما إذا كان المواطنون الصينيون يمتثلون للقوانين التي يمليها الحزب) التي تمثّل إحدى سبل التحكّم بالناس ومكافأتهم. وبالنتيجة، تضافرت المنظومة الاقتصادية المغلقة مع القمع التوتاليتاري لتحقيق إنجاز مصطنَع: الحيلولة دون حدوث التضخّم، وفرض الاستقرار.

السوق العقاري الوهمي

من الأمثلة التي تكشف تلاعب الصين بالأسواق: كيفية تعاملها مع سوق عقاري يعتقد الكثير من الخبراء بأنّه يتهاوى؛ فلقد بُنِيت مدن بأكملها دون أن يسكن أحد في بناياتها الشاهقة، وتسبّبت تخمة قطاع البناء بوجود أكثر من (64 مليون) شقّة فارغة وفقًا لبعض التقديرات. ومن المعتاد أن تنخفض الأسعار عندما يكون هنالك فائض في المعروض من العقارات، فكيف أمكن للصين أن توقف عمل قوانين العرض والطلب؟ يشرح باس ما حدث بقوله: «كلّ ما فعلته الصين في هذا الشأن هو أنّها منعت بيع المنازل»، وأشار إلى أنّ الشقّة التي تُشترى بمئة ألف يوان تبقى بالسعر نفسه في كشوف الموازنة، حتّى وإن كان السعر الوحيد المعروض لها نصف السعر المذكور.

وعلى النحو ذاته، يتحكّم الحزب الشيوعي الصيني بسوق الرهن العقاري كما يشاء، ويرى باس بأنّ «من الأسباب الكبرى التي تحول دون حدوث انهيار عقاري فوري هو عدم وجود ضريبة عقارات فعلية في الصين»، ففي الولايات المتّحدة الأمريكية يتوجّب على المستثمر الذي يمتلك عشر شقق شاغرة أن يدفع ضريبة عقارات بالإضافة لفوائد القرض، أمّا في الصين

فتسمح المصارف لمن يتخلّف عن سداد دفعات الرهن أن يراكم رصيده ويبقيه جاريًا، فيتحوّل في هذه الحالة إلى «قرض متجدّد»، وبناءً عليه «إذا كنت مدينًا بمبلغ (4, 000) دولار مثلًا لقرض قدره (100, 000) دولار، ولكنّك لا تمتلك المال اللازم، فسيقوم المصرف بكلّ بساطة بزيادة مبلغ القرض الأصلي إلى (104, 000) دولار، ويقول لك: (سدّد عندما تستطيع)»، ويقول باس بأنّ هذه الممارسة أنتجت مقولةً جرت العادة على تداولها في أروقة شركته، وهي: «القرض المتجدّد لا خسارة فيه».

تمويل المستقبل

على الرغم من قدرة الحزب الشيوعي الصيني على التحكّم بأسعار كلّ شيء في الصين، فإنّه بحاجة ماسّة إلى الموارد اللازمة لاستدامة النموّ؛ فالصين من أكبر مستوردي النفط الخام عالميًا، ويبلغ استيرادها السنوي من هذه المادّة حوالي أربعمئة مليون طن، وذلك بالإضافة إلى وارداتها من الغذاء، والمعادن الرئيسية، والموادّ الخام، ومشتقّات النفط. وهذا الاعتماد على الاستيراد يجعل الاقتصاد الصيني معرّضًا للصدمات إلى حدٍّ بعيد، وفقًا لرأي باس، فيتفاقم اضطراب الصين مع تباطؤ التجارة، وذلك مع تزايد احتمالات انهيار السوق العقاري، والتزايد الكبير في عدد الشركات متعدّدة الجنسيات التي تكتشف عدم قدرتها على استرداد استثماراتها.

ولكنّنا إذا نظرنا إلى المشهد بمنظور آخر فسيتّضح لنا أنّ نقطة الضعف هذه تجعل الحكومة الصينية خطرة، إذ يبرز السؤال: ما الخطوات التي سيتّخذها الحزب الشيوعي الصيني لضمان توفّر السيولة النقدية والرأسمال الأجنبي اللازمين لتوفير مستلزمات الحزب واستمراره بالاستثمار في كلّ جبهات حربه المفتوحة؟ وما الذي سيلجأ إليه، في سعيه إلى السيولة النقدية والسيطرة، من أشكال تكتيكات ممارسة النفوذ (كالرشوة والابتزاز والتخريب والاستقواء السياسي والحروب التجارية)؟

قراصنة، ومكائد، وعمى

في قصّة المليونير العصامي آجيت خوباني (Ajit «A. J.» Khubani) مثال واضح للحلم الأمريكي؛ لكنّ آخر فصول قصّته كابوس يلخّص تمامًا ما ظلّ الصناعي الأمريكي يواجهه طوال ثلاثة عشر عامًا خلت؛ فالتجاهل الصيني الفاضح لحكم القانون على الصعيد الدولي يهدّد المشروع الذي بناه خوباني من الصفر.

هاجر والدا خوباني إلى الولايات المتّحدة الأمريكية من الهند في العام (1959)، وكان الاندماج سياسة أسرته، وهو يستذكر ما حدث بقوله: «اعتنقت أسرتي الثقافة الأمريكية إلى حدٍّ كان من الممنوع فيه أن نتحدّث أيّة لغة أجنبية في المنزل». ونشأ خوباني فتًى مولعًا بالصناعة؛ فعندما كان يقطن لِنْكِن بارك (نيوجيرسي) حصل بعرق جبينه على المال من العمل في إزالة الثلوج وجزّ العشب وتوصيل الصحف، وشقّ طريقه إلى التعليم الجامعي بفضل ما يجنيه من العمل في صنع البيتزا وساقيًا في الحانات.

عندما تخرّج خوباني من الجامعة كانت مدّخراته قد بلغت (20, 000) دولار، فأنفقها في استيراد مجموعة من أجهزة المذياع العاملة بنظامي (AM/FM)، وروّج لها في إعلان بإحدى الصحف الصفراء، ولم يتردّد في المضيّ بمسعاه الجديد. وخلاصة القصّة أنّه راهن بأمواله تلك في شركة تيليبراندز (TeleBrands) لتصميم وتطوير وتحصيل براءات اختراع وتراخيص منتجات استهلاكية فريدة كانت تُباع غالبًا باعتبارها جزءًا من العلامة التجارية («أز سين أون تيفي» = كما يُرى على التلفزيون)، وحقّقت الشركة مبيعات تجاوزت مليار دولار كلّ عام، واستمرّت هذه المبيعات على المنوال ذاته لأعوام عدّة.

ويتمتّع خوباني بالحدس في مجال المنتجات التي تحلّ المشكلات، من قبيل: السلالم الصغيرة لمساعدة الحيوانات الأليفة المسنّة أو مفرطة السمنة على التجوّل في المنزل، ونظّارات (بِغ فجِن) المكبّرة، وهوائيات الاستقبال الرقمية لمن لا يرغب بدفع تكاليف خدمة تلفزيون الكابل، بالإضافة إلى سلع منزلية مسلّية من أمثال: (ستار شو) وهو جهاز يطلق أشعّةً ليزرية ترسم نجومًا على جدران المنزل عند الاحتفال بالمناسبات. ولا تقف موهبة خوباني عند حدسه ذاك، بل يجمع إليه الدراية بكيفية خلق السوق، وهو يقول عن ذلك: «حقّقت منتجاتنا شعبيتها بسرعة كبيرة بسبب ملايين الدولارات التي أنفقناها على الإعلانات. ولقد مضت علينا أعوام كثيرة ونحن نسوّقها، وذلك عبر التلفزيون خصوصًا. ثمّ بدأنا بالبيع إلى سلاسل متاجر التجزئة من أمثال وولمارت وتارغت ووولكرينز وكلّ متاجر التجزئة الكبرى في أمريكا».

وفي التسعينيات لاحظ خوباني أنّ شركته أصبحت هدفًا للصناعيين الصينيين الذي ينتجون سلعًا مقلَّدة، وهو يصف ما حصل بقوله: «إذا ذهبت إلى الأسواق الشعبية فستجد نسخًا مقلَّدة من منتجاتنا، تطابقها في كلّ شيء تمامًا، حتّى بالتغليف والعلامة التجارية». وبذلت شركته جهدًا مضنيًا في اقتفاء وإغلاق مخازن مليئة بالسلع المقلَّدة، «وكان الأمر أشبه بلعبة (اضرب

الخُلد)[1] ولكنّها بلا نهاية، فإذا تخلّصت من أحدها ظهر لك عشرة غيره». وتفاقمت مشكلة السلع المقلَّدة بوتيرة أسّية مع ظهور الإنترنت، «ففي العام 2015 بدأنا نلاحظ في موقع (أمازون) سلعًا تقلِّد سلعنا التي نمتلك براءة اختراعها، وتحمل علامتنا التجارية، وتستخدم نصوصنا وصورنا وفيديواتنا الترويجية وكلّ شيء آخر». وظهرت مئات العروض المزيّفة لسلع العلامة التجارية (أز سين أون تيفي)، وكانت تُباع غالبًا بنصف (أو أقلّ من نصف) السعر المعتمَد في شركة (تيليبراندز). وعندما استقصى خوباني هذه العروض وجد أنّ أغلبيتها الغالبة لبائعين في الصين، فلم يعد بعدها من عجب في الانخفاض الذي أصاب أرقام مبيعاته.

تعتمد شركة (أمازون) طريقتين في بيع السلع للمستهلك: أولاهما الطريقة التقليدية للبيع بالتجزئة التي تدعوها أمازون (التوزيع من المزوّد)، حيث تبيع الشركة السلع من المزوّد مباشرةً، تمامًا كما تفعل المتاجر العادية؛ والطريقة الثانية لتمرير السلع تُدعى (سوق أمازون)، أو ما دُعي لاحقًا (التوزيع من البائع)، وهذه الطريقة في حقيقتها أشبه بسوق شعبي رقمي واسع يمكن فيه لكلّ من يمتلك عنوان بريد إلكتروني وحسابًا مصرفيًا أن يعرض بضاعته للبيع، وتؤدّي شركة أمازون هنا دور الوسيط، كما هو الحال في شركة (إيبَي)، وتستقطع (15 %) من كلّ عملية بيع مقابل خدماتها.

ومن ينظر إلى تصميم صفحات موقع (أمازون) يتّضح له أنّ الشركة لا تبالي حقًّا بما إذا كانت السلعة الجديدة تُباع بأيّ الطريقتين، لأنّها قد تعرض السلعة بالطريقة الأولى وتلحقها بروابط في الصفحة نفسها لبائعين آخرين، ومنهم من يعرض السلعة نفسها بسعر أدنى. ولا تراقب أمازون كلّ واحد من ملايين المعروضات على موقعها لتعرف ما إذا كانت السلعة مقلَّدة، بل تترك هذه المسؤولية على عاتق البائع، ويمكنك أن تجد ذلك في سياسة الشركة الواجب اتّباعها على كلّ بائع، والتي تنصّ على ما يلي: «الإقرارات والضمانات: أنتَ تقرّ وتضمن أنّ: (أ) خدماتك وكلّ جوانب تقديمها وبيعها وتأديتها تمتثل لكلّ القوانين النافذة، بما فيها: أيّة إجراءات نافذة للترخيص والتسجيل ومتطلّبات التقديم...».

وعندما اشتكت شركة (تيليبراندز) لأمازون من لاقانونية آلاف السلع المعروضة أجابت

(1) لعبة اضرب الخلد (whack-a-mole): لعبة تتكوّن من طاولة فيها عدد من الفتحات التي يخرج منها رأس دمية على هيأة حيوان الخلد ويختفي بسرعة، ويجب على اللاعب أن يضرب الرأس قبل أن يعود إلى الداخل. [المترجم]

الشركة، وفقًا لما نقله خوباني: «لا يمكننا أن نتحقّق من قانونية هذه السلع. يجب عليك أن تنظّف مساحتك السوقية. لسنا مسؤولين عن التحقّق ممّا إذا كان البائع يعرض سلعًا مقلَّدة. عليك أن تلاحق هؤلاء المقلَّدين بنفسك». وأغضب الرد خوباني بشدّة، وطلب فريقه من أمازون تزويده بأسماء بائعي السلع المقلَّدة ومعلومات الاتّصال بهم، كي يلاحقهم بنفسه، ولكنّ أمازون ردّت بالقول: «يتعارض ذلك مع سياستنا. لا يمكننا التعريف بهم». وعلى الرغم من الإحباط الذي يسبّبه هذا الردّ، شعر خوباني بالغضب وانعدام الحيلة أكثر بسبب حقيقتين من حقائق الواقع: أولاهما أنّه حتّى وإن تمكّن من معرفة هويات أولئك البائعين فليس له ما يلجأ إليه قانونيًا في الصين، لأنّ الحكومة الصينية أوضحت خلال ثلاثة عقود تصميمهما على عدم إيقاف صناعة وتصدير السلع المقلَّدة؛ أمّا الحقيقة الثانية فتتعلّق بشركة أمازون والحكومة الأمريكية.

أمازون شركة رائعة في قطاع الأمور اللوجستية، وقد اكتسبت مكانتها هذه بفضل كفاءتها الواضحة، وإذا لم تتمكّن من نقل السلع بسرعة وبأقلّ سعر ممكن فستنخفض أرباحها، ولذلك تجدها تسعى إلى أفضل خدمة شحن ممكنة لها وللبائعين لديها كي تقدّم تجربة ممتازة لزبائنها، ومن السبل لتحقيق ذلك: الخدمة المعروفة باسم («فُلفِلمنت» = تلبية)، حيث يشحن البائع سلعه إلى مراكز (فُلفِلمنت) لدى أمازون ويدفع تكاليف التخزين وتكاليف خدمة (فُلفِلمنت) لكلّ سلعة. وقد افتتحت أمازون عددًا من مراكز (فُلفِلمنت) في الصين، وكان وجود هذه المراكز يعني قبل كلّ شيء، في ما يتعلّق بخوباني، تدمير أعماله عبر تسهيل تزويد المستهلك بالسلع المقرصنة والمقلَّدة (والتي تحاكي السلع التي استثمر ملايين الدولارات في تطويرها وإصدار براءات اختراعها وتسويقها).

ويشير خوباني إلى أنّ أمازون بدأت بإزالة السلع المقلَّدة بعد أن اتّصل بها السيناتور كوري بوكر، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نيوجرسي، نيابةً عنه، ويقول: «يصدّق الجميع ما يُقال بأنّ أمازون شركة أمريكية عظيمة، لكنّ جزءًا من سبب تحقيقها للأرباح يعود إلى أنّها تعين وتشجّع بيع السلع المقلَّدة، وهذا ما لا يعلمه أحد». لكنّ أمازون ليست وحيدة في تسهيل ازدهار أحوال القراصنة الافتراسيين، فهنالك شريك يعين، ربّما دون وعي منه، على شحن هذه السلع اللاقانونية من الصين على نحو مجدٍ من ناحية التكلفة، وهو: مؤسّسة البريد الأمريكية.

يقوم الاتّحاد البريدي العالمي (UPU)، الذي تأسّس في العام (1874) بوضع أجور تسليم

البريد لمؤسّسات البريد الوطنية في (192) بلدًا؛ وفي العام (1969) صدر شرط لمساعدة الاقتصادات المتعثّرة، ووافقت عليه مؤسّسة البريد الأمريكية، وبموجبه عرضت خصمًا هائلًا للرزم المشحونة من الصين، على أن يقلّ وزنها عن (4.4 باوند ≈ 2 كيلوغرام). وإذا سألت عن حجم هذا الخصم، فأقول لك أنّه كبير بما يكفي لتقول مؤسّسة البريد أنّها تخسر كلّ عام (170 مليون) دولار بسببه. والمثال التوضيحي التالي يبيّن ذلك: إذا أردتَ أن تشحن رزمة وزنها (3 باوند ≈ 1.360 كيلوغرام) من البيت الأبيض إلى مبنى الكونغرس، وكلاهما في واشنطن العاصمة، فسيكلّفك ذلك أكثر من شحن الرزمة نفسها من العاصمة الصينية بيجين إلى البيت الأبيض (أي: 11.145 كم).

أُصيب خوباني بالذعر عندما رأى الحكومة الأمريكية وهي تقدّم الدعم المالي لشحنات من السلع اللاقانونية التي تتسبّب بتآكل أرباح شركته وتهدّد استقرارها، ولم يكن بيده حيلة أمام ذلك، ووصف المشهد القائم حينها بقوله: «كلّ من تحدّثت معه من الصناعيين الآخرين، ممّن يصنعون سلعًا استهلاكية، كان يواجه المشكلة الضخمة نفسها».

ولا تتوقّف المشكلة عند شركة (أمازون) وحسب، وهذا ما تبرزه قصّة يايير راينر، المدير السابق لقسم أبحاث الأسهم في شركة أوبنهايمر وشركائه، والمخترع المقيم في بروكلين، والذي اخترع (حاجز القلي)، وهو أسطوانة ملوّنة من السيليكون مصمّمة لتوضع داخل المقلاة لمنع الزيت والدهن الذي يغلي من التطاير في أرجاء المكان؛ فلقد حدث تسارع انفجاري في مبيعات هذه السلعة بعد ظهور راينر في برنامج (تودَي) واستحوذ على إعجاب نجوم مسلسل (شارك تانك)، حيث تسبّب عرضه الترويجي للسلعة بحرب في المزايدات لصالحها بين روّاد الأعمال (المستثمرين الرياديين) في المسلسل. ولكنّ نجاح السلعة جلب معه تقليدها في الصين.

لم يعبأ راينر بالذين يبيعون سلعًا تقلّد سلعته في موقع (أمازون)، بل أوضح أنّ هذا الموقع هو القناة الأكثر ربحية في تسويق سلعته؛ لكنّ النسخ الصينية المقلَّدة لسلعته بدأت تظهر في كلّ مكان على الإنترنت: نتائج البحث في غوغل، وموقع إيبَي، ومواقع مستقلّة أُنشِئت خصّيصًا لبيع السلع المقلَّدة. وفي ذلك يقول راينر: «توجد كلّ أنواع البنى التحتية، ومنها ما يتواجد في الولايات المتّحدة الأمريكية والبلدان الغربية الأخرى ومنها ما يتواجد في الصين، التي تسهّل تصنيع السلع المقلَّدة وتسويقها وتوزيعها». وبدأ كابوس راينر في الصين، حيث وضع بعض الصناعيين سلعته المقلَّدة على موقع (علي بابا)، الموقع العملاق للتسويق

الإلكتروني الذي يسمح بطلب كمّيات بالجملة (يشبه موقع إيبَي ولكنّه لتجّار التجزئة)، وعلى موقع (علي إكسبرس) والذي يعمل بشكل مشابه لسوق أمازون ويعرض إمكانية طلب سلع مفردة من مجموعة متنوّعة من البائعين؛ وكانت أسعار السلعة المقلَّدة في هذين الموقعين أقلّ بـ(25 %) ممّا كان يتقاضاه راينر مقابل السلعة الأصلية.

يتمتّع موقع (علي إكسبرس) بشعبية ضخمة في مجال التسوّق الإلكتروني في الصين والكثير من الأسواق الأخرى، ولكنّه ما يزال مجهولًا بالمقارنة مع نظرائه في الولايات المتّحدة، ولذلك فإنّ بيع هذه السلع اللاقانونية داخل أمريكا يحتاج إلى تدخّل أمازون وإيبَي ومواقع مستقلّة أخرى. ويشرح راينر ما حصل بقوله: «من الناحية الجوهرية، تروّج متاجر إعادة البيع للسلعة دون أن تمتلكها أو تختزنها على الإطلاق؛ وعندما يصلها طلب من أمازون أو إيبَي أو متجر إلكتروني قامت بإنشائه ويعرض مئات السلع 'الوهمية' الأخرى فإنّها ترسل الطلب بدورها إلى المزوّدين في موقع (علي إكسبرس) ليرسلوه مباشرةً من الصين إلى المستهلك في أمريكا. ويمكن لهؤلاء أن يفعلوا ذلك بسلاسة لوجود أدوات تسمح لهم في الأساس بالوصل المباشر بين قوائمهم في إيبَي أو أمازون، أو موقع أنشأوه بأنفسهم بواسطة موقع (شوبيفاي)، وبين المزوّد في موقع (علي إكسبرس)».

ويعتقد راينر بأنّ الكثير من قوائم السلع أنشأها صناعيون صينيون، لكنّ الواقع يقول بأنّه يمكن لأيّ شخص في أيّ مكان من العالم أن ينشئ قائمة للسلع ويبيعها دون أن يتطلّب ذلك منه إطلاقًا أن يحوز على السلعة اللاقانونية المصنوعة في الصين، ودون أن يدفع سنتًا واحدًا في خزنها.

وعند شحن الطلبية من الصين إلى الولايات المتّحدة الأمريكية تضمن اتّفاقية الاتّحاد البريدي العالمي للعام (1969) بأن تكون تكلفة التوصيل أرخص من أيّة تكلفة أخرى يمكن لراينر أن يعرضها من مكتبه في بروكلين. وهو يعتقد بأنّ إنهاء الدعم الحكومي للشحن من شأنه أن يوقف خسائر مبيعاته الإلكترونية، فليس هنالك من سيقبل حينها بأن يدفع (15-20) دولارًا لشحن سلعة من الصين بينما يمكن شحنها من موقع في أمريكا بـ(3,99) دولارات. أمّا في ما يتعلّق بتهريب سلعته المقلَّدة فإنّه يرى في ذلك مشكلةً أدنى شأنًا، فنموذج البيع عبر الإنترنت يتمثّل في «فعل ذلك كلّه دون تجشّم أيّة مخاطرة لخزن السلعة، وشحن السلعة المقلَّدة بكمّيات كبيرة من شأنه أن يزيد هذه المخاطرة، إذ يتوجّب عليك أوّلًا أن تحضر السلعة إلى أمريكا، ثمّ تأمل بعدها بأن تبيعها دون اكتشاف أمرك واحتجاز بضائعك».

ويقدّر راينر أنّه ينفق، هو ورئيس قسم التسويق لديه، حوالي (5 %) من أسبوع عمله في ملاحقة عروض السلع المقلَّدة والاتّصال بأمازون وإيبَي وشوبيفاي لإزالتها، بالإضافة إلى إنفاقه آلاف الدولارات من أجور الاستشارة القانونية، وهو يضيف بأنّ «هنالك نوعًا من الخسارة على الجانب الروحي أيضًا، فشركتنا تدير عملية صغيرة جدًّا، ونحن نشعر بأنّنا نناضل ونبتكر ونصنع سلعة جيّدة ونسعد المستهلك ونتحمّل مسؤولية كلّ ما نفعله، لكن على الرغم من كلّ ما نفعله في بناء شركتنا وسلعتنا نجد الدعم الحكومي يذهب إلى هؤلاء الأوغاد الافتراسيين، ولذلك فمن الصعب أن نستمرّ بمستوانا وتركيزنا، ممّا يجعل إنهاء هذا الدعم الحكومي خطوة شديدة الأهمّية في الاتّجاه الصحيح».

الشحن السريع

في العام (2017) بلغ عدد حاويات الشحن التي تعاملت معها الموانئ الصينية حوالي مئتي مليون حاوية، وذلك وفقًا لمجلّة (جورنال أوف كومرس)؛ والحاوية الأكثر استخدامًا هي حاوية (TEU) المعيارية، أو حاوية العشرين قدمًا، وتبلغ أبعادها (8×8×20 قدم ≈ 6,1×2,44×2,44 متر)، وقدرتها التخزينية (1,170 قدم مكعّب ≈ 33,13 متر مكعّب)، ووزنها الأقصى (196 ,67 رطل ≈ 480 ,30 كيلوغرام). ويمكن لسفن الشحن الهائلة من أمثال (نيو باناماكس) وسفن الشحن العملاقة (ULCV)، والتي تعجز معظم الموانئ الأمريكية عن استقبالها لضخامة حجمها، أن تحمل (000 ,14) و(000 ,20) حاوية معيارية على الترتيب. وتقوم المنظّمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) بوضع معايير الشؤون اللوجستية لشحن كلّ سلعة على وجه الأرض (من الألعاب والملح والموز حتّى المفاعلات النووية والنفط وفخاخ الفئران)، وتعمل هذه المنظّمة مع أكثر من (160) بلدًا لتقنين الأحجام المقبولة لحاويات الشحن لضمان أعلى مستوًى من التجانس والكفاءة في تحميل البضائع وتفريغها.

وتُعد رخصة (ISO 9001) المعيار العالمي لمنظومة إدارة الجودة في الامتثال لقواعد الشحن، وعندما تحصل الشركة عليها فهذا يعني أنّها تتّبع الإرشادات المعيارية وتلبّي مستلزماتها بالإضافة للمتطلّبات القانونية والتنظيمية، وتواظب على توثيق عملياتها. ويمكن للشركة أن تحصل على هذه الرخصة في مجالات مختلفة (كالهندسة، والصناعة، وغيرها) بعد أن تجتاز التدقيق اللازم، وعندها تُمنَح هذه الرخصة التي تضفي عليها شرعية مفترَضة، فتوصَف سلعها بالأمان، والثبات، وعدم التكسّر عند فتحها.

ويقدّر حجم الشحن السنوي من الصين إلى الولايات المتّحدة باثني عشر مليون حاوية معيارية، أي: حوالي (33, 000) حاوية يوميًا. ولم يُسمَح بأن يكون لأمريكا سوى أربعة مفتّشين للشحن في الصين (4 أشخاص فقط!)، وهذا يعني أنّ كلّ مفتّش يتوجّب عليه في كلّ يوم أن يفحص حوالي (8, 250) حاوية متّجهة إلى أمريكا، وهي مهمّة مستحيلة بلا شكّ إذا أخذنا بالحسبان وجود عشرين ميناء صيني للشحن الدولي على الأقلّ، فلا يمكن لأيٍّ من هؤلاء المفتّشين الأربعة أن يتواجد في خمسة موانئ باللحظة ذاتها.

وحتّى لو سمحت الصين للولايات المتّحدة بأن يكون لها عشرون مفتّشًا، أو ألفا مفتّش، فإنّ تدقيق الحاويات لن يتمّ بأيّة طريقة مجدية على الإطلاق، لأنّ المفتّش لا يحقّ له تدقيق محتوياتها، وكلّ ما يمكنه أن يفعله هو النظر في أوراقها (أي: في قائمة المحتويات كما تدّعيها الشركة)، وهكذا يمكن للحاوية أن تحمل مئتي شفع من الجوارب التي تخفي تحتها خمسة آلاف رطل من مخدّر الفنتانيل، لكن إذا كانت أوراق الشحنة تقول («عشرون ألفًا من أشفاع الجوارب الرياضية البيضاء») تشحنها شركة تمتلك رخصة (ISO 9001) فلا حاجة بعدها إلى التحقّق من صحّة القائمة، لتصعد بعدها الحاوية إلى السفينة، وتُسلَّم إلى وجهتها.

إنّ رخصة (ISO 9001) يجب اعتبارها ترخيصًا بيروقراطيًا لا معنى له عمومًا في الصين، وليست علامةً تبعث الثقة لضمان النوعية. ويمتلك الحزب الشيوعي الصيني الشركة التي تدير (50 %) من عمليات التدقيق وتصادق على نتائجها، وليس لهذا الحزب أيّة مصلحة في إبطاء الإنتاج أو البيع أو التصدير الذي يجلب الدولارات بسهولة؛ بل إنّ من السهل رشوة المفتّشين أنفسهم. أمّا في ما يتعلّق بالمفتّشين الصينيين الذين يعملون في الموانئ فلا يرحّبون بمن يتعامل مع الشحنات بحذر ويضبط التي تحتوي على سلع لاقانونية أو غير مدرجة في القوائم، لأنّ فتح الحاوية والبحث فيها يستغرق وقتًا، والوقت من ذهب، ممّا يجعل تأخير تحميل أو مغادرة سفينة الشحن أمرًا يجلب الغرامات على من يرتكبه من المفتّشين.

إذن، هذه هي كيفية وأسباب إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع المقلَّدة، إذ لا توجد في الصين منظومة للضوابط والتوازنات تضمن السيطرة النوعية، ولا وكالة لحماية المستهلك، ولا وكالة لحماية البيئة، ولا مكتب لبراءات الاختراع أو الملكية الفكرية، ولا هيأة للغذاء والدواء، ولا هيأة للضرائب، فليس هنالك من يهتمّ بضمان أمان السلع، ولا بحماية الملكية الفكرية، ولا بالمسؤولية عن الأخطاء، ولا بحسن الإدارة. فمن سيبالي إذا انفجر إطار السيّارة، أو لم تنفتح الوسادة الهوائية فيها، أو لم يصدر تنبيه من حسّاس بطانة الفرامل بعد مئة ميل، أو لم تُدفَع

أجور ترخيص استخدام براءة الاختراع، أو احتوت سلعة على مادّة سامّة؟ فلقد خرجت السلعة من المخزن، وتمّت عملية البيع، ونحن بانتظار بيع السلعة التالية.

النسخة الحديثة من التجسّس الشركاتي

نادرًا ما يجري الحديث حول التجسّس الشركاتي وسرقة الملكية الفكرية؛ فإذا تعرّض متحف أو محلّ مجوهرات للسرقة يجري الاتّصال بالشرطة، وتصدر الصحف تقاريرها حول العملية وتذكر قيمة المسروقات، فتتحوّل السرقة إلى حدث يقبل الحساب الكمّي («مسروقات قيمتها مليونا دولار» أو «لوحة قيمتها عشرة ملايين دولار»، مثلًا)، ويتكلّم الجميع عن السرقة في العمل، أو على تويتر، أو في برامج السهرة التلفزيونية. وعندما تُحدَّد هوية المشتبه بهم تبدأ عملية ملاحقتهم.

أمّا إذا حدث تجسّس شركاتي أو سرقة للملكية الفكرية فإنّ الصمت يصبح سيّد الموقف في العادة، لأنّ التجسّس الشركاتي البارع يحدث خفيةً، ويتضمّن نسخ الوثائق والمخطّطات الهندسية والصيغ الكيميائية والنصوص البرمجية والبيانات الخام، وهذا يختلف عن سرقة لوحة لبيكاسو من جدار أحد المتاحف. وتخيّل معي هنا ماذا ليحدث لو أنّ لصًّا سرق لوحة بيكاسو تلك واستبدل بها لوحة أخرى مقلَّدة ببراعة إلى درجة قد تظلّ معها عامًا كاملًا دون أن يلاحظ أحد الخبراء غياب اللوحة الأصلية. إنّ هذا النوع من تأخّر ظهور استجابة («لقد تعرّضنا للسرقة») تحدث في أغلب الأحيان ضمن عالم الشركات، ولكن الاستجابة تحدث بصمت، فالإبلاغ عن السرقة قد يؤدّي إلى انخفاض مستوى الثقة لدى المستثمرين، ويلحق الضرر بالروح المعنوية للعاملين في الشركة، ويقدم للشركات المنافسة تلميحًا حول حالة الشركة.

وهنالك عدد من الشركات المعروفة في مجال التدقيق والمحاسبة (من أمثال: إيرنست أند يونغ، وديلويْت، وبرايسووترهاوس-كوبر، وKPMG) تجري تحقيقات سرّية حول الحالات المشتبه بها في التجسّس الشركاتي. ويتفاوت مستوى ما تواجهه هذه الشركات من الهجمات التي يرعاها الحزب الشيوعي الصيني، من المستوى الأكثر بدائية (كرشوة الموظّفين لنسخ الوثائق أو وضع طلّاب في معاهد بحثية والضغط عليهم لارتكاب السرقة) إلى غارات قرصنة إلكترونية معقّدة تتكوّن من عمليات متعدّدة، وعمليات تجسّس مكتملة الأركان.

وفي العام (2014) وصلني من رئيس أحد الصناديق التحوّطية تقرير تمّ إعداده من

شركة خاصة حول النشاط الصيني السرّي في الولايات المتّحدة الأمريكية، وكان التقرير صادمًا بشموله وتفصيله، وهزّت المعلومات التي احتواها نظرتي حول العالم من جذورها. وكان أكثر الأقسام إثارةً للقلق الذي يذكر تفاصيل هجوم للسيطرة على تقنية مملوكة لأحد الشركات الناشئة التي طوّرتها، وذكّرني أسلوب الهجوم المتّبع بتعقيد الحملات العسكرية الجوّية، وذلك لما فيه من التنسيق التامّ من أجل التضليل الخفي وكشف الهدف أمام الهجوم الخاطف؛ وقد سلّطت هذه العملية الضوء على القدر الضخم من الموارد التي يكرّسها الحزب الشيوعي الصيني من أجل تخريب الشركات المنافسة خلال سعيه للسيطرة على ما يشتهيه من التقنيات؛ وفي ما يأتي تفاصيل ما حدث:

قامت شركة أمريكية للصناعات الكيميائية، تمتلكها شركة مساهمة من القطاع الخاص، بتسجيل براءة اختراع لتقنية ثورية في المحافظة على البيئة، وكانت هذه التقنية تتنامى بثبات، وبدأت الشركة المالكة بتطوير خطّة خمسية لطرح أسهمها للاكتتاب العام. لكنّ الشركة بدأت بالتقصير في بلوغ الإيرادات المستهدفة، واكتشفت أنّ المشكلة تكمن في المبيعات (انخفاض الطلب) والجانب اللوجستي (القسم المسؤول عن التعامل مع تدفّق المنتجات)، فسرّحت مسؤول المبيعات ولكنّ نزيف الإيرادات لم يتوقّف، فالتقى المالكون بالفريق الإداري وحذّروه من عواقب عدم التوصّل إلى حلّ للمشكلة، لأنّ استمرار انخفاض الإيرادات يهدّد خطّة طرح الشركة للاكتتاب العام. ولم تلبث الشركة حتّى استلمت عرضًا من شركة صينية دون أن تكون قد طلبته في ما سبق، وانصدم مالكو الشركة بمحتوى العرض، لأنّه كان يقلّ بـ(30 %) عن القيمة المستحقّة في حال عدم انخفاض الإيرادات؛ أمّا إدارة الشركة فكانت منذهلة من كيفية توصّل أصحاب العرض إلى تقييم دقيق دون أن تكون لديهم بيانات الشركة، إذ يبدو أنّهم كانوا على علمٍ بالخسائر الأخيرة.

استعان مالكو الشركة بمحقّقين خاصّين، وتوصّل هؤلاء إلى أنّ الشركة الكيميائية لم تتعرّض للاختراق الإلكتروني فحسب، بل طال الاختراق الشركة المساهمة التي تمتلكها أيضًا، فكان المخترقون على علم بالإيرادات المستهدفة والخطوط الحمراء التي رسمها المالكون لحدود هذه الإيرادات.

وبلغت العملية التخريبية مستوًى عبقريًا من الناحية التجسّسية الاحترافية، حيث استهدف الاختراق مخدّمات البريد الإلكتروني بشكل انتقائي، يمنعها من إرسال استدراج للعروض، فكان المخترقون يحذفون أمثال هذه الرسائل قبل إرسالها. وعلى النحو ذاته، فعندما كانت

رسائل العروض تصل إلى المخدّمات فإنّ بعضها لم يجد طريقه إلى صندوق رسائل فريق المبيعات، لأنّ المخترقين وقفوا في طريقها. وكان هذا التخريب الانتقائي كافيًا لإلحاق الضرر بالمبيعات دون أن يصل إلى عتبة الإشعار بالحاجة إلى فتح تحقيق.

وفي غضون ذلك، ألحق المخترقون ضررًا ببرمجيات الشؤون اللوجستية، فعندما كان يصل طلب للتزويد بألف وحدة، كان المخترقون يغيّرون الرقم إلى تسعمئة. وعند اكتشاف النقص في الطلبية (وكان هذا الاكتشاف يحصل في العادة بعد الشحن أو قبله بقليل) كان لا بدّ من إعداد طلبية إضافية. واستطاع المخترقون بهذه الحركة الخفية أن يضيفوا تكاليف أخرى على صعيد العمالة وتسليم الطلبيات وغيرها، ممّا أثّر على الحصيلة الإجمالية.

لقد كانت عملية مذهلة جرت في الخفاء وكادت تمرّ دون أن يكتشفها أحد، وما من كيان يمكنه أن يمتلك الموارد والتعقيد الكافي لتنفيذ أمثال هذه المكيدة إلّا أن يكون دولة من الدول. وهذه العملية الشرّيرة تجسّد المستوى الذي وصلت إليه الصين في حربها الاقتصادية؛ فما حدث ليس مجرّد عملية سرقة بالشكل الشركاتي (نسخ الوثائق في عالم الشركات يماثل السرقة بتحطيم الواجهة ونهب المعروضات في عالم المتاجر)، بل هو عملية إستراتيجية على عدد من الصعد، فالحزب الشيوعي الصيني قرّر أن يتّبع سياسة اقتصادية تضع نصب عينيها الحصول على تقنيات المحافظة على البيئة، وما إن اكتشف ما تفعله تلك الشركة الكيميائية الأمريكية الناشئة حتّى تزعّم أحد أعضائه عمليةً استلزمت أمرين في الوقت نفسه: التخطيط الاستخباراتي (الاختراق الإلكتروني على يد جيش التحرير الصيني) والإشراف والتحليل (على يد شركة تمتلكها الصين). وكان الهدف تخريب شركة أمريكية وتخفيض قيمتها من أجل الاستحواذ عليها بسعر يقلّ عن قيمتها السوقية، وذلك في سبيل الحصول على التقنية التي تتّصف بأهمّية حيوية في نظر الحزب الشيوعي الصيني؛ فما حدث ليس سوى هجوم ضدّ شركة أمريكية صادقت عليه إحدى الحكومات.

عندما التحقتُ بالعمل في هيأة الأركان المشتركة في العام (2014) كدتُ لا أستثني أحدًا ممّن التقيت بهم في وزارة الدفاع من إطلاعه على التقرير السابق، لكنّ الردّ في كلّ الحالات لم يكن يخرج عن القول: «يا إلهي، هذا مريع!» ثمّ يتبعه: «ليس من مسؤولياتي التعامل معه». وكان هذا الردّ مفهومًا تمامًا لمن اعتاد على العمل بالأعراف العسكرية السائدة، لأنّ مهمة الجيش هي التخطيط للقتال، أو الاستعداد للقتال، أو تنفيذ القتال، أو المحافظة على النظام، أمّا حماية الاستثمارات الأمريكية، فما علاقته بالجيش؟! لكنّني أرى في ما حصل عملًا

حربيًا صريحًا، فهو عمل عدواني افتراسي ينتهك القانون الدولي ويستهدف إلحاق الضرر بالأمّة الأمريكية.

ووجّهتُ وجهي نحو وزارات المالية والتجارة والخارجية، وأذهلني الردّ المتماثل الذي حصلتُ عليه: «الصينيون ليسوا أعداءنا، بل أصدقاءنا، ونحن نتعاون معهم»، وكنت حينها أنظر في عيني من يردّ علي وأتساءل في نفسي: «ولكنّني عرضتُ عليك للتوّ البحث الذي يثبت أنّهم ليسوا أصدقاءنا». ووصلتُ إلى الاستنتاج بأنّه ليس هنالك أيّ أحد يفعل أيّ شيء حيال ما تقوم به الصين من تجسّس تجاري وحرب اقتصادية؛ وأنّ القضية ذات أبعاد خطيرة ويتحاشى الجميع لمسها. لكنّني وجدتُ في النهاية حليفًا لي في هيأة الأركان المشتركة، ولا أرغب بذكر اسمه، لكنّني أعتبره من الأبطال، فبخلاف الكثير من كبار المسؤولين، استطاع أن يفهم كون الحرب الاقتصادية تندرج في الحقيقة ضمن مفهوم (الحرب)، وأنّ من واجب الجيش حماية جبهات جديدة، وأعطاني إشارة الموافقة بإعداد دراسة للأعمال العدائية الاقتصادية الصينية وتطوير إستراتيجيات للتعامل مع القضايا المتعلّقة بها.

وعندما كنت أخبر الناس بما أعمل عليه كانت الردّ الذي أحصل عليه في كثير من الأحيان يأتي على شكل من أشكال عدم التصديق والتساؤل: «لماذا تنظر في هذه القضية؟»، وكان جوابي دائمًا: «لأنّ غيري لم ينظر فيها».

فوضى السوق التجارية

ليس التخريب والتجسّس سوى طريقتين لإيقاف السوق، فهنالك الكثير من الإستراتيجيات الأخرى التي يعتمد عليها الحزب الشيوعي الصيني أيضًا في التحكّم بالأسواق والهيمنة عليها، من التسعير الافتراسي وصفقات التسعير الاجتذابي (الطُّعْم والتبديل)[1] إلى التنمّر بالطريقة القديمة.

ولنبدأ بتناول أسلوب التنمّر؛ فالصين تحتلّ المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج الأطعمة البحرية، حيث أنتجت في العام (2017) حوالي (70 مليون) طن من هذه الأطعمة، بالإضافة إلى عمل مليون شخص تقريبًا في قطاع الأسماك المجمَّدة (وللصين المرتبة الأولى في هذا

(1) الطُّعم والتبديل (bait-and-switch): أسلوب في البيع يقوم على اجتذاب الزبون بسعر منخفض لسلعة ما (الطُّعم)، ثمّ إقناعه بأن يشتري سلعة أخرى ذات سعر أعلى (التبديل). [المترجم]

القطاع أيضًا)، وقد وصلت القيمة الإجمالية للصادرات الصينية من الأطعمة البحرية إلى (19,3 مليار) دولار في العام (2016).

ومن المثير للانتباه أنّ كمّية الأسماك غير المستزرَعة المصطادة في المياه المحيطية الصينية انخفض بنسبة (11,9 %) خلال الشهور التسعة الأولى من العام (2017)، لكنّ أرقام وزارة الزراعة الأمريكية تشير إلى أنّ كمّية الأسماك المصطادة في المياه المحيطية الأخرى زادت بنسبة (14,2 %) بالمقارنة مع العام السابق. وبعبارة أخرى: إنّ الصين، والتي تنتج أكثر من (60 %) من الإنتاج العالمي للأطعمة البحرية المستزرَعة، لا يمكنها أن تستمرّ بإنتاج الأطعمة البحرية غير المستزرَعة بالاعتماد على الصيد من مياهها الوطنية. وهنا يبرز السؤال: إذن، كيف تتدبّر الصين أمرها في هذه الحالة؟ إنّها ترسل سفن الصيد في كلّ أنحاء العالم للإغارة على المياه الوطنية للدول الأضعف، فكثيرًا ما تمارس النهب ضدّ الدول التي لا تمتلك قوّات بحرية قوية، أو لا تمتلك أيّة قوّات بحرية أصلًا.

ولا بدّ من التوضيح هنا بأنّ صيد السمك في المياه الدولية قانوني تمامًا، لكنّ استغلال ثروات بعض الدول، كالإكوادور، يُعتبَر خرقًا للقانون الدولي (في آب/أغسطس 2017 عُثِر في جزر كالاباغوس الإكوادورية على عشرين صيّادًا صينيًا وبحوزتهم 600 ,6 سمكة قرش). وتنصّ اتّفاقية قانون البحار في منظّمة الأمم المتّحدة على أنّ النطاق الاقتصادي الحصري للصيد البحري يمتدّ إلى (200 ميل بحري ≈ 370 كم) من خطّ الساحل الوطني.

ولقد شوهدت السفن الصينية في أمريكا الجنوبية وهي تمارس الصيد في الأرجنتين وچيلي والبيرو وغيرها من البلدان. وفي (آذار/مارس 2016) شاهد خفر السواحل الأرجنتيني سفينة صينية تحمل الاسم (لو يان يوان يو) وهي تمارس الصيد في المياه الأرجنتينية، فأطلق عدّة طلقات تحذيرية لإيقافها، ولكنّ السفينة اتّخذت مسار مناورة اصطدامية كانت وبالًا عليها، إذ ردّ عليها خفر السواحل بالأسلحة وأغرقها. وتوجد اليوم الكثير من مركبات الصيد الصينية المجهّزة بالمصدّات التي تعمل عمل مدكّات اصطدامية لمنع السفن الأخرى من محاصرتها. وبينما تدّعي الصين أنّها تراقب هذا الوضع بصرامة، فإنّ سفن الصيد الصينية شوهِدت وهي تجوب بقاعًا بعيدة وصلت حتّى إلى جنوب إفريقيا.

ومن التكتيكات الأخرى التي تتّبعها الصين: تجهيز الأمم الأصغر بأسلحة قوية من أجل نهب مواردها الطبيعية، وتقديم عروض سخيّة بصفقات تنموية تخفي خلفها شروطًا ربوية.

وتنهمك الصين حاليًا في مسعاها لإنشاء مبادرة للبنى التحتية العالمية قيمتها عدّة تريليونات من الدولارات، تُدعى (مبادرة الحزام والطريق)، من أجل الهيمنة على قطاع نقل البضائع في كلّ أنحاء العالم. وسنعود في موضع لاحق من هذا الكتاب لتناول عواقب ونوايا هذه المبادرة، لكن بما أنّنا نناقش في هذا الموضع سيطرة الصين على السوق، فهنالك أمران جديران بالذكر: أنّ السيطرة على الشحن طريقة لوضع عقبة في وجه تدفّق التجارة، وأنّ إنشاء بنى تحتية لبلدان تواجه تحدّيات اقتصادية هو طريقة رائعة لاكتساب السطوة الاقتصادية في البلدان التي يُفترَض أنّك «تساعدها». وهذه المبادرة وأمثالها ليست في جوهرها سوى فخاخ للإقراض والولوج إلى الأسواق.

وثمّة مثال حديث يبيّن كيف تتلاعب الصين بـ«الدعم الأجنبي الإغاثي» وتحوّله إلى «سيطرة»، وهو المشروع العملاق لإنشاء ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، البلد الذي مزّقته الحرب ولم يصل إلى مرتبة عالية في أيّة قائمة للشراكة التجارية منذ عقود. ففي الأعوام العشرة التي حكم فيها الرئيس السريلانكي ماهيندا راجاباكسا تمّ توقيع صفقات ضخمة مع الشركة الصينية لهندسة الموانئ (وهي شركة تملكها الدولة) للحصول على الأموال والقروض لإنشاء ميناء عميق قيمته مليارات من الدولارات في الطرف الجنوبي للجزيرة. وفي العام (2015) خسر راجاباكسا الانتخابات الرئاسية، وترك القادة الجدد يغرقون في مستنقع الديون الناتجة عن صفقاته مع الصين التي تصرّفت على نحو أقرب إلى المرابي القاسي من الحليف المعطاء، ورفضت تخفيف الشروط التي تمّ التفاوض عليها. وفي العام (2017) نقلت الحكومة السريلانكية سلطة التحكّم بالميناء إلى الصين ومعه حوالي (61 كيلومتر مربّع) من الأراضي المحيطة به لتبقى في قبضتها تسعة وتسعين عامًا.

وبهذا أصبح للصين ميناء يتاخم ويتجاوز الهند، أكبر منافسي الصين في المجال الصناعي؛ وعلى الرغم من أنّ عقد ميناء هامبانتوتا يحظر على الصين استخدامه لأغراض الإبحار، فهنالك قلق كبير من إمكانية محاولة الصين التفاوض حول هذا الشرط أو أن تتجاهله بكلّ بساطة، كما هي عادتها مع القضايا القانونية في كثير من الحالات. ومهما تكن نوايا الصين وغاياتها، فمن الواضح أنّ ما يحدث هنا بالتحديد ليس «مساعدة» سريلانكا على تحسين بنيتها التحتية، لأنّها أغرقتها بالدين وأصبحت تمتلك بذلك سيطرةً اقتصاديةً كبيرةً على أمّة تصارع الصعوبات ولكنّها تحتلّ موقعًا إستراتيجيًا.

إنّ عقد صفقات تفضيلية مع أمم تعاني اقتصاداتها من الركود يُعدّ في الواقع من

العمليات المعيارية في عمل بعض الشركات التي يدعمها الحزب الشيوعي الصيني، ولكنّ هذه العمليات قد لا تكون واضحة على الدوام. وللشركات الصينية نشاط هائل في إفريقيا، وفي العام (2018) تعهّد الرئيس شي بتقديم (60 -80 مليار) دولار من المعونات إلى الأمم الإفريقية، وقال: «لا تتدّخل الصين في الشؤون الداخلية الإفريقية، ولا تفرض إرادتها على إفريقيا. وما نشعر بقيمته هو تشارك الخبرة التنموية والدعم الذي يمكننا تقديمه إلى تجديد شباب إفريقيا وازدهارها على المستوى الوطني».

لكنّ القبول باستلام المال الصيني ينطوي على قضايا مرافقة، فإذا أنشأت شركة صينية شبكةً للاتّصالات الهاتفية فإنّها تحتفظ بملكية بروتوكول الإنترنت (IP)، وإذا شيّدت محطّةً لتوليد الكهرباء فإنّها تحتفظ لنفسها بالخطط والتشغيل، بالإضافة إلى أنّ هذه المشروعات يمكن أن تشكّل (مصيدة ديون). ويتيح التحكّم بالبنية التحتية الحيوية للصين أن تمارس الضغوط في مجالات أخرى، إذ تشير التقارير إلى أنّ ضغوطًا مورِست على الحكومات الإفريقية كي لا تعترف بتايوان، ولا شكّ في أنّها ستتعرّض للضغوط أيضًا كي تظلّ على صمتها حيال قمع الصين للأويغور والتبت وأنصار حرّية التعبير؛ وبهذه الطريقة يمكن لأموال المعونات أن تتحوّل إلى ما يمكن الاصطلاح عليه بـ(مصيدة الحرية).

وفي هذا السياق، استطاعت شركة ترانسيون القابضة (Transsion Holdings)، وهي شركة تأسّست في العام (2006) ويقع مقرّها في مدينة گوانجو الصينية، أن تسيطر، وخلال مدّة قصيرة تسترعي الانتباه، على سوق الهواتف الجوّالة في إفريقيا وأن تزيح سامسونغ، الشركة العملاقة عالميًا، عن موقعها هناك، حيث قدّمت هذه الشركة الجديدة حينها بعض الابتكارات الخاصّة بالسوق الإفريقية، من أمثال: إمكانية تعدّد شرائح الاتّصال في الهاتف الواحد ممّا سمح بإمكانية مشاركة الهاتف بين عدد من المستخدمين الذين تختلف أرقامهم وشركات الاتّصال التي يعتمدونها، وتصميم طرازات من الهواتف ببطاريات أطول عمرًا تتناسب مع ندرة الكهرباء في بعض أنحاء القارّة الإفريقية، لكنّ اجتذاب الزبائن تمّ بواسطة تحطيم السوق في مجال السعر، إذ تشير التقارير إلى أنّ أسعار هواتف الشركة وصلت حتّى إلى (50) دولار.

إذن، نجحت شركة ترانسيون بفضل الابتكار والتسعير الشرس؛ وهنا يبرز السؤال: هل كانت الأسعار مدعومة من مصرف الصين؟ ربّما. وهل يجب على الزبائن الجدد أن يشعروا بالراحة بشأن خصوصية بياناتهم؟ هنالك ما يبرّر أن يشعروا بالقلق؛ ففي معظم المشروعات الصينية

هنالك دائمًا احتمال خطر تدخّل الحزب الشيوعي الصيني، حيث ذكرنا في ما سبق أنّ كلّ الشركات الصينية يتوجّب عليها أن يحتوي مجلس إدارتها عضوًا في الحزب، ومن المحتمل أنّ الدول الإفريقية التي تهيمن عليها شركة ترانسيون (أو أيّة دولة تعتمد على شركات الاتّصالات الصينية) ستتعرّض يومًا ما إلى خطر إساءة استخدام بياناتها لغايات اقتصادية أو للمحافظة على التحكّم بالمجتمع.

السيطرة على أسواق بعض الموادّ

ربّما تبدو عبارة «معادن التربة النادرة» شبيهة باسم فرقة تجديدية من فرق موسيقا الروك، وربّما تبدو الأسماء الخاصّة بهذه العناصر شبيهة بأسماء الكواكب في مسلسل الخيال العلمي (ستار تريك)، من أمثال: الديسبورسيوم والنيوديميوم والكادولينيوم والإتيربيوم، لكنّها تظلّ مع ذلك من أهمّ الموادّ في الحقبة الرقمية، إذ تُستخدَم في مكوّنات رئيسية تدخل في صناعة كلّ شيء، من الهواتف الذكية والأقراص الصلبة إلى الرادارات والمنظومات الحربية المتقدّمة.

وثمّة قصّة خرافية تنقل عن دينغ شياوبينغ قوله: «هنالك نفط في الشرق الأوسط، ولكن هنالك معادن نادرة في الصين»؛ والحقيقة تقول: إنّ معادن التربة النادرة توجد في غير الصين أيضًا (كما هو الحال في كاليفورنيا التي كانت تحتوي منجمًا عملاقًا امتلكته شركة موليكورب المنحلّة)، ولكنّ الصين استطاعت أن تزيح منافسيها من السوق عندما أخذت تبيع هذه المعادن بأسعار منخفضة جدًّا، وأصبحت منذ العام (2019) مسؤولةً عن التزويد بحوالي (90-95%) من حاجة العالم من هذه المعادن، ممّا منحها إمكانية إيقاف صناعة الإلكترونيات في أيّ مكان من العالم، فكلّ ما يجب على الحزب الشيوعي الصيني أن يفعله هو اتّخاذ قرار بتقييد التصدير أو زيادة الأسعار إلى حدٍّ يعيق المشتري.

هذا المشهد مخيف، ولكنّه ربّما ليس مخيفًا بالدرجة التي نشاهدها في أسواق أخرى سيطرت عليها الصين التي أصبحت اليوم تحتلّ المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج الإسمنت والفولاذ والأسمدة الكيميائية؛ وعلى الرغم من وجود الكثير من المؤشّرات المذهلة التي تدلّ على النموّ الصيني الاستثنائي فإنّ أكثرها إذهالًا هو الادّعاء بأنّها استخدمت في المدّة (2011-2013) كمّية من الإسمنت تفوق ما استخدمته الولايات المتّحدة الأمريكية خلال القرن العشرين بأكمله. وقد لا يبدو الادّعاء السابق ممكنًا لأوّل وهلة، لكنّه معقول تمامًا، إذ أنتجت

الصين منذ العام (2015) حوالي (80 %) من الإنتاج العالمي لمكيّفات الهواء، و(70 %) من الهواتف الجوّالة، و(60 %) من الأحذية، وذلك وفقًا لأرقام مجلّة (إيكونوميست)، ومن يصنع كلّ هذه الأشياء لا بدّ له من الإسمنت لبناء المصانع.

الفصل الرابع

الأزمة العسكرية

حافظت الولايات المتّحدة الأمريكية، طوال سجلّ الذاكرة لدى معظم القرّاء، على قدر كبير من التفوّق العسكري على خصومها المحتمَلين في العالم؛ لكنّ الأمر لم يعد كذلك في يومنا، إذ يؤلمني، باعتباري مدرّبًا سابقًا في القوّات الجوّية الأمريكية، أن أكتب: إنّ الجيش الأمريكي بحاجة إلى فحص لواقع حاله، وهو بحاجة إلى هذا الفحص منذ عقدين.

لقد أنجزت أمريكا هيمنتها بشكل عامّ نتيجةً لسياسات («السلام عبر القوّة») التي اتّبعها الرئيس السابق رونالد ريغان، إذ أنفق من الأموال على الأسلحة والتجهيزات والقوّات المسلّحة ما ينوف على إنفاق أيّة أمّة أخرى في هذا المجال. وعلى الرغم من أنّ مستويات الإنفاق استمرّت على ارتفاعها النسبي، فإنّ القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين كانوا بطيئين في ملاحظة حرب إستراتيجية كانت الصين تخوضها خلال عقود، وتسبّب عدم الفهم هذا بالتنازل عن المكاسب (في المجالات الإستراتيجية، والجغرافية، والتقنية، والرقمية) لصالح جيش التحرير الصيني.

يطمح الجيش الأمريكي إلى الاتّصاف بخفّة الحركة وسرعة الاستجابة في ما يتعلّق بنشر القوّات العسكرية؛ ويمكن القول، بلحاظ عدد من الاعتبارات، أنّ الجيش الأمريكي هو الأفضل عالميًا على صعيد نقل القوّات العسكرية والاستجابة للأحداث التي تطرأ في كلّ أنحاء العالم؛ لكنّ ما ترسّخ لدى عصبة الحلف العسكري-الصناعي الأمريكية من إيلاء الأولوية لعدم التغيير (مع تركيزها على إجراءات قريبة المدى كالتجهيز بالمعدّات والقوّة العسكرية الغاشمة على حساب البحث والتطوير والتخطيط بعيد المدى وإعادة النظر في أساس الصناعات الدفاعية) أدّى إلى إعاقة قدرة الجيش الأمريكي على التكيّف وإعادة الضبط ووضع الإستراتيجيات اللازمة. ولا بدّ لكبار مسؤولي وزارة الدفاع (البنتاغون) من أن يلاحظوا أنّ ميدان المعركة

الحديث يتضمّن الحديث عن التقنيات الرقمية والحسابات المالية. وهنا تبرز الأسئلة: أين قوّاتنا العسكرية السيبرانية المكافئة لنظيرتها الصينية لحماية البيانات الأمريكية؟ وأين الجهاز الحكومي المكلّف بالحرب الاقتصادية أو مكافحة الدعاية الإعلامية؟

ولا أقصد من كلامي هذا الحطّ من قدر قوّاتنا المسلّحة بأيّ شكل من الأشكال، بل السعي إلى تطويرها؛ فمنذ انهيار الاتّحاد السوفييتي أدّت الولايات المتّحدة دور شرطي العالم، وقامت قوّاتنا بضمان الاستقرار وإنهاء الحروب وتعزيز السلام في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، وخضنا عمليات عسكرية طوال عقدين في أفغانستان والعراق، وتبيّن أنّ لهاتين الحربين تكاليف هائلة، وتحمّلنا ما هو أكثر من حصّتنا المنصفة منها (من الحقائق التي لا غبار عليها أنّ الكثير من حلفاء الولايات المتّحدة في حلف الناتو لم يلتزموا بتسديد المساهمات المتّفق عليها). إنّ الحروب تتطلّب جنودًا ومعدّات ومليارات الدولارات، وتؤدّي إلى إضعاف الجيش، ولا تسمح للبنتاغون بالاستثمارات اللازمة في مجال البحث والتطوير والحرب السيبرانية في منصّات التواصل المجتمعي ومنظومات الأسلحة التي لا يمكن للصين أن تقف بوجهها.

وبينما وقف الجيش الأمريكي ليتلقّى الضربات في قتاله ضدّ طالبان والقاعدة وداعش، انشغل الصينيون بشنّ حربهم الصامتة غير القتالية، وذلك بتشكيل فيلق هائل للحرب السيبرانية، والحصول على تقنيات الأسلحة المعقّدة، وإنشاء موانئ وجزر وقواعد عسكرية، وتنصيب تقنية اتّصالات تؤدّي دورًا رئيسيًا في أنشطة التجسّس، واستخدام الاستثمارات الأمريكية في بناء منظوماتها الدفاعية.

فحصٌ لواقع الحال

هل تعجز الولايات المتّحدة الأمريكية عن خوض حرب برّية دون أن تكون الصين إلى جانبها؟

يمكنها خوض هذه الحرب، ولكن لمدّة محدودة، فكمّية السلع والمواد التي شُحِنت، وما تزال تُشحَن، من الصين للاستخدام العسكري تجعل العقل في حيرة؛ ولا شكّ في أنّ هنالك قوانين تلزم الجيش الأمريكي بأن يشتري سلعًا صُنِعت في الداخل، إلّا إنّ المعدّات العسكرية تحتوي كمّية هائلة من المكوّنات المصنوعة في الصين، فمنظومة الدفاع التي تطلق الصاروخ الأمريكي (هِلفايَر)، والذي يُطلَق من الطائرات المروحية والنفّاثة والآلية، تُستورَد من الصين؛

والزجاج في نظّارات الرؤية الليلية تحتوي معدنًا يُدعى اللانثانوم، والأغلبية الغالبة من هذا المعدن تأتي من الصين؛ ويكتب ضبّاطنا خططهم وتقاريرهم ويطبعونها باستخدام حواسيب منشؤها الصين بشكل رئيسي؛ والفيديوات الإرشادية تُشاهد من على شاشات صُنِعت في الصين؛ وأجهزة الألعاب الفيديوية المحمولة التي يتسلّى بها جنودنا في استراحاتهم جاءت من مصانع صينية عمومًا. وتستمرّ القائمة بلا نهاية على نحو عبثي؛ فإذا حدث انقطاع في خطوط التزويد من الصين، وإذا اندلعت حرب تجارية بما فيها من حظر للسلع، فسيعيش الجيش الأمريكي كابوسًا من البحث عن الموارد التي تغذّي احتياجاته وإيصالها إلى أرض المعركة أينما كانت.

ومن المفارقة أنّ الطريقة التي نتواصل بها حول أزمات الشحّ هذه تعتمد هي أيضًا على الصين، فنحن لا نصنع أيّة هواتف جوّالة في أمريكا، والجيش الأمريكي يستخدمها بكثرة. وقد كتب الجنرال المتقاعد جون آدامز في مقالة له عام (2015): «إنّ اعتمادنا، الذي يكاد يكون كاملًا، على الصين وبلدان أخرى في معدّات الاتّصالات يُعدّ من مواطن الضعف في ساحة المعركة إلى درجة قد تكون كارثية»؛ وهذا التصوّر مروّع، إذ اعتمدنا على التعهيد الخارجي إلى درجة أصبحنا فيها عاجزين عن الدفاع عن أنفسنا ومصالحنا من دون الصناعة الصينية ودعمها اللوجستي.

ومن حسن الحظّ أنّه ليس من مصلحة الصين، حاليًا، أن تنخرط في حرب برّية، أو أيّ نوع آخر من أنواع الحروب، تتسبّب بحدوث عنف حقيقي أو دمار مادّي؛ لكنّها تمتلك مصلحة في تزويد السلع اللازمة للحروب، إذ قد يفضّل الحزب الشيوعي الصيني أن يملأ جيوبه بخدمة جنودنا ويستخدم الإيرادات الناتجة في تعزيز مواقفه الإستراتيجية وبناء خطّته (الحزام والطريق) لإنشاء البنى التحتية (والتي ستؤدّي في نهاية المطاف إلى إنشاء موطئ قدم على رقعة العالم لجنوده وسلسلة تزويد لهم «إذا» دعت الحاجة) والاستثمار في الأسلحة المتطوّرة تقنيًا لتجهيز جيشه بها.

ولا شكّ في أنّ استخدام الرأسمال الأوروبي، بغضّ النظر عن التقنية الأوروبية، لبناء الجيش يشكّل جزءًا من إستراتيجية الحزب الشيوعي الصيني؛ وقد ذكر گيب كولنز في تقرير نشرته مجلّة (ديبلومات) أنّ «الفرع المتاح للاكتتاب العام من الشركة الصناعية الصينية لصناعة السفن (CSIC)، أي: شركة (CSIC) المحدودة، والفرع المتاح للاكتتاب العام من الشركة الصينية العامّة لصناعة السفن (CSSC)، أي: شركة (CSSC) القابضة، استطاعا أن يجنيا من

بيع الأسهم والسندات مبلغًا وصل إجماليه إلى (22,26 مليار) دولار». ويسجّل كولنز ملاحظة ذكية يقول فيها: «إنّ كلّ دولار ... يُجنى من السوق ويُستثمَر في الإنفاق على البنية التحتية لحوضٍ لصناعة السفن، والعاملين فيه، ومعدّات السفن الحربية، يحرّر أموالًا من الموازنة العسكرية لاستخدامات أخرى». ويجدر أن نضيف هنا أنّ القوّة البحرية الصينية تفوّقت على نظيرتها الأمريكية بالعدد، ففي العام (2017) بلغ عدد السفن في القوّة البحرية الصينية (317) سفينة قبالة (287) سفينة في القوّة البحرية الأمريكية.

وسأعود لمناقشة وضع الخصمين البحريين بعد قليل، وسأتناول قبل ذلك ما حصل من جهد لتمويل فرع ثانوي لآلة الحرب الصينية، حيث جاءت النتيجة معاكسةً للنوايا، وذلك لأبيّن أمرين في الوقت نفسه: كيف تحاول الصين اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في مجالات تتضارب مع مصالح الغرب، وكيف يمكن للامتثال للمعايير الدولية في التجارة العادلة أن يوقف التلاعب الصيني بمساراتها.

في (2 تمّوز/يوليو 2015) نشرت بورصة هونغ كونغ وثائق تكشف أنّ الشركة الصينية للإنشاءات في مجال الاتّصالات (CCCC)، وهي كبرى شركات تجريف الموانئ في العالم، سجّلت خططًا لإطلاق فرع تحت اسم شركة (CCCC) للتجريف بطرح أوّلي للاكتتاب العامّ يستهدف جمع (800 -1, 000 مليون) دولار. وهنالك عدد كبير من التقارير التي حدّدت شركة (CCCC) على أنّها الشركة التي بنت الجزر الاصطناعية المثيرة للجدل في أرخبيل سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، إذ ينظر الكثير في المجتمع الدولي إلى هذه الجزر على أنّها منشآت لاقانونية أُقيمت لتضمّ مرافق عسكرية عدوانية وتمتين الزعم الصيني المريب بضبط المياه الدولية. وتضمّ إحدى هذه الجزر، وهي جزيرة (فيري كروس ريف)، مدرجًا للطائرات طوله (3 كم) ومرافق للصواريخ والرادار من بناء شركة (CCCC) بقيمة تُقدَّر بـ(11 مليار) دولار.

وكان دور شركة (CCCC) في إنشاء الجزر ومرافقها العسكرية بمثابة جرس إنذار صاخب لبعض مراقبي السوق، ومنهم روجر روبنسون، الذي حصلت شركته للاستشارات حول المخاطر الدولية، شركة مجموعة (RWR) للاستشارات، على النشرة التمهيدية لطرح شركة (CCCC) للاكتتاب العامّ، حيث لم يرد في هذه النشرة أيّ ذكر لقيامها ببناء جزر في بحر الصين الجنوبي. وواجهت الشركة احتمالية كبيرة لتعرّضها إلى مشكلات قانونية بسبب التقارير التي ذكرت إنشاءها للجزر، وما جلبه ذلك لها من استهجان دولي. ويُضاف إلى ذلك أنّ (قانون عقوبات بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي)، الذي اقترحه عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ماركو

روبيو في العام (2017) وما زال قيد الدراسة، من شأنه أن يستهدف «أيّ شخص صيني يساهم في إنشاء أو تطوير مشروعات في مناطق بحر الصين الجنوبي يتنازع عليها عضو أو أكثر من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN)»، ممّا يجعل شركة (CCCC) كيانًا يُحتمَل تعرّضه للعقوبات بسبب دورها الذي أدّته في هذا المجال.

واتّصل فريق روبنسون ببورصة هونغ كونغ وسألهم عن ما إذا كانت شركة (CCCC) اعترفت ببناء الجزر في أيّة وثيقة، وكان الردّ بالنفي. وشرح روبنسون ما حصل بقوله: «أوضحنا لهم في الأساس أنّ هنالك خطرًا ماديًا من إمكانية تعرّض الشركة للعقوبات، وأنّ ذلك يمثّل خطرًا مادّيًا واضحًا لمالكي الأسهم المنتظَرين». وعاد ممثّلو البورصة إلى شركة (CCCC) للتجريف ووجّهوها بتحديث النشرة التمهيدية؛ لكنها رفضت أن تحدّث النشرة وأصرّت على أنّها لا تحتوي ما يثير الجدل. ويتذكّر روبنسون أنّ الشركة ردّت حينها بالقول: « لن نضفي طابع الاحترام على الفكرة القائلة بأنّ هذه المنطقة متنازَع عليها. هذه المنطقة تحت السيادة الصينية. ولا يختلف ما حدث عن قيام شركة إكسون الأمريكية بالحفر في ولاية نيوجيرسي»، ويضيف روبنسون: «لقد استخدموا هذه الحجّة فعلًا». عندها حذّر فريق روبنسون بورصة هونغ كونغ بأنّها ستعرّض نفسها لإجراءات قانونية إذا منحت رعايتها لعرض الاكتتاب العام الأوّلي على الشركة، لأنّها ستكون حينها على علم مسبق بالمخاطر المحتملة، وأنّ من المؤكّد أنّ البورصة ستواجه دعوى قانونية من الصنف (A). ويصف روبنسون ما حصل بقوله: «في النهاية عادت بورصة هونغ كونغ إلى شركة (CCCC) وقالت لها: 'لا، يتوجّب علينا أن نصرّ على ذلك'، فسحبت شركة (CCCC) الاكتتاب العام الأوّلي وانسحبت. وهكذا ضاع عليها مليار دولار. وكان ضياع هذا الاكتتاب العام الأوّلي هو الثمن الوحيد، إلى حدّ علمي، الذي دفعته الصين لإنشائها الجزر بشكل لاقانوني في بحر الصين الجنوبي، وذلك منذ بدئها بذلك».

الدفاعات الغارقة

لنعد هنا إلى قضية التفوّق البحري؛ فالمحلّلون الذي يصرّون على أنّ القوّة البحرية الأمريكية تمتلك سفنًا أفضل وأكبر حجمًا من نظيرتها الصينية إنّما يعتمدون على حجّة بارزة مفادها أنّ حاملات الطائرات الأمريكية تتفوّق على نظيرتها الصينية في العدد والأداء على نحو تبدو فيه الصين ضئيلة أمام الولايات المتّحدة الأمريكية في هذا المجال. وإذا أخذنا هذا

الفارق بالحسبان فمن السهل أن يتبيّن لنا بعدها ما يفترضه الناس من أفضلية هائلة تحوزها الولايات المتّحدة الأمريكية بسبب هذا التفوّق.

لكنّ هذا الافتراض مخطئ؛ فالموقع الجغرافي للصين وإمكانياتها الصاروخية توفّر لها درعًا دفاعيًا مريحًا جدًا، وهنالك آلاف الأميال التي تفصل البلدين؛ ومع ما للولايات المتّحدة من منشآت عسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية، والمرونة المخيفة لحاملات طائراتها، فإنّ الصين أنشأت دفاعات تبطل قدرات هذه القوّات.

وللصين آلاف الرؤوس الحربية الدقيقة المتّصلة بمنظومة معقّدة للقيادة والسيطرة؛ ولديها الصاروخ البالستي دونغ فِنغ 26 (DF-26)، والذي يبلغ طوله (14) مترًا ووزنه حوالي (20) طنًّا، وقد صُنِع ليحمل الرؤوس الحربية النووية والتقليدية كليهما، وصُمِّم لتدمير حاملات الطائرات. ويبلغ مدى الصاروخ (DF-26) حوالي (000 ,4 كم)، وهذا يعني أنّه قادر على إصابة السفن الحربية الأمريكية في غربي المحيط الهادئ، ومنها السفن المتمركزة في اليابان. وبناءً على ما سبق، إذا أردنا إرسال حاملات طائرات إلى مهمّة في بحر الصين الجنوبي، فإنّ هذه الحاملات ستدخل حينها في مدى الصاروخ (DF-26) وغيره من الصواريخ التي قد تدمّرها. وعلى الرغم من أنّ القوّة البحرية الأمريكية تمتلك الصواريخ الاعتراضية (SM-6)، والتي يُعتقَد بأنّها قادرة على تدمير الصاروخ (DF-26)، فإنّ مجرّد عدد الصواريخ البالستية بعيدة المدى الأصغر التي يمكن للصين استخدامها، بالإضافة إلى سرعتها الفائقة (حوالي 656 ,9 كم في 30 دقيقة)، يمثّلان خطرًا فادحًا للسفن الأمريكية (حاليًا). ومن الجائز أنّه إذا اندلع الصراع دون تحذير مسبق فسينتهي كلّ شيء خلال ثلاثين ثانية.

أمّا بتناول المسألة من منظور اقتصادي، فلقد أنفق جيش التحرير الصيني مليار دولار في إنشاء منظومة صواريخ مصمَّمة لتدمير سفينة تبلغ قيمتها (30 مليار) دولار؛ ولا شكّ في قيمة وقوّة حاملات الطائرات الأمريكية، إلّا إنّ فعّاليتها في ضبط المحيط الهادئ أصبحت محدودة بدرجة هائلة في أيّامنا هذه. وبينما استطاعت الصين أن تخطو خطوات شاسعة في نشر الصواريخ، لم تتمكّن القوّات المسلّحة الأمريكية من التماثل معها في إنتاج الأسلحة، وذلك بسبب معاهدة القوّات النووية متوسّطة المدى الموقّعة في العام (1987) بين الولايات المتّحدة الأمريكية والاتّحاد السوفييتي؛ فهذه المعاهدة لا تقف عند حدّ دعوة كلا الفريقين إلى التوقّف عن صناعة الصواريخ البالستية وصواريخ كروز التي تُطلَق من البرّ وتحمل رؤوسًا نووية أو تقليدية بمدًى يتراوح بين (500 -000 ,5 كم)، بل دعت إلى التخلّص من هذه

الأسلحة أيضًا، وفي العام (1991) وصل عدد الأسلحة التي جرى إتلافها إلى (2, 692). وبعبارة أخرى، عندما بدأت الولايات المتّحدة الأمريكية بإخلاء أرضها من الأسلحة أملًا بتخفيض مستوى الخطر والدمار، بدأت الصين، والتي لم تكن طرفًا في المعاهدة، بالحصول على التقنية اللازمة لصناعة وتخزين ترسانة ضخمة من الأسلحة.

وفي غضون ذلك، توقّفت الحكومة الروسية عن الالتزام بالمعاهدة في نهاية المطاف، وفي (شباط/فبراير 2019) أعلنت الولايات المتّحدة الأمريكية، وبعد تحذيرها المتكرّر لروسيا بشأن نشرها اللاقانوني للصواريخ قرب أوكرانيا، عن إنهاء المعاهدة وفتح الطريق فعليًا نحو الاستجابة لخطر الصواريخ الصينية.

وكي لا يتّهمني أحد بالتهكّم على القوّة البحرية الأمريكية، فإنّ القوّة التي عملتُ فيها، أي: القوّة الجوّية الأمريكية، مقصّرة أيضًا؛ فطائرة (F-35)، وهي أكثر الطائرات المقاتلة إبهارًا لدينا، تمّ تجريدها من قوّتها بسبب التقنية الصينية، وسأشرح السبب بعد قليل.

وأنشأت الصين في المحيط الهادئ أيضًا شبكة شديدة التعقيد للقيادة والسيطرة، تُعرَف بالاسم (C4ISR) الذي يختصر العبارة (القيادة والسيطرة والاتّصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع)؛ وهذه الشبكة تستخدم التقنية (الحواسيب) للمزامنة بين عملية صناعة القرار في العمليات العسكرية (القيادة والسيطرة) وبين القدرة على توليف وتحليل المعلومات العسكرية (الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع) بسرعة وإطلاق أعمال هجومية ودفاعية في مجال الاتّصالات. ويمكن اعتبار شبكة (C4ISR) أكثر منظومات التحذير والاستجابة تعقيدًا على سطح الأرض، فهي توفّر التفوّق العملياتي والإستراتيجي عبر استخدام رادارات على البرّ، ومنظومات الاستشعار عن بعد، والمنصّات العسكرية المأهولة وغير المأهولة، والبيانات الاستخباراتية للوصول إلى النتيجة المثلى في أرض المعركة.

ولا يوجد لدى القوّات المسلّحة الأمريكية شبكة جاهزة للعمل في المحيط الهادئ على نحو يماثل عمل شبكة (C4ISR)، ونحن بحاجة إلى شبكة مماثلة، لأنّ إمكانياتنا في مجال القيادة والسيطرة تعتمد على الأقمار الاصطناعية بكثرة، وإذا تعرّضت هذه الأقمار الاصطناعية إلى الهجوم والتعطّل فسيتسبّب ذلك بتأثيرات فادحة لقدرتنا على استخدام بعض أكثر الأسلحة فتكًا في ترسانة الردع الأمريكية. وبناءً عليه، فإنّنا بحاجة اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، إلى وجود شبكة ثانية مؤمَّنة بالكامل من أجل ضمان حماية منظوماتنا وعملها بالحدّ الأقصى من

الكفاءة. وأساس المنظومة الثانية هو ما يُدعى بتقنية الجيل الخامس (G5)، وهو مصطلح يجب أن لا يُنسى، لأنّ أمن الأمّة الأمريكية يعتمد عليه.

وبالعودة إلى حاملات الطائرات التي تحدّثت عنها، فمن الجدير بالذكر أنّها تستمدّ طاقتها من مفاعلات نووية، وما إن علمتُ بالإستراتيجية الصينية حتّى بدأت بالتفكير بشكل مختلف حول السياسات التي يجب أن تشغل بال وزارة الدفاع الأمريكية.

نيران صديقة

في شتاء العام (2015) كنتُ أعمل في هيأة الأركان المشتركة، ووصلتني حينها رسالة بالبريد الإلكتروني تبلغني بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكية ستوقّع تجديد اتّفاقية تُعرَف بالاسم (123) مع الصين، ولم أكن قد سمعت بهذا الاتّفاقية سابقًا، فقمتُ ببعض الأبحاث وسألتُ عنها، وتبيّن لي أنّ اتّفاقيات (123) أخذت اسمها من البند (123) في قانون الطاقة النووية للعام (1954)، وهو في الأساس اتّفاقية للتعاون من أجل تشارك التقنية النووية السلمية مع البلدان الأجنبية، وما تزال هذه الاتّفاقيات سارية المفعول مع أكثر من أربعين بلدًا.

ولم يطُل بي التفكير في عواقب هذا الأمر أكثر من خمس ثوانٍ حتّى توصّلت إلى استنتاج واضح لا تخطئه العين، وهو أنّ توقيع اتّفاقية (123) المقترَحة مع الصين فكرة مريعة؛ وهنالك الكثير من الأسباب التي تدعم خروجي بقراري الحاسم هذا؛ فالاتّفاقية المقترَحة من شأنها أن تسمح للصين بشراء محطّة (ويستينغ هاوس AP1000) النووية، والمفاعلات النووية في هذه المحطّة تُصنَع وتُباع لتوليد طاقة آمنة، وهو ما تحتاجه الكثير من الأمم، لكنّني لاحظتُ فورًا أنّ الصينيين سيحوزون بذلك على مفاعلات نووية، وأنّ الوقت لن يطول بهم قبل أن يفكّكوها على نحو يتيح لهم معرفة كيفية صناعة المفاعلات النووية بأنفسهم، لأنّ القرصنة مصير لا تنجو منه أيّة تقنية تدخل إلى الصين.

ومع ذلك، لم يكن هاجسي الأكبر يتعلّق بالسماح للصين بسرقة محطّات الطاقة وتصنيعها بطريقة لاتنافسية ولاقانونية يشوبها الفساد، بل لم تكن حتّى قريبةً من هذه المنزلة، إذ كان هاجسي الأكبر هو أنّ بيع هذه التقنية إلى الصين يعني أنّ خبرات تطويرها قد تساعد جيش التحرير الصيني في تحسين المفاعلات النووية من أجل قوّته البحرية، فالموافقة على هذه

الصفقة من شأنها مشاركة الخبرة الهندسية التي قد تُستخدَم في العدوان علينا مع أمّة تعلن نواياها العدوانية بصراحة.

وكان من المستحيل أن أدع هذا الأمر يحدث، لأنّه كان أشبه بتسليم أسرار الأمن الوطني، فأرسلت رسالة تقول: «هيأة الأركان لا توافق مطلقًا على تجديد هذه الصفقة». وعندما طُلِب منّي أن أناقش اعتراضاتنا بيّنتُ لهم وشرحتُ كيف أنّ بناء مفاعل نووي في الصين لا يختلف عن إعطائهم المخطّطات ليبنوه بأنفسهم، وكيف سرقت الشركات الصينية الملكية الفكرية الأمريكية أو أبطلتها طوال عقود، وأنّ التقنية النووية لمحطّة ويستينغ هاوس (وهي ملكية خاصّة) يكاد يكون من المؤكّد أنّها ستُنقَل إلى جيش التحرير الصيني ليطوّر معدّات تعمل بالطاقة النووية وتنافس سفننا وطائراتنا. وشدّدتُ أيضًا على أنّ من أسباب الهدوء المميّز للغوّاصات الأمريكية، ممّا يجعلها صعبة الاكتشاف، هو أنّ التقنية النووية التي استخدمناها كانت أكثر تفوّقًا إلى حدٍّ بعيد بالمقارنة مع ما كان يمتلكه جيش التحرير الصيني حينها. ولكن بدا لي أنّه لم يؤثّر فيهم أيّ شيء ممّا قلته، بل إنّ بعض ممثّلي وزارة الخارجية الأمريكية والهيأة الأمريكية لتنظيم الطاقة النووية، وهما المسؤولان عن اتّفاقيات (123)، نظروا إليّ وكأنّني من المجانين.

وفي نهاية المطاف قوبِلت توصيات هيأة الأركان بالتجاهل، وتفوّقت صلاحيات إدارة أوباما على صلاحياتنا. وليس لي علم بمن اتّخذ القرار النهائي أو كيف فكّر في قراره؛ فمن الممكن أن تكون جماعات الضغط قد أثّرت على أعضاء نافذين في حكومة أوباما، أو ربّما كان الأمر مجرّد اعتقاد من أحدهم بأنّ التجارة وتوليد الأرباح أهمّ من الأمن الوطني؛ وإذا كان ذلك ما حدث فإنّ هذه الحادثة تقدّم حالة نموذجية أخرى تصلح للتدريس حول تجاهل أمريكا لضرر محتمَل في المدى البعيد من أجل مكاسب في المدى القريب. وإنّ هذا التفكير الذي يقدّم الاستثمار على الواقع هو أسوأ أعداء أمّتنا ويعمل لصالح خصومنا بشكل مباشر. وعلى الرغم ممّا سبق، رأيتُ هذا التفكير وهو يفعل فعله ويتسبّب بنتائج أخطر عندما انتقلتُ للعمل في مجلس الأمن الوطني وبدأت بالتخطيط لمواجهة لعبة ذات تبعات أشدّ وطأة.

الفصل الخامس

المعركة الرقمية

استنسخت الصين درعها الدفاعي في الجبهة الجغرافية بدرع مماثل في الجبهة الرقمية؛ فكما أنّ بعدها الجغرافي عن حلفاء الولايات المتّحدة الأمريكية يحميها من التعرّض لهجوم عسكري، فإنّ سور الصين الرقمي العظيم يعمل عمل قلعة رقمية، وهو منظومة إنترنت تصعب مهاجمتها. ولقد أنشأ الغرب الإنترنت لأغراض الاتّصال، أمّا الصين فأنشأت منظومة دفاعية سيبرانية يمكنها أن تمنع الاتّصال، وذلك بموجب ذهنية الحزب الشيوعي الصيني الاستبدادية الصارمة التي تضبط تفكير الناس، وبتوجيه من فهم للبيانات على أنّها سلاح إستراتيجي. وبعبارة أخرى، إنّ (الجدار الناري) الصيني موجود لحظر ومراقبة المواقع الإلكترونية التي يرى الحزب الشيوعي الصيني بأنّها خطيرة؛ ويُضاف إلى ذلك أنّه إذا شنّت قوًى من خارج الجدار الناري هجماتٍ لإيقاف الخدمات الإلكترونية، أو أطلقت حملاتٍ موجّهة باستخدام البرمجيات الخبيثة، أو حاولت القيام بأيّ نوع آخر من الهجمات السيبرانية العدوانية (وهي عمليات يرتكبها الجناح الرقمي لجيش التحرير الصيني كلّ يوم) فإنّ السلطات الصينية يمكنها أن تحرمها من الولوج إلى شبكة الإنترنت الصينية.

إنّ جيش التحرير الصيني ليس جيشًا وطنيًا بكلّ معنى الكلمة، بل هو الجناح الأمني الرسمي للحزب الشيوعي الصيني، ولذلك فإنّ الوحدة (6139) من هذه الجيش، وهي فرقة ضخمة مسؤولة عن الحرب السيبرانية، تُعتبَر قوّة عسكرية عدوانية مصادَق عليها سياسيًا تعمل على مهاجمة الغرب ليلًا ونهارًا. وقد أصبحت لهذه الوحدة السيبرانية موقع مركزي في إستراتيجية الحرب المفتوحة التي تشنّها الصين، فهي السلاح الذي يتيح للصين أن تقول: «إنّنا لن نستخدم قوّاتنا المسلّحة إطلاقًا، بل سنستخدم مقاتلينا السيبرانيين وعملاءنا الذين ينشرون الاضطراب لإضعاف الكيانات الاقتصادية والمنظومات السياسية المناوئة لنا». أمّا الهدف من

ذلك فهو تحصيل النفوذ واستخدامه لإجبار الأمم الأخرى على الخضوع لوجهة نظر الصين تجاه العالم، أي: ما يتعلّق بكيفية تنظيم المجتمع، وما يجب أن يمتلكه المواطن من حقوق، وتحديد القرارات الاقتصادية التي يجب اتّخاذها لمنفعة الصين.

ولإنجاز هذه الهدف توظّف الصين الملايين من مواطنيها في القرصنة الإلكترونية ومراقبة الإنترنت؛ وفي العام (2008) نُشِر الكثير من التقارير التي كشفت قيام الحكومة الصينية بدفع الأموال لعشرات الآلاف من الصينيين (50 سنتًا صينيًا لكلّ شخص = 7 سنتات أمريكية) مقابل تدوينة واحدة تروّج لسياسة الحزب؛ وكان هذا المبلغ هو السبب في إطلاق اسم جديد على الحزب الشيوعي الصيني، وهو (حزب الخمسين سنتًا)، واستخدم المنتقدون هذا الاسم لوصف الولاء الأعمى لسياسة الحزب.

وفي العام (2013) تضخّمت الأرقام السابقة، فلقد ذكر الإعلام الصيني الرسمي أنّ جناح الدعاية الإعلامية في الحزب الشيوعي الصيني أصبح يشغّل مليوني «محلّل للرأي العمومي»، وقد تزايد هذا الرقم بلا شكّ بوجود ما يعضد هؤلاء من حوالي عشرة ملايين طالب متطوّع ينخرطون أيضًا في المراقبة ونشر المعلومات الزائفة، سواء في المواقع الإلكترونية داخل الصين وخارجها، وذلك بينما تعمل قوّة القراصنة الإلكترونيين في جيش التحرير الصيني على شنّ هجمات ضدّ الشركات، والوكالات الحكومية، والأحزاب السياسية في أمريكا.

ونظرًا للطبيعة اللامركزية للإنترنت، حيث يمكن للقرصان الإلكتروني أن يجعل موقع حاسوبه يبدو وكأنّه في لاتفيا مثلًا، فربّما يعتقد القارئ بأنّه سيصعب حينها التحقّق من الموقع الذي تأتي منه الهجمات، لكنّ المصدر واضح في العديد من الحالات بسبب سهولة تشخيص أنماط هذه الهجمات بعينها. وعلى سبيل المثال، لاحظت بعض الشركات الأمريكية أنّ وابل الهجمات السيبرانية يتوقّف فجأةً في وقت محدّد من كلّ يوم، وهو في الساعة الحادية عشرة ليلًا بتوقيت نيويورك، والذي يصادف وقت تناول طعام الغداء في الصين، وبعدها بساعة واحدة يستأنف المهاجمون عملهم بعد أن أكملوا تناول الطعام، وذلك على نحو منتظم بدقّة. وربّما يمكن للقارئ أن يحزر توقيت توقّف الهجمات لمدد تتراوح بين (12-14) ساعة. نعم، إنّه يوافق الساعة الرابعة صباحًا بتوقيت نيويورك، أي: عند انتهاء الدوام الرسمي في معسكرات التخريب الرقمي التابعة لجيش التحرير الصيني.

ومع ذلك، فإنّ أهداف جيش التحرير الصيني واسعة ومتنوّعة، فسرقة الخطط التقنية مهمّة جسيمة لخدمة أهداف محدّدة (كتصنيع عنفة رياح معقّدة، أو مركّب كيميائي محمي ببراءة اختراع) يمكنها أن تساعد في تدمير المنافسين في المجال الصناعي، وتحقيق أرباح هائلة، وتعزيز الأهداف الإستراتيجية؛ لكنّ سرقة البيانات بالجملة واختراق حسابات البريد الإلكتروني يمكن أن يكون أكثر قيمة، فمن شأن ذلك أن يفتح أبواب كنز من المعلومات المفيدة لممارسة النفوذ بشكل واسع. والمستوى الأوضح في هذا المجال هو الابتزاز عبر اختراق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصّية القصيرة، وهذا ما شهدنا حصوله في الغرب مرارًا وتكرارًا، فالحصول على صور عارية ورسائل شخصية تكشف ممارسات جنسية مخجلة أو مخالفات مالية هو من الأدوات الواضحة لزيادة النفوذ. ومع ذلك، هنالك أيضًا عمليات أخرى أكثر خفيةً وتعقيدًا تجري في هذا المجال.

عندما يطال الاختراق قاعدة بيانات زبائن إحدى سلاسل الفنادق، أو سجلّات الموظّفين في إحدى الشركات، أو تقارير الضمان في أحد المصارف، فإنّ كلّ هذه العناصر تجري مقارنتها والتنقيب فيها لتحديد نقاط استهداف لحملات ممارسة النفوذ. وبهذه الطريقة يمكن تمييز أشخاص لهم دور رئيسي في بعض الشركات، واقتفاء أثر رحلاتهم التجارية، وكشف الشركات التي تعمل سويّةً أو قد يطالها الاستحواذ، وأيّ موظف يعاني ضائقة مالية. ولهذا فإنّ قواعد البيانات التي يبدو عليها أنّها متفاوتة يمكن أن توفّر معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ، حيث يقع الأفراد والشركات ضحيّة هجمات إستراتيجية تخدم مصالح الحزب الشيوعي الصيني.

ربّما يبدو ما عرضتُه مشهدًا مفرطًا في التشدّد والتعقيد، لكنّه جزء جوهري من النظريات التي يعتنقها كتاب (الحرب المفتوحة)؛ فالبيانات تؤدّي دورًا يماثل دور المادّة الكيميائية الرابطة في المتفجّرات (بل إنّ الكتاب واضح في منحها منزلة السلاح الأمضى في العالم الحديث). وعندما يقع هذا السلاح في يد جيش التحرير الصيني فإنّ الهجمات الرقمية للولوج إلى قواعد البيانات تتّصف بأمرين في الوقت نفسه: التدمير (إيقاع الغرب في الفخّ وزعزعته عبر استخدام الألغام والغارات والعمليات الاستخبارية الرقمية)، والبناء. وتتيح حصيلة هذه العمليات (أي: البيانات المستخرَجة خفيةً) للصين أن تجمّع النفوذ والسلطة. وقد عرضتُ في ما سبق بالتفصيل عملية تخريب سيبرانية اتّصفت بالتعقيد وفداحة العواقب، وذلك في الفصل الذي يناقش الحرب الاقتصادية. وسأورد في ما يلي مثالين صغيرين حول الرقابة الصينية ونفوذها الرقمي غير المبرّر؛ وثمّة أمر بعينه يدعو إلى الفزع في هذين المثالين،

وهو كيف انتهى الأمر بأشخاص أمريكيين مطمئنين ولا ذنب لهم على الإطلاق إلى فخّ ألاعيب ممارسة النفوذ والسلطة، وحتّى دون أن ينتبهوا إلى ذلك.

الحادثة المقلقة التي طالت روي جونز

في (كانون الثاني/يناير 2018) كان روي جونز (49 عامًا) يعمل في مركز لرعاية الزبائن يتبع سلسلة فنادق ماريوت العالمية في مدينة أوماها (ولاية نبراسكا الأمريكية). وفي يوم من الأيّام، وبينما كان يساعد في إدارة حساب الشركة على منصّة تويتر، لاحظ جونز أنّ جماعة استقلالية من التبت ذكرت في تغريدة لها أن شركة ماريوت اعتبرت التبت منفصلة عن الصين في استطلاع للرأي أُجري مؤخّرًا، فوضع جونز (إعجابًا) للتغريدة باستخدام الحساب الرسمي لبرنامج (ريواردز) التابع لشركة ماريوت.

ولم يكن هذا الإعجاب، والذي ادّعى جونز أنّه لا يتذكّر قيامه به، مجرّد نقرة بالفأرة، بل بداية لسلسلة من الأحداث التي تستثير مشاعر الحزن والغضب في الوقت نفسه، بل كانت نقرةً جعلت إحدى كبريات الشركات الأمريكية تتهاوى أمام الضغط الصيني.

وعلى الرغم من حظر موقع تويتر في الصين، فمن الواضح أنّ هنالك من كان يراقب الحساب الذي تديره الجماعة الداعية إلى استقلال التبت، وأنّ هذا الشخص اكتشف أمرين: أنّ سلسلة ماريوت نشرت استطلاعًا للرأي ربّما أوحى بأنّ التبت بلد مستقلّ، وأنّ حساب شركة ماريوت على تويتر قد سجّل (إعجابه) بهذه الدعوة. وجرى تنبيه إدارة السياحة البلدية في شنغهاي، والتي اتّصلت بممثّلي شركة ماريوت للشكوى من استطلاع الرأي والتغريدة، وأمرت «الشركة بالاعتذار العلني و'التعامل بجدّية مع المسؤولين عن ذلك'»، وفقًا لما جاء في صحيفة (وول ستريت جورنال).

وبعد ثلاثة أيّام (14 كانون الثاني/يناير 2018) طردت شركة ماريوت جونز من وظيفته، وقد علّق للصحيفة على ما حصل بقوله: «كنت لا أعي تمامًا ما يحدث. ولم يجرِ تدريبنا قطّ في أيٍّ من دروس قواعد الكياسة على كيفية التعامل مع الصين». ومن الواضح أنّ قيادة الشركة نفسها لم تتلقّ أيّ تدريب في الدفاع عن موظّفيها أو الدفاع عن حرّية التعبير. ولا شكّ في أنّ الشركة مسؤولة أمام حاملي أسهمها في ما ائتمنوها عليه، إلّا إنّها مسؤولة في الوقت نفسه أمام موظّفيها وأمام الأمّة التي سمحت لماريوت بالازدهار.

إنّ روي جونز لم يكن ضحيةً لقرار إداري سيّئ وحسب، بل كان ضحيةً للإمكانيات الصينية في مراقبة منصّات التواصل المجتمعي وممارسة النفوذ الاقتصادي. وسنرى في ما يلي كيف أنّ ما حدث لجونز لا يوجد ما يمنع أن نتوقّع تكراره مع أيّ أمريكي في أيّ مكان إذا فعل أمرًا لا تحبّه السلطات الصينية.

التصيّد الإلكتروني لعشّاق كرة القدم

كان توماس إفريمان (وليس هذا اسمه الحقيقي) يعمل في شركة تقنية متوسّطة الحجم، وكان من ينظر إلى صفحته في منصّة (لينكتْئِن) يستطيع أن يعلم عنوانه الوظيفي، واسم ربّ عمله، والكلّية التي ارتادها. أمّا من ينظر إلى صفحته في منصّة (فيسبوك) فسيكتشف تفاصيل شخصية إضافية بفضل قائمة الصفحات التي سجّل (إعجابه) بها، فهو مثلًا: مشجّع متحمّس لفريق كرة القدم التابع للجامعة التي تخرّج منها، إذ لم يكتفِ بتسجيل (إعجاب) لصفحة الفريق، بل عرّف نفسه أيضًا على أنّه متابع لنشرة أنباء بريدية مكرّسة للفريق وتشجيعه.

ومن المفترَض أنّ معلومات شخصية كهذه ينبغي أن لا تبدو خطيرةً أو تكشف ما لا يجب أن ينكشف، لكنّها أصبحت في أيدي القوّات السيبرانية الصينية العدوانية تماثل في فائدتها الحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور. ففي يوم من الأيّام لاحظ إفريمان أثناء عمله أنّ نشرة الأنباء البريدية المذكورة سابقًا قد وصلت إلى بريده الإلكتروني (بالمناسبة، يمكن تحديد عنوان بريده الإلكتروني التابع لعمله عبر البحث في غوغل عن صيغة البريد الإلكتروني لربّ عمله)، ففتح الرسالة التي بدت وكأنّها النشرة التي اشترك بها، وبدأ بالقراءة، وكان فيها عنصر يحتوي على نصٍّ يحتوي رابطًا تشعّبيًا يؤدّي إلى مقالة أخرى، لكنّ العنصر والرابط لم يكونا ما بَدَوَا عليه، بل كانا جزءًا من هجوم للتصيّد الإلكتروني، حيث تمّ دسّ العنصر على يد قراصنة، وبالنقر على الرابط المرافق للعنصر فتح إفريمان، دون أن يدري، طريقًا إلى منظومة حواسيب الشركة ومنح القراصنة الصينيين منفذًا إلى خطط الشركة وبريدها الإلكتروني وخصائصها التقنية. وقد لاحظت الشركة في نهاية المطاف أنّها تعرّضت للاختراق، وتعاقدت مع شركة تدقيق للتحقيق في ما حدث، واستطاعت شركة التدقيق أن تقتفي أثر الهجوم إلى حاسوب إفريمان واكتشفت كيف تمّ استهداف هذا الموظّف باستخدام معلومات متاحة للعموم، وقليل من الدهاء، وتقنيات افتراسية.

وفي النهاية استطاعت الصين أن تحصل على كلّ تصاميم منتجات الشركة وقوائم الزبائن،

بالإضافة إلى ملفّات البحث والتطوير، ثمّ استخدمت هذه المعلومات في إنشاء شركة جديدة من شأنها أن تتمكّن قريبًا من التفوّق في المنافسة مع شركة إفريمان، والتي تكافح حاليًا من أجل البقاء.

وكما قلتُ في موضع سابق، هاتان القصّتان انخرط فيهما أمريكيون عاديون لم يفعلوا سوى محاولة عيش حياتهم ووقعوا بطريقة ما في حبائل السعي الصيني المحموم للسرقة والترهيب، ولممارسة النفوذ والهيمنة. وإذا لم تردّ الحكومة والشركات الأمريكية بأشد درجات اليقظة والحذر فلن يكون هنالك ما يمنع حدوث ذلك لأي شخص، حتّى من يقرأ هذا الكتاب.

إعادة الانتشار

بينما كان جيش التحرير الصيني ينظّم ملايين الصينيين لمساعدته في معركته الرقمية، كان الجيش الأمريكي يتعرّض للحصار من المتعاقدين وجماعات الضغط والسياسيين الذين يحضّونه على عدم تغيير سيرته في التعامل مع الأحداث. وقد عبّر آدم سميث، عضو مجلس النوّاب الأمريكي، عن هذا الوضع بقوله للصحافيين: «تكوّنت لديّ فكرة مفادها أنّ عصبة الحلف العسكري-الصناعي لديها ما يحفّزها على محاولة أن يقولوا لكم بأنّه يجب إنفاق المزيد من الأموال على الدفاع، لكنّ هذا الحافز لا يُترجَم بالضرورة إلى تلبية احتياجات الأمن الوطني؛ بل يُترجَم إلى أموال وحسب». ولم يخطئ سميث في ما قاله، بل إنّ هنالك ما هو أسوأ، وهو كيف أنّ التنافس والضغط السياسي من أجل هذه الأموال يؤدّي إلى انعدام الكفاءة والتضليل والانقسام، وأنّ ما يحدث يصرف نظر الأمّة عن أكثر القضايا إلحاحًا.

في (آب/أغسطس 2018) كانت قيادة القوّة السيبرانية الأمريكية (سايبركوم CYBERCOM)، والتي أُنشِئت في العام (2019)، تتكوّن من توحيد عشر وحدات قيادة ضمن البنتاغون، وكانت مهمّتها معرّفةً على أنّها: التخطيط، والتنسيق، والتكامل، والمزامنة، والتنفيذ في ما يتعلّق أنشطة «توجيه العمليات والدفاع لشبكات معلومات محدّدة تابعة لوزارة الدفاع، والاستعداد، عند وصول توجيه بذلك، لتنفيذ عمليات عسكرية سيبرانية شاملة لتمكين أنشطة في كلّ المجالات، وضمان حرّية نشاط أمريكا وحلفائها في المجال السيبراني ومنع أعدائنا من أن يكون لهم هذه الحرّية».

لقد كانت تلك بداية جيّدة، ولكنّها لم تكن كافية، فالحماية السيبرانية يجب أن تكون

لها الأولوية إذا أخذنا بالحسبان واقع الحياة الحديثة وحجم الاقتصاد الأمريكي الذي يعمل بالاعتماد على منصّات رقمية؛ إذ يجب أن تصبح سايبركوم الفرع السادس للقوّات المسلّحة الأمريكية، فتنضمّ إلى قوّات المشاة والقوّة الجوّية وخفر السواحل ومشاة البحرية (المارينز) والقوّة البحرية، وأن يكون لها حجم مكافئ من المجنّدين والميزانية. وهذه الدعوة تبيّن مدى أهمّية هذه القوّة.

إنّنا بحاجة إلى كتائب من المقاتلين الرقميين لحماية استثماراتنا وبنانا التحتية؛ فالدفاع عن شبكة الطاقة الكهربائية في بلدنا لا يقلّ في أهمّيته عن الدفاع عن الحدود؛ بل إنّه قد يكون أهمّ في الواقع، فمن دون الكهرباء لا يمكن لمجتمعنا أن يؤدّي مهمّاته: فلا يمكن شحن بطّارية الهاتف، وتنهار الحواسيب، وتتعطّل أجهزة الإنعاش الطبّية، وتتوقّف المصارف عن العمل، وكذلك آلات تسجيل النقود (آلات الكاشير)، ومعها إشارات المرور أيضًا؛ فيهلك الناس.

وتتماثل مشكلة الدفاع السيبراني مع مشكلة التمويل الحكومي المنفلت غير المسؤول، ومع مشكلتي السلع المزوّرة وسرقة الملكية الفكرية، في أنّ زعماء أمريكا وضعوها في أدنى سلّم الأولويات، وذلك بينما تتواصل هجمات الحرب الحديثة (الحرب السيبرانية) يوميًا. فما العمل؟

الهجوم السيبراني على المجتمع

يمكن القول بأنّ «الحرب النفسية» عبارة حديثة، لكنّ مفهومها موجود منذ القدم، فالتعريف الواسع لها يشير إلى أيّ تصرّف لفظي[1] يُراد منه إضعاف الخصم بواسطة جعله أقلّ ثقةً بنفسه، أو بزرع الخوف أو الانقسام؛ وهذا هو ما وفّر له العالم الرقمي منصّة ضخمة لم يسبق لها مثيل، حيث كانت أدوات الدعاية الإعلامية في ما قبل العصر الرقمي تعتمد على مرحلتين عمومًا في توظيفها: مرحلة نشر معلومات تخريبية مزعومة من خلال المنشورات التي تسقطها الطائرات ونشرات البثّ الإذاعي والمقالات الصحافية والإشاعات، ثمّ تلي ذلك مرحلة تشارك المعلومات وتكرارها. وكان المقياس الوحيد لكفاءة استنساخ الدعاية الإعلامية هو حجم الجهد المبذول في غمر الوسط المستهدَف بالرسائل المطلوبة، لكنّ المنشورات الملقاة من الطائرات كان يمكن جمعها وإحراقها قبل أن يقرأها أحد، وربّما كان يمكن أن

(1) التصّرف اللفظي: تصّرف يُمارَس باستخدام الألفاظ، قولاً أو كتابةً.[المترجم]

يتناقلها الناس ولكن بأقصى درجات الحذر ومن فرد إلى آخر، وبهذا لم يكن هنالك من سبيل إلى ضمان النتائج.

أمّا في عصرنا الحالي، وفي وسط الفوضى التي تعيش فيها شبكة الإنترنت ومنصّات التواصل المجتمعي دون حسيب أو رقيب، فإنّ الحرب النفسية دخلت ميدانًا جديدًا ربّما ينطوي على عواقب مهلكة. إذ تُعتبَر منصّات التواصل المجتمعي أداةً لبثّ المعلومات المضلّلة والانقسام والخلاف، وخلق سرديات مزيّفة، وبثّ الاضطراب، والتدخّل في العملية الديمقراطية، والتحريض على العنف. وهي سمٌّ مؤثّر وخفيّ يكاد يكون عصيًّا على الاكتشاف، وقد رأينا ما يمكنه فعله في الأحداث الوطنية، إذ تمّ التعرّف على الدور السلبي المركزي الذي أدّته روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام (2016)، حيث تمّ اتّخاذ إجراءات فعّالة خلال الحملة الانتخابية لثني الناخبين المستقلّين والمتردّدين في الولايات المتأرجحة عن انتخاب هيلاري كلنتون.

وعلى الرغم من أنّ الصين نأت بنفسها بشكل واضح، في حدّ علم الجميع، عن التدخّل في الانتخابات الأمريكية، فليس هنالك شكّ في أنّها ملتزمة بتنفيذ عمليات لممارسة النفوذ. وفي ما يلي نصّ مقتبَس من بحث أصدرته إدارة الفضاء السيبراني في مجموعة مركز الدراسات النظرية الصيني، وهو يدافع عن الهجمات المستمرّة لصالح الحزب الشيوعي الصيني (وضعتُ القوسين للتنبيه إلى ما بينهما):

«تحسين توجيه الرأي العمومي في شبكة الإنترنت. البدء من الوضع الإجمالي للحزب والدولة، والدعاية الإعلامية الفعّالة للإنجازات في مجال الإصلاح والتنمية والمعيشة الاقتصادية والدعاية الإعلامية، وتوفير تفسير سياساتي للوضع الاقتصادي. تخفيف الشكوك وتقوية الثقة. (الاستخدام الفعّال لتقنيات جديدة وتطبيقات جديدة من أجل التوجيه الفعّال للتقدّم في الرأي العمومي على شبكة الإنترنت، واستيعاب تطوّر وقوانين الشعور العمومي على شبكة الإنترنت، ومنع النقاش الساخن من التطرّق إلى المعيشة الاقتصادية والمجتمعية للشعب، والحيلولة دون تحوّل الحوادث الجماهيرية والرأي العمومي إلى أنماط وقضايا أيديولوجية على شبكة الإنترنت. وتأدية دور مهم في التعليقات وتوجيه الرأي العام على الصعيد السيبراني وتنقية هذا المجال)».

وفي النصّ السابق نجد وكالة سياساتية حكومية تصرّح بأنّ القوّات السيبرانية الوطنية

يجب أن تنخرط في دعاية إعلامية فعّالة لتشكيل الرأي العمومي؛ بل إنّ الوثيقة التي احتوت النص، والتي تحمل عوانًا مبهرًا: «تعميق تطبيق التفكير الإستراتيجي للأمين العامّ شي جينبينغ في بناء الصين وتحويلها إلى قوّة عظمى سيبرانية: التعزيز المستمرّ للأمن السيبراني والعمل المعلوماتي»، تصبح أكثر إفصاحًا بشأن الهدف النهائي لما يُنشَر في الإنترنت ومنصّات التواصل المجتمعي فتقول: «الترويج الإيجابي في شبكة الإنترنت يجب أن يصبح أكبر وأقوى حتّى يصبح لأفكار الحزب الصوت الأقوى على الصعيد السيبراني دائمًا».

تُعتبَر كاثلين كارلي من الأكاديميات الرائدات في علم الأمن السيبراني المجتمعي؛ وتمّ توظيفها في البدء أستاذةً لعلم الاجتماع في جامعة كارنيغي ميلون، وهي تعمل الآن في معهد البحوث البرمجية ضمن كلّية علوم الحاسوب في الجامعة المذكورة، حيث تدرس، عمومًا، الصلات بين الحوسبة والتنظيم والمجتمع، أمّا عملها الأكثر تخصّصًا فهو أنّها من الأكاديميات البارزات في دراسة الحرب السيبرانية المجتمعية، أي: كيفية استخدام الفاعلين السيّئين لمنصّات التواصل المجتمعي (من أمثال: تويتر، وفيسبوك، وريديت، وإنستغرام، وغيرها) للتلاعب بمستخدميها والترويج لأجندات سياسية وممارسة النفوذ على أجندات سياسية أخرى، وشنّ حملات المعلومات الزائفة، والتسبّب بالانقسام والنزاع.

إنّ كلّ منصّات التواصل المجتمعي تؤدّي وظيفتين رئيسيتين، وفقًا لكارلي وباحثيها، وهما: تزويد المستخدمين بفرصة التواصل مع أفراد بعينهم، وتزويدهم بفرصة الاطّلاع على محتوًى معيّن. وتطوّر هذه المنصّات مخطّطات أولوية تعتمد على الخوارزميات لتحديد ما يراه المستخدم وما يقرؤه، بالإضافة إلى تحديد الرسائل الموصى بها والأفراد الآخرين الموصى بمتابعتهم. وإذا أرادت جماعة أو أمّة أن تنفّذ حملات لممارسة النفوذ فإنّها تنشئ رسائل وتفعّل مستخدمين (ومن ضمن ذلك: «البوتات»[1] المبرمَجة) لاستغلال منطق الأولوية المعتمَد في هذه الخدمات؛ فبإنشاء جيش من البوتات التي تمنح (الإعجابات) وتعيد نشر الرسائل لخلق (غرفة صدى) للتدوينات التلاعبية، يمكن للاعب السيّئ أن يحقن المعلومات ويتسبّب بالانقسام في مجتمعٍ ما بشراسة وسرعة لا يدانيهما أحد. وبعبارة موجزة: إنّ ما يحصل هو أنّ كابوس الحرب النفسية يتحوّل إلى حقيقة واقعة.

(1) البوتات: جمع (بوت Bot)، وهو برنامج حاسوبي لأداء مهمّات آلية تحاكي السلوك البشري، ويكون عمله ضمن الشبكات غالبًا.[المترجم]

ولقد أكّدت كارلي الاهتمام الصيني المكثّف في المحافظة على مراقبة منصّات التواصل المجتمعي، وأشارت إلى أنّ جامعة تسينغهوا في العاصمة الصينية بيجين تحتوي مختبرًا إعلاميًا يستلم كلّ بيانات منصّة (وايبو) للتواصل الاجتماعي التي تتمتّع بالشعبية في الصين، أي: كلّ التدوينات والصور والفيديوات والميمات والبيانات الخلفية[1] لمستخدمي المنصّة الذين يزيد عددهم على (450 مليون)، وذلك من أجل إخضاعها للتحليل. ولاحظت كارلي أنّ هذا المستوى من المراقبة هو أحد الأسباب التي تدفع من يشعر بالقلق تجاه الرقابة في الصين إلى استخدام الشبكات الخاصّة الافتراضية (VPN) التي تصلهم بمخدّمات تقع خارج سور الصين الرقمي العظيم، حيث تتيح هذه الشبكات للمستخدمين أن يرسلوا الرسائل وينشروا التدوينات مع تفادي أساليب التجسّس التي تمارسها السلطات. وهذا هو السبب الذي جعل الحزب الشيوعي الصيني يحظر على المواقع الإلكترونية الصينية أن تقدّم تطبيقات واشتراكات في خدمة (VPN).

إنّ الحصول على البيانات الكاملة لإحدى منصّات التواصل المجتمعي هو حلم تحوّل إلى حقيقة عند كلّ من انخرط في حرب مجتمعية سيبرانية؛ فهي تتيح أوّلًا رسم خريطة لكلّ البنية المجتمعية في المنصّة، ويمكنك حينها أن تعرف من يرتبط بمن، وهي تتيح ثانيًا، عبر الهندسة العكسية للبيانات، تحديد قواعد الأولوية التي توجّه المنصّة، فيصبح من الممكن معرفة معايير ترتيب الأشخاص على المنصّة، وكيفية تقييم تدويناتهم وإعجاباتهم وتعليقاتهم، وكيف تؤدّي مشاركة التدوينات إلى اكتسابها للجاذبية، وكيف يمكن للوسم أن يساعد في توسيع مدى انتشار التدوينة. وهذه المعلومات يمكن أن تفيد بعدها في إطلاع وتحسين العمليات الحربية السيبرانية المستقبلية من أجل تحقيق الحدّ الأعلى من التأثير؛ وبعبارة أخرى على لسان كارلي: «إنّهم يقومون في الأساس باصطناع رسائل ومجموعات تمكّنهم من استغلال منطق الأولوية في هذه التقنيات».

ومن الأمور الأخرى التي تقلق بال كارلي: الوصول إلى المحتوى قبل أن يخضع لتأثير الخوارزميات، حيث تقول: «إذا انساب إليك [المحتوى] قبل أن يصل إلى الموضع الذي يفترض أن يجتازه، فما قد تفعله في الحقيقة هو أن تضعه في خانة التزييف العميق. وعندها يمكنك

(1) البيانات الخلفية (Metadata): بيانات حول بيانات أخرى، كتاريخ إنشاء البيانات ومدّته والأشخاص المسؤولين عنه.[المترجم]

أن تغيّر مساره وتؤثّر على نشره»؛ وذلك بالإضافة إلى إمكانية تحرير محتوى تدوينات الآخرين أيضًا.

توسيع النفوذ العالمي

على الرغم من أنّ معظم عمل كارلي ينصبّ على اقتفاء أثر الحملات الروسية لبثّ الانقسام وتغذية التوتّرات في الولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا، فلقد بدأت في العام (2019) بالبحث في كيفية تعرّض منصّات التواصل المجتمعي للتأثير على الانتخابات الوطنية في الفيليبين وإندونيسيا، وهما بلدان قريبان من الصين نسبيًا.

ففي الفيليبين، وهي بلد دأبت حتّى وقت قريب على امتلاك علاقات قوية مع الولايات المتّحدة الأمريكية (وفيه رابع أكبر الشعوب الناطقة بالإنكليزية في العالم)، عمل رئيسها رودريكو دوتيرتي بشراسة من أجل تعهّد صيني بتقديم ما قيمته (24 مليار) دولار من الاستثمارات والائتمان والقروض لتطوير البنية التحتية في الفيليبين. ومنذ إعلان الاتّفاقية في العام (2016) لم يحدث سوى القليل من التحسينات، وتعرّض دوتيرتي للانتقاد لإفراطه في الوعود وتقصيره في التنفيذ وانخداعه بالصين. وعلى هذا الصعيد تقول كارلي: «ما نراه هو زيادة في استخدام البوتات في الانتخابات [أي: الانتخابات الرئاسية الفيليبينية للعام (2016)] لدعم رودريكو دوتيرتي والعقود المتعلّقة بتطوير البنية التحتية. ولا يمكنني في الحقيقة أن أتعقّب عنوانات بروتوكولات الإنترنت (IP) وأقول: 'يمكنني أن أضمن بالتأكيد قدوم البوتات من الصين'، لكنّ المؤكّد أنّ هذه النشاطات تصبّ في مصلحة الصين».

وعلى النحو ذاته، اكتشفت الأبحاث التي أُجرِيت على منصّات التواصل المجتمعي في إندونيسيا، حيث تحظى منصّة تويتر بشعبية هائلة، وجود نشاط للبوتات التي تشجّع على انتخاب الرئيس الراهن جوكو ويدودو (المعروف شعبيًا بـ«جوكوي») وحاشيته، وذلك وفقًا لما ضمّته تقارير كارلي. وكان ممّا يلفت الانتباه أنّ ويدودو التزم الصمت أمام اضطهاد الصين للمسلمين الصينيين الأويغور على الرغم من أنّه رئيس أكبر الشعوب المسلمة في العالم، وأنّه لم يخجل من الاجتماع خمس مرّات مع الرئيس الصيني، أو من الترحيب بالاستثمارات الصينية، والتي زادت (300 %) في المدّة (2015-2016) وفقًا لما جاء في موقع (ذيس ويك إن أَيجا). وجاء في تقرير لوكالة (أسوشييتد برس) في العام (2018) أنّ حكومته «متردّدة

في انتقاد الصين علانية خوفًا من أن يؤدّي ذلك إلى تعريض الاستثمارات الصينية المحتملة للخطر».

وإذا كانت الصين تنفّذ عمليات لممارسة النفوذ في إندونيسيا فيبدو أنّ جهودها هذه تجري بخفية أشدّ بكثير ممّا يجري في الجهود الروسية لذلك، حيث تقول كارلي: «لا شكّ في أنّه يبدو عليهم أنّهم لا يحاولون الترويج للانقسام بشدّة. ولا شكّ في أنّهم يحاولون إيصال رسالة مفادها 'نحن الصالحون، ويجب عليكم أن تحبّونا، وأن تحبّوا مقاربتنا، لأنّ مقاربتنا أكثر جدوى». وهذه الإستراتيجية تقترب من اتّباع التقنيات التي سنناقشها في فصل قادم حول السياسة والدبلوماسية، إذ يقدّم الصينيون أداءً جيّدًا جدًّا في تحريف السرديات لجعل المتلقّي يعتقد بأنّهم يعملون لصالحه بصدق، وفي إقناع الجميع بأن يثقوا بهم.

ولا شكّ في أنّه عندما يتعلّق الأمر بالثقة فربّما ليست هنالك على سطح الأرض لعبة أكبر في هذا المجال من لعبة الجيل الخامس للاتّصالات.

الفصل السادس

النسخة الخامسة من الحرب الحديثة: مستقبل الجيل الخامس للاتّصالات

في العام (2014) تسلّم روبرت وورك، نائب وزير الدفاع الأمريكي، مسؤولية مبادرة الابتكار الدفاعية، وهو مشروع أُعلِن عنه باعتباره «الإستراتيجية الثالثة للموازنة»، وهي عبارة تشير إلى اثنتين من أكثر الخطط نجاحًا في التاريخ العسكري للولايات المتّحدة الأمريكية؛ فالإستراتيجية الأولى للموازنة كانت استخدام الرئيس آيزنهاور للردع النووي في ردّ الفعل الأمريكي حيال تفوّق الاتّحاد السوفييتي في مجال الأسلحة التقليدية، والإستراتيجية الثانية للموازنة بدأها وزير الدفاع هارولد براون ووكيل وزير الدفاع لشؤون الأبحاث والهندسة ويليم بيري في عهد الرئيس كارتر ثمّ ريغان، ودعت إلى الاستثمار في تقنيات أكثر تفوّقًا، من قبيل: طائرات التجسّس، والصواريخ دقيقة التوجيه، والتجسّس بالأقمار الاصطناعية. ومن الجدير ذكره هنا أنّ هذه الأسلحة صُنِعت باستخدام إنجازات غير مسبوقة في البحث والتصميم خلال الستّينيات والسبعينيات تلقّت تمويلها من البنتاغون؛ وحينها كان حوالي (2 %) من إجمالي الناتج المحلّي يُنفَق على البحث والتطوير، أمّا اليوم فيبلغ هذا الإنفاق حوالي (0,7 %). وبالمحصّلة، ساهمت الإستراتيجيتان الأوليان في سقوط الإمبراطورية السوفييتية.

أمّا الإستراتيجية الثالثة، وفقًا لجك هيغل وزير الدفاع في إدارة الرئيس أوباما، فهي «جهد طموح يشمل كلّ مفاصل وزارة الدفاع لتحديد السبل الابتكارية لاستدامة وتعزيز الهيمنة العسكرية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، والاستثمار في هذه السبل»، وهو جهد يقوّي الابتكار التقني الأمريكي، ويتّصف بأنّه ضروري «لأنّه بينما قضينا أكثر من عقد في التركيز على عمليات مضنية لتحقيق الاستقرار كانت بلدان من أمثال روسيا والصين تستثمر بشكل مكثّف في برامج تحديث الجيش كي تضعف التفوّق التقني لجيشنا».

وعندما بدأ روبرت وورك بمحاولته لتطبيق (المبادرة الابتكارية الدفاعية)، بالترافق مع

آش كارتر الذي خلف هيغل في وزارة الدفاع، اصطدم الاثنان بالواقع المرّ، إذ كان البنتاغون يفترض حينها أنّه سيعمل مع شركات التقنية ويتشارك معها الموارد لإنشاء منظومات أسلحة جديدة ومتطوّرة، لكنّ الصين كانت اخترقت كلّ أنحاء المجال التقني باستثماراتها وعلمائها، إذ أخفق الأمريكيون في ملاحظة انخراط الصين في كلّ الشراكات البحثية التجارية التي عقدتها في بلادهم، فلقد كان لها مواثيق مع شركة غوغل وشراكات مع شركة أبل، وكثيرًا ما كان يعمل العلماء الصينيون جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الأمريكيين حتّى في مجال البحث والتطوير لصالح الجيش الأمريكي. وبالنظر إلى هذه الترتيبات، كان أيّ عمل يُنجَز لصالح الجيش الأمريكي يُرجَّح أنّه قد تمّ على يد علماء صينيين أو أنّهم شاركوا في إنجازه.

وبعبارة أخرى، أوجد ظهور الإنترنت علاقة وثيقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الوطني، فلم يعد بالإمكان أن نفكّر بنموّ نموذج (وادي السيليكون) دون أن نفكّر بالأمن الوطني. وعندما أطلقتُ الإنذار من داخل الحكومة الأمريكية رأيتُ بعينيّ مدى قوّة التمكين الذي نالته الإستراتيجية الصينية بفضل الأفكار الأمريكية الثابتة حول الفصل بين الاستثمار والحكومة، وبين الاقتصاد والأمن الوطني. ورأيتُ بعينيّ كذلك مدى شراسة القتال الذي قد تخوضه جماعات تحشيد الضغط السياسي الصناعية (اللوبيات الصناعية) للدفاع عن قدرتها في تثبيت الوضع الراهن؛ وسترد تفاصيل حول ذلك في موضع قادم.

وفي ما يخصّ سوق الشركات الناشئة، حيث تزدهر التطبيقات والابتكارات المتطوّرة، استمرّت الصين بالتركيز على عقد صفقات لتقنيات في مراحلها المبكّرة أيضًا، ففي العام (2015) ساهم المستثمرون الصينيون «في (271) صفقة وصلت قيمتها الإجمالية إلى (11,5) مليار دولار»، وفقًا لتقرير أصدرته وحدة التجارب الابتكارية الدفاعية، وجاء في التقرير أنّ الرقم السابق يمثّل «حوالي (16 %) من القيمة الإجمالية لكلّ الصفقات التقنية في ذلك العام (72 مليار دولار)».

ومن ضحايا الاختراق الصيني للتقنيات الأمريكية: القاذفة (F-35) في القوّة الجوّية الأمريكية، وهي الطائرة المتطوّرة التي لا يرصدها الرادار، وتحتوي على منظومات حاسوبية متطوّرة يمكن التحكّم بها من الأرض؛ ففي الواقع، تُصنَع بعض قطع هذه الطائرة في الصين، ممّا يجعل سلسلة التزويد بهذه القطع معرّضةً للخطر بشدّة، بالإضافة إلى أنّ الخطر لا يهدّد أسرار صناعة هذه الطائرة وحسب، بل الطائرة نفسها أيضًا. ولقد توصّلت استخبارات الجيش إلى أنّ الصينيين سرقوا كلّ مخطّطات هذه الطائرة، ويمكن للقارئ هنا أن يتوقّع وجود أجزاء

تعرّضت للتخريب قد تؤدّي إلى تدمير الطائرة، أو ما هو أسوأ من ذلك: أن تحتوي الأجزاء على منفذ سرّي يتيح التحكّم بمنظومة تشغيل الطائرة، وليس هنالك ما يمنع، وفقًا لهذا السيناريو، أن تتعرّض الطائرة للإسقاط أو الاختراق، وبذلك يكون الأمريكيون قد فقدوا (القيادة والسيطرة) في ما يتعلّق بأسلحتهم هم، ولن يكونوا قادرين على الثقة بأفضل طائرات العالم من ناحيتي رشاقة الحركة وتعدّد الإمكانيات، وذلك لأنّهم لا يمتلكون مسارات رقمية آمنة تضمن لهم تدفّق البيانات على نحو سليم ويمكن الاعتماد عليه دون أن يتعرّض إلى الاختراق.

وهنا نصل إلى تقنية الجيل الخامس، وهي أنموذج رائد في الاتّصالات الحديثة، ومنصّته لا تشبه منصّتي الجيلين الثاني والثالث، ولا حتّى الرابع، بل لا يوجد أيّ شبه معها، فهي ليست مجرّد شبكة للهاتف الجوّال غايتها إيصال المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية والرسائل النصّية القصيرة، بل يجب أن نفكّر فيها على أنّها الجيل التالي من شبكة الإنترنت، وأنّها أُنشِئت من أجل التواصل بين الآلات. ويمكن القول تبسيطًا بأنّها أسرع من الجيل الرابع بمئة مرّة، وهذا يعني أنّه لن يكون هنالك تقريبًا أي تمهّل (أيّ تأخير) بين إرسال البيانات واستلامها.

إذن، تقنية الجيل الخامس منصّة أسرع بكثير وأكثر مباشرةً وأدقّ، تسمح بتواصل يكاد يكون فوريًا بين الأشخاص، وبين الآلات، وبين الأشخاص والآلات. وهذه السرعة والدقّة تعني أنّ تقنية الجيل الخامس ستؤدّي إلى تحوّل المجتمع على نحو يستعصي على الفهم، لكنّ عمل الخبير الإستراتيجي يتضمّن النظر في المستقبل واستكشاف النتائج الممكنة. ومن الواضح أنّ التطوّرات التقنية ستتسارع بوتيرة أسرع ممّا هي عليه حاليًا بكثير، وذلك بفضل إمكانية تدفّق البيانات من التطبيقات والمستشعرات لتغذّي محرّكات تعلّم الآلة والذكاء الاصطناعي. وإذا سلّطنا الضوء على الجانب الإيجابي فمن السهل أن نتخيل تقنية الجيل الخامس وهي تحسّن الكثير من مناحي الحياة الحديثة، إذ يمكن معها أن تُجرى العمليات الجراحية عن بعد على يد أطبّاء وحتّى آلات، وأن تقوم الآلات بالتنظيم الذاتي وتنبّه من يمتلكها أو يديرها عندما تحتاج إلى صيانة (كحاجة السيّارة إلى وسادات لنظام المكابح، وحاجة الفرن المنزلي إلى التنظيف، وحاجة مكيّف الهواء إلى مرشّحات، وحاجة أجهزة الإضاءة إلى مصابيح)؛ ويُضاف إلى ذلك أنّ الوظائف الخطرة (كعمليات التنقيب غير الآمنة، والانتشال من أعماق البحار، وتعقيم العيادات خلال انتشار الإيبولا) يمكن أداؤها حينذاك باستخدام روبوتات يُتحكَّم بها عن بعد.

ولكن مهما كانت الوعود التي يبشّر بها هذا العالم الجديد الرقمي كلّيًّا (وحتّى، بالتأكيد، مع احتمال انقراض خطوط الاتّصالات المصنوعة من الألياف البصرية عبر القارّات، والتي

كانت بالغة الأهمّية في يوم ما، أمام قوّة تقنية الجيل الخامس) فإنّ الشبكة الجديدة ستأتي بنقاط ضعف جديدة، ومخاوف أمنية جديدة، وهواجس وطنية جديدة. ويجب أن تقع مهمّة الدفاع ضدّ هذه التهديدات الأمنية على عاتق الجيش، وذلك جزئيًا على الأقلّ، ولكنّ من المفارقة أن نجد الجيش نفسه يحتاج إلى من يدافع عنه أيضًا، لأنّ الاختراق إذا طال منظومة الاتّصالات التي تستخدمها دفاعاتنا الوطنية فهذا يعني أنّ أمن الأمّة معرّض للخطر.

في (آيار/مايو 2017) انضممتُ إلى مجلس الأمن الوطني وفي ذهني هدفان: إطلاع الأعضاء الآخرين على الحملة الصينية (التي لم تكن خفيّةً إلى حدٍّ بعيد) من أجل الهيمنة على العالم، وضمان أمن شبكة تقنية الجيل الخامس لا على التراب الأمريكي وحسب بل عند حلفاء أمريكا أيضًا. وإذا أخذنا بالحسبان عقودًا من ممارسة الصين للاختراق الرقمي وسرقة الملكية الفكرية، فلن يبقى بعدها إلّا القليل من الشكّ بأن يزداد اهتمام الحزب الشيوعي الصيني بالتحكّم بشبكات تقنية الجيل الخامس، وقد بدأت كبرى شركات الاتّصالات الصينية (هواوي وZTE) ببذل جهد كبير في تقديم عروض لإنشاء شبكات تقنية الجيل الخامس للأمم الأخرى، ممّا أطلق أجراس الإنذار في رأسي.

عندما تنشئ شركة صينية للاتّصالات شبكة تقنية الجيل الخامس في بلد، وتتحكّم بها، فلن يكون هنالك بعدها منظومة ضوابط وتوازنات تحول دون قيام هذه الشركة بسرقة كلّ ما تحتويه هذه الشبكة من بيانات والتنقيب فيها، أي: كلّ الدراسات والأبحاث الأكاديمية، وكلّ الخطط الهندسية والاستثمارية، وكلّ الصور ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصّية القصيرة؛ وسيصبح عندها كلّ شيء مفتوحًا أمام بلد لا يؤمن بالانفتاح. وعلاوةً على ذلك، عندما يسيطر الحزب الشيوعي الصيني على شبكة بلد آخر فسيتيح له ذلك أن يستخدم التقنيات التي تديرها الشبكة كسلاح. وهنا يبرز السؤال: ما معنى ذلك؟ ليفكّرْ معي القارئ في حالة سيطرة قوّة عدوانية على سيّارة أو حافلة ذاتية القيادة وتوجيهها لتصطدم برصيف مزدحم بالمشاة، أو على سرب من الدرونات وتوجيهها لتصطدم بطائرة مدنية في طريقها إلى الإقلاع، أو على أيّ نوع من أنواع السخّانات ذات التحكّم الرقمي وتوجيهها لتنطفئ خلال موجة برد تنخفض فيها درجة الحرارة تحت الصفر.

إنّ مزيج التقنيات والتردّدات التي تقف خلف تقنية الجيل الخامس ستتيح اتّصال حوالي ثلاثة ملايين جهاز في الميل المربّع الواحد، ويُعتبَر هذا الرقم ترقيةً أسّيّةً لتقنية الجيل الرابع التي تتيح اتّصال حوالي عشرة آلاف جهاز في الميل الواحد، وهذا يعني أنّ كلّ مشجّع

يمتلك هاتفًا ذكيًا في ملعب لكرة القدم سيكون قادرًا على الاتّصال بالشبكة، ومعه كذلك كلّ ما في الملعب أو بقربه من درونات أو مستشعرات أو روبوتات، وحتّى السيّارات في مواقف الملعب. وتقدّم شبكة تقنية الجيل الخامس قدرات مذهلة في مجال الاتّصال، ومن الأفضل بكثير أن نفكّر بها على أنّها شبكة أُنشِئت للآلات، لأنّ معظم البيانات المنتقلة عبرها ستجري في نهاية المطاف بين آلة وأخرى، ممّا يتيح إنتاج البيانات بكمّية هائلة تتغذّى عليها خوارزميات تعلّم الآلة والذكاء الاصطناعي، واللذين بدورهما سيستمرّان في تحسين التقنية بحلقة مستمرّة عملاقة للتغذية الراجعة.

أمّا العواقب المجتمعية لتقنية الجيل الخامس (أي: على كيفية عيش الناس وممارستهم لأعمالهم) فهي ممّا يحيّر العقول بحقّ، وكذلك القدرة على إساءة استخدام هذه القوّة. ولْنقلْها بصراحة: كلّ ما يتّصل بشبكة غير مؤمّنة لتقنية الجيل الخامس سيكون سلاحًا محتملًا يمكن استخدامه للحصول على النفوذ والسيطرة في المجال الجيوسياسي. وإذا تمكّنت الصين من السيطرة على شبكة من شبكات تقنية الجيل الخامس فستتمكّن حينها من تحويل هذه التقنية إلى سلاح في بلد بأكمله (أو بلدان بأكملها) تخدمها هذه الشبكة وتجعل مدينةً وبلدًا تحت رحمتها.

إنّ مجلس الأمن الوطني يديره مستشار الأمن الوطني من مكتبه في الجناح الغربي للبيت الأبيض، ومعظم موظّفيه (أي: أعضاء المجلس) يمارسون أعمالهم من المكتب التنفيذي القديم (والذي يُعرَف حاليًا بمبنى آيزنهاور للمكاتب التنفيذية) غرب البيت الأبيض تمامًا. والمجلس مليء بالخبراء كما قد يتوقّع القارئ، ومنهم من تتعلّق خبرته بالشرق الأوسط أو روسيا أو أوروبا أو الأسلحة النووية، ومن الطبيعي أنّ كلّ خبير يرى بأنّ مجال خبرته هو الذي يجب أن يحظى بالأولوية (وأنا من بينهم)، لكنّ المجلس يهتمّ بالخطر الواضح الراهن (وفقًا لما تنصّ عليه جزء من صلاحياته)، وأنا أعلم من صميم أعماقي بأنّ الخطر الأكبر الذي يهدّد الأمن القومي لم يأت حينها من داعش أو القاعدة أو التطرّف الإسلامي أو فلاديمير بوتين، بل جاء من الصين وما يزال؛ ولن يكون هنالك ما هو أكثر ضررًا من الهيمنة العالمية المحتملة للحزب الشيوعي الصيني على شبكات تقنية الجيل الخامس؛ ونويتُ حينها بأن أوضّح ذلك لمجلس الأمن الوطني بأكمله.

ولسوء الحظّ، لم أكن أمتلك النفوذ اللازم لدفع فهمي للإستراتيجية الصينية إلى رأس قائمة اهتمامات المجلس، وذلك بسبب الآليات السياسية الداخلية التي تحكمه؛ فابتدعتُ

طريقة غير مباشرة لإنشاء وعي بالخطر الصيني على الأمن الأمريكي، حيث نظّمتُ سلسلة من الملتقيات المفتوحة أسميتُها («الانتصار بلا حرب») ودعوتُ كلّ أعضاء المجلس لحضورها، واستضفتُ محاضرين للكلام لمناقشة الحرب الاقتصادية، والحرب السياسية، والحرب المعلوماتية، والحرب القانونية، وهي سبل مختلفة لهزيمة الخصم دون إطلاق رصاصة واحدة. وتكوّن كلّ ملتقًى حينها من عرض مدّته (45) دقيقة، وجلسة للأسئلة مدّتها (20) دقيقة، و(45) دقيقة أخرى للنقاش الحرّ.

طلبتُ من جيمس مَلفينون، وهو ممّن قضوا وقتًا طويلًا في إعانة الصين وله كتاب عنوانه (التجسّس الصناعي الصيني)، أن يتحدّث في الملتقى الأوّل، وكان التأثير مبهرًا بسبب الانخراط الكامل للمستمعين. وحضر الكثير من أعضاء إدارة ترامب ممّن يهتمّون بالسياسة الصينية؛ وفي نهاية الحديث أصبحت الأجواء ساخنة بسبب قيام أحد مراقبي الشؤون الصينية باتّهام خبير في السياسة العسكرية بأنّه (يعانق الباندا) فانفتحت أبواب الجحيم، ولم يكن المشهد يشبه الأجواء المعتادة في مجلس الأمن الوطني.

نهضتُ من مجلسي لإلقاء كلمة الختام والمحافظة على سلمية الجلسة، فشكرتُ الجميع لحضورهم، وقلتُ بأنّ لي ملاحظتين: «الأولى هي الحاجة إلى ملاحظة أنّ العدوّ لا يجلس معنا في هذه الغرفة، بل على بعد ستّة آلاف ميل، والثانية هي أنّ الحقيقة تقول بأنّنا جميعًا اعتدنا على أن نكون سكارى بحبّ الصين. فما نحن فاعلون؟».

توافد الحاضرون على كلّ الجلسات، وكان لها تأثير هائل، وأنا أعتقد بأنّها تسبّبت بدعوتي إلى المساهمة في إستراتيجية الأمن الوطني للعام (2018) والمساعدة في وضع السياسة الأمريكية حيال الصين والسياسة الأمريكية في مجال تقنية الجيل الخامس. وبدأتُ بكتابة مسوّدة لمذكّرة حول مستقبل تقنية الجيل الخامس في الولايات المتّحدة الأمريكية، وذكرتُ فيها أنّ إنشاء الشبكة قضية لها صلة بالأمن الوطني، وليست قضية استثمارية أو تقنية، وشدّدتُ على أنّ حماية أمن الشبكة الأمريكية لتقنية الجيل الخامس لا مفرّ منها في إيقاف نفوذ الصين وأعمالها العدوانية، وأنّ الحكومة الأمريكية يجب أن تقود الجهود في هذا المضمار من أجل المحافظة على مستويات الأمن والحرّية.

وجاء في الوثيقة السابقة أيضًا تحديد الخطوط العامّة لخطّة الانتقال إلى نموذج التعامل بالجُملة في الاتّصالات اللاسلكية، وهو فكرة مفادُها أن تتشارك الولايات المتّحدة تردّداتها

العسكرية مع شركة خاصّة تقوم بإنشاء وصيانة شبكة لتقنية الجيل الخامس ثمّ تؤجّر حزم التردّدات لمزوّدين عبر التعامل بالتجزئة؛ فبواسطة تقديم خيار آمن لتشفير الاتّصالات وحمايتها، والسماح لشركات الاتّصالات اللاسلكية بالحصول على منفذ للشبكة وتوفير هذه المنفذ للآخرين، نكون قد تمكّنّا حينها من ضمان سلامة البنية التحتية الأمريكية للمعلومات والاتّصالات، والبدء بكسر هيمنة الصين على سوق الاتّصالات اللاسلكية.

وقارنتُ، في المقترَح الذي قدّمتُهُ، قيام الحكومة بإنشاء شبكة تقنية الجيل الخامس مع خطّة آيزنهاور الوطنية للطرق السريعة، وهي خطّة عملاقة للبنى التحتية سعت إلى ضمان سرعة تحرّك الجيش بمقاتليه ومعدّاته ودعمه الثانوي على امتداد أمريكا. ولا شكّ في أنّ خطّة آيزنهاور هذه فتحت أجزاء البلد بعضها أمام بعض وحقّقت قفزة في قطاع النقل لمسافات بعيدة، فإنّ الغرض الرئيسي لمشروع الطرق السريعة بملياراته المتعدّدة كان يبتغي إقامة بنًى تحتية وحماية الأمن الوطني. ولا تختلف منصّة تقنية الجيل الخامس عن ذلك، فهي تتعلّق ببناء طريق سريع أيضًا، ولكنّه طريق معلوماتي.

نظر الكثير من الأطراف إلى فكرتي على أنّها راديكالية، على الرغم من استنادها إلى مقارنة تاريخية؛ إذ جرت العادة على أن يكون قطاع الاتّصالات اللاسلكية في أمريكا بيد القطاع الخاص، ملكيةً وتشغيلًا، طوال أكثر من قرن، وهذا القطاع الذي تبلغ قيمته مليارات عديدة يرى بأنّ فكرة التدخّل الحكومي تتعارض مع التجارة الحرّة، ممّا يجعلها غير قابلة للأخذ بعين الاعتبار (على الرغم ممّا حدث في السبعينيات من تفكيك لاحتكار شركة AT&T).

إنّ السوابق المسجّلة والواقع يقفان في وجه الفكرة القائلة بأنّ الحكومة تتخطّى حدودها إذا اتّبعت اقتراحي؛ إذ تتحكّم الحكومة الأمريكية بالكثير من الأسواق ذات الأهمّية الوطنية وتفرض الضوابط عليها: فالخطوط الجوّية تخضع لقواعد وشروط الإدارة الفدرالية للطيران التي تشرف على أجواء البلد، وهيأة تنظيم الأنشطة النووية تصدر الرخص وتراقب المفاعلات، وإدارة الغذاء والدواء تحدّد ما يمكن بيعه من الأدوية، بل إنّ الحكومة الفدرالية تتحكّم حتّى بسعر الحليب! إذن، إذا كانت الحكومة تنظّم شؤون الخطوط الجوّية والطاقة النووية والأدوية والغذاء، وهي أربعة قطاعات حيوية استطعتُ أن أذكرها دون جهد يذكَر وهنالك الكثير غيرها، فمن المراوغة بعدها أن يحاجج أحدهم بأنّ الحكومة تفرط في التنظيم إذا أدارت تقنية الجيل الخامس، أو «أشرفت» عليها، لضمان أمن الوطن وسلامته؛ فهذا هو بالتأكيد ما يجب على الحكومة أن تفعله، وأنا أقول هذا مع أنّني شخص ذو ميول ليبرتارية.

تسرّب اقتراحي لوسائل الإعلام، ولا أعلم من الذي كان وراء التسريب، فانطلقت عاصفة من النقد المحتدم، ونقلت لي بعض المصادر أنّ ممثّلي شركة أمريكية كبيرة للاتّصالات ضغطت على البيت الأبيض للتخلّص منّي. ويبدو أنّ هذه الأنباء كانت صحيحة، ففي الأسبوع نفسه وصلني خبر بأنّ «مهمّتي انتهت»، وكانت تلك الطريقة المتّبعة في القول بأنّني مفصول (بل في الحقيقة: مطرود) من منصبي في مجلس الأمن الوطني.

وهكذا انتهى مسعاي لإيقاظ مجلس الأمن الوطني وضمان إمكانية عمل البلاد بسلامة وأمان في المستقبل. وبالنظر لما حدث من أحد المستويات، لم أكن أرى بأسًا في مغادرة المجلس، فلقد نجحتُ في إدراج نصٍّ يخصّ تقنية الجيل الخامس ضمن ملفّ إستراتيجية الأمن الوطني للعام (2018)، والتي وقّعها الرئيس ترامب، حيث جاء فيها: «سنقوم بتحسين البنية التحتية الرقمية الأمريكية عبر نشر إمكانيات تقنية الجيل الخامس الآمنة على امتداد البلد». وشعرتُ أيضًا بأنّني نجحتُ في إيقاظ المجلس من سباته حيال الحرب الصينية الخفية، وكان هدفي يتمثّل بجعل الناس يفهمون المشكلة، لأنّ فهمها هو الخطوة الأولى نحو وضع سياسة جيّدة.

وبالنظر لما حدث لي من مستوًى آخر، فلا أحد يحبّ فصله من وظيفته، حيث أصابني ذلك بالإحباط، أمّا أكثر الجوانب إخافةً لي، وتثبيطًا لهمّتي، فهو الظنّ (بل هو الواقع) بأنّني تعرّضت للفصل من عملي بعد عشرين عامًا من خدمتي لبلدي لأسباب منها أن تتمكّن بعض الشركات من التضحية بالأمن الوطني على المدى البعيد من أجل الحصول على أرباح سريعة وسهلة على المدى القريب.

إنّ هذا ما دأبت أمريكا على فعله، ويجب أن يتغيّر ذلك، الآن.

الفصل السابع

السياسة والدبلوماسية

«الحرب ليست سوى استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى»، هذا ما كتبه كارل فون كلاوزفيتس، المنظّر العسكري الألماني، قبل قرنين من الزمان؛ وكان يقصد بكلامه «السياسة العمومية»، وهو اسم آخر لـ«السياسة»، ممّا يجعل الخبراء العسكريين عمومًا يفسّرون مقولته بأنّ «السياسة» و«الحرب» كلمتان مترادفتان، وأنّ السياسة يمكن النظر إليها على أنّها استمرار للحرب بوسائل أخرى.

والعبارة السابقة تنطبق على الصين تمامًا، فما قاله كلاوزفيتس (من أنّ الحرب عمل أو قرار سياسي للخروج بنتيجة تصبّ في صالح المنتصر) يمكن تطبيقه على إستراتيجية الحزب الشيوعي الصيني، فهذا الحزب يستخدم العمل والخداع السياسي والدبلوماسي للسيطرة وتوسيع نطاق النفوذ الصيني دون خوض الحروب؛ وهذا ينسجم مع الفكرة المركزية العبقرية في كلٍّ من كتاب سَن تزو (فنّ الحرب) وكتاب (الحرب المفتوحة)، وهي: أن تحصل على ما تريد دون خوض المعارك. ولقد استوعب الصينيون هذا الدرس، وهم يفهمون أخطار الحرب وأضرارها، ومرّت عليهم آلاف السنين وهم مزارعون، لا محاربون، وشيّدوا سور الصين العظيم في محاولة منهم للقضاء على الحرب؛ ولذلك فإنّ الحلّ برأيهم هو أن يعمدوا إلى نظرية كلاوزفيتس ويقلبوها رأسًا على عقب بطريقة ما، إذ تقول الصين: «الحرب؟ نحن لن نلعب هذه اللعبة»، بل تنظر إلى السياسة والدبلوماسية على أنّها ساحة المعركة، وإن كان يؤلمها أن لا تبدو بمظهر المعتدي. والحزب الشيوعي الصيني يستخدم الغشّ والمكر والرشوة والمساومة لتحقيق أهدافه المرغوبة؛ أو يمكن القول بعبارة أقرب إلى مصطلحات الحياة الواقعية: إنّ إستراتيجيته بأكملها تقوم على أساس النفوذ السياسي، والمعلومات، وشراء الناس.

وفي قلب الحرب السياسية والدبلوماسية لممارسة النفوذ توجد عملية من خطوتين:

معرفة من بيدهم مقاليد الأمور (أي: من يمتلك سلطة تحويل الأقوال إلى أفعال)، والتمكّن من جعل هؤلاء يؤدّون المهمّات القذرة عبر إقناعهم بأنّ في ذلك خدمةً لمصالحهم. وبعبارة أخرى: تسعى الدبلوماسية الصينية إلى التلاعب بالأشخاص المستهدفين على نحو يجعلهم لا يلاحظون أنّهم ينجزون المهمّات القذرة لصالح الحزب الشيوعي الصيني. وفي سبيل ذلك تقنع الصين البلدان الأخرى بأنّها جار طيّب أو شريك صالح يحاول صادقًا أن يساعد شركاءه على مساعدة أنفسهم. ويكاد لا يوجد شكّ في أنّ هذه الحيلة توجّه الأغلبية الغالبة من الصفقات المتعلّقة بمبلغ (1,3 مليار) دولار في خطّة (الحزام والطريق) التي تفتح أبوابها أمام الأمم النامية؛ فمن خلال بناء شبكة عالمية من السكك الحديدية المتّصلة والطرق السريعة والموانئ على امتداد ثلثي العالم، يمكن للصين أن تتحدّث بمعسول الكلام عن مساعدة البلدان على المساهمة في الاقتصاد العالمي، ولكنّها تتمكّن بذلك من وضع الحزب الشيوعي الصيني في موقع يتيح له التحكّم باقتصاد العالم واستغلال كلّ البيانات الناتجة مع تحرّك الناس والسلع عبر العالم وهو يرفع شعارًا ماكرًا يقول: «لا نزاع، ولا مواجهة، وتعاونٌ يربح فيه الجميع».

وتكرّر الصين استخدام فكرة («ثِقْ بي ودعني أساعدك») في صفقاتها التي تعقدها على امتداد العالم، وفي عروضها لإنشاء موانئ عميقة، كما في حالة سريلانكا وباكستان واليونان وغيرها من الأمم. ومن السهل أن نلاحظ سهولة إيقاع أمّة نامية في فخّ يبدو أشبه بشروط مناسبة وتوقّعات بأرباح وفيرة، والترويج لذلك كلّه على أنّه يقوّي الاقتصاد. ومن السهل أن نتخيّل قادة هذه الأمم وهم يقولون: «إنّ ذلك يناسب (...)ـنا»[1] بينما يومئ الدبلوماسيون الصينيون باتّفاقهم معهم، لكنّ ما لا يناقَش إلّا نادرًا هو كيفية انتفاع هؤلاء القادة من عقد هذه الاتّفاقيات عبر الرشوة والصفقات الجانبية التفضيلية وغيرها من الإغراءات. وإذا استطعتَ إقناع أحدهم بأنّ ما تفعله يصبّ في صالحه فعندها تكون قد سلكتَ أسهل سبل دفعه إلى القيام بما تريد؛ وإذا سألتَ أيَّ محتال عن ذلك فسيجيبكَ بأنّه فعل الشيء نفسه. وإذا استطعت أن ترتّب دوافع خصمكَ بطريقة مهذَّبة، أو دون أيّ إجبار، أو بواسطة النفوذ الخفيّ والكلمات الذكية، أو بعرض فرصة لكسب المال، أو استخدام معلومات زائفة تغطّي شروطًا مرهقة، فإنّك تكسب الحرب حينذاك.

ولقد تطوّرت كلمة («الدبلوماسية»)، وأصبحت في يومنا هذا تستحضر معنى التفاوض

(1) المقصود أنّه يمكن وضع أيّة كلمة في الفراغ (شعبنا، تنميتنا، ازدهارنا،...إلخ) لتسويق الفكرة. [المترجم]

المهذّب الحذر، لكنّها لم يُنظَر إليها على هذا النحو دائمًا؛ فلا شكّ في أنّ الدبلوماسي هو من يمارسها، ممّا يعيد إلى الذهن مقولة قيّمة أخرى حفظها سجلّ التاريخ، وهي: «السفير شخص نزيه يُرسَل إلى الخارج كي يكذب لصالح بلاده»، وقد تفوّه بهذه المقولة رجل جسّد الصورة المهيبة للدبلوماسية، وهو السير هنري ووتون، الشاعر وذوّاقة الفن الذي عمل سفيرًا لبريطانيا في البندقية في أوائل القرن السابع عشر.

وتستخدم الصين شكلي الدبلوماسية كليهما؛ فمن الناحية المثالية، نجدها تلتذّ بالعمل في الكواليس عندما يتعلّق الأمر بالتفاوض؛ وعلى الرغم من أنّ الشفافية هي العلامة المميّزة للحكم الرشيد في الغرب، فإنّ مناقشة السياسات علنًا (أي: إصدار بيانات لوسائل الإعلام) هو أمر يعمل الدبلوماسيون الصينيون جاهدين في التثبيط عنه. وعندما بدأتُ بالعمل ملحقًا عسكريًا بالسفارة الأمريكية في بيجين قال لي الصينيون بأنّ الإعلان عن القضايا السياساتية يعادل في السوء «إهانة مشاعر 1,4 مليار صيني»؛ وهو ادّعاء سخيف بلا ريب، فكيف يمكن للمناقشة العلنية لأيّة قضية دولية أن تُعتبَر إهانة؟ ومع ذلك، فعندما عملتُ في هيأة الأركان المشتركة كان موقف الامتناع عن دعوة الصين إلى مناقشة القضايا علنًا قد تغلغل في مفاصل الحكومة الفدرالية الأمريكية. ولا أعلم ما إذا كانت هذه السياسة مطبّقةً في عهدي كلنتون أو بوش الابن (وإن كنتُ أشكّ في أنّها كانت كذلك بالنظر إلى تقاعسهما حيال الصين)، لكنّ الإرشادات القادمة من إدارة أوباما كانت صريحة وواضحة: لن نقوم في العلن بأيّ أمر من شأنه استعداء الصين، لأنّ العلاقة معها شديدة الأهمّية من الناحية المالية. وكانت السردية المعتمَدة هي أنّ هذين البلدين الأقوى في العالم يجب عليهما التعاون والاتّفاق لحلّ التحدّيات الكبرى، كقضيتي كوريا الشمالية والتغيّر المناخي؛ وهو موقف يقوم على فكرة سخيفة مفادها أنّ الصين ترغب بمعالجة أيٍّ من هاتين القضيتين؛ ولكنّها لا ترغب بذلك حقًّا.

أمّا كوريا الشمالية، فلا يستطيع زعيمها كيم جونغ أون أن يتنفّس إلّا بمشيئة الحزب الشيوعي الصيني الذي يحبّ أن يجعله يتصرّف وكأنّه حاكم توتاليتاري مجنون، ليصرف الانتباه عن الأفعال القمعية التي تمارسها الحكومة الصينية. وليس في هذا القول مبالغة، إذ يُقدَّر عدد الكوريين الشماليين الذين يعملون في المصانع الصينية يوميًا بخمسين ألفًا، وهم بذلك يقومون في الحقيقة بتمويل اقتصاد غير رسمي في كوريا الشمالية. أمّا عن تصنيع كيم للصواريخ البالستية العابرة للقارّات، فثمّة سؤال منطقي يجب طرحه: من الذي زوّد بلده المفلس والخاضع للمقاطعة بالمخطّطات اللازمة لذلك؟

وأمّا على صعيد البيئة والتغيّر المناخي، فإنّ إفراط الصين في صيد الأسماك يدمّر الثروة السمكية في كلّ أنحاء العالم؛ وعندما يُلقى القبض على السفن الصينية بالجرم المشهود في المياه الأجنبية يصدر بيان لإنكار ذلك أو الدعوة لزيادة اليقظة، ثمّ تعود السفن الصينية في اليوم التالي لتمخر عباب المحيطات مجدّدًا. وفي غضون ذلك، تبقى الصين على قمّة قائمة البلدان المتسبّبة بالتلوّث، فهي تنفث من الكربون في الجوّ الكمّية الأكبر على مستوى العالم؛ ولكنّها تتهرّب من القواعد المرعية حتّى في هذا المجال، ومن الأمور العبقرية التي فعلتها الصين (أعني: عبقرية من الناحية التكتيكية) أنّها أنشأت في البلدان المجاورة (ومنها روسيا) محطّات لإنتاج الكهرباء تعمل بحرق الفحم، ثمّ مدّت خطوطًا لنقل الكهرباء إليها عبر الحدود، وبهذا يمكنها أن تدّعي تخفيضها لكمّية ما تنفثه من الكربون (بواسطة التعهيد الخارجي[1] للمشكلة عبر الحدود)، بينما تظلّ مسؤولة عن تسمّم الجوّ بالمقدار السابق، وهذا دون الحديث عن زيادة المقدار أصلًا.

إنّ مناورة الكربون تسلّط الضوء على كيفية إتقان الصين للشكل الآخر من الدبلوماسية، أي: لعبة اللفّ والدوران؛ فالدبلوماسي الصيني يركّز على الواجهة الجميلة، ولذلك تجده يصوّر مواقفه على أنّها تعين الآخرين، ويتكلّم بنغمة توحي بحسن النوايا، ويستضيف مؤتمرات وولائم باذخة مصمَّمة على نحو يعرض كرم الصين ورؤاها الخيّرة. لكنّ هذه التعاملات المصمَّمة بدقّة ليست في الغالب سوى أدوات لصرف الانتباه والتضليل والكذب على نحو يُراد منه إبعاد الشبهات وحرف الرأي العمومي. وبينما يمارس الروس جهود التفتيت لتحويل المجتمعات إلى جماعات صغيرة متخاصمة، يمارس الصينيون التشويش للتعتيم على سلوكياتهم وتغطيتها، وهو أسلوب يتناقض مع الشفافية، ولذلك تجد تحرّكاتهم السياساتية مقرونةً بالسرّية وإخفاء الدوافع إلى أن يجري توقيع الصفقة والانتهاء من إجراءاتها وتنفيذ بنودها. وهاتان فلسفتان في ممارسة النفوذ: الأولى صاخبة والثانية هادئة، لكنّهما تعملان على نحو متناغم في الواقع، حيث تؤدّي روسيا مهمّة صرف الانتباه، بينما تهرب الصين بما نهبته من الأبواب الخلفية.

وفي نهاية المطاف، إذا أخفقت الدبلوماسية ومعها المبادرات الودّية من قبيل عروض التعاقد والشروط التجارية والتعويضات وصفقات إنشاء البنى التحتية، فيمكن للصين أن تحقّق غاياتها باتّباع الأساليب القديم كالترويع والتنمّر والرشوة والتضليل المعلوماتي والابتزاز،

(1) التعهيد الخارجي: التعاقد مع طرف ثالث لأداء مهمّات متّفق عليها بين طرفين. [المترجم]

وهي تكتيكات أقرب إلى أسلوب العصابات منها إلى الدبلوماسية، لكنّ الغاية تبرّر الوسيلة (والغاية هنا: زيادة نفوذ الحزب الشيوعي الصيني في العالم، لا على الحكومات والشركات الأجنبية وحسب، بل ليشمل أيضًا وسائل الإعلام، والجماعات الدينية، والأكاديميين، وجماعات الحقوق المدنية، وليصل هذا النفوذ حتّى إلى شرائح ضئيلة جدًّا، ليضمّ مواطني الدول الأجنبية فردًا فردًا). ومن المحزن أنّ هذه الممارسات التنمّرية لا تثير استغراب أيّ أحد، فالدبلوماسيون الصينيون ومن يروّج للنفوذ الصيني يمثّلون بلدًا اعتاد على تجاهل قوانين التجارة العالمية، وقوانين الملكية، وقوانين البيئة، وقوانين الأدوية، بل يمكن القول تقريبًا بأنّها تتجاهل كلّ قانون يقف بوجهها.

يقول العقيد چياو ليانگ الذي شارك في تأليف الكتاب حول موضوع الحرب المفتوحة شارحًا الإستراتيجية التي يرتئيها: «القاعدة الأولى للحرب المفتوحة هي أنّه لا توجد أيّة قواعد، فكل شيء مباح»؛ وبقوله هذا كشف حقيقة الدبلوماسية الصينية.

ممارسة النفوذ على أصحاب النفوذ

تستخدم الصين وسيلتين لتحقيق نفوذها الدبلوماسي بهدوء: فتح باب الأسواق الصينية وتوفير الأموال. ففي الولايات المتّحدة الأمريكية طالما كانت فرصة الدخول إلى الأسواق الصينية هي الطُعم المستخدم للاقتناص عامًا بعد عام. ولقد ناقشنا في ما سبق كيف أنّ من الواضح بشدّة أنّ الصين استخدمت هذا الأمر كـ(جزرة) لاقتياد بورصة وول ستريت والقطاع الاستثماري الأمريكي نحو حلم وردي بإيرادات مستقبلية، وهذه الرؤية لا تخرج عن نطاق الخيال ما دامت الصين مصرّةً على وجوب بقاء الإيرادات على ترابها؛ وعندما تنثر الصين مبالغ ضخمة من المال في الولايات المتّحدة فإنّها تفعل ذلك من أجل الحصول على المعلومات أو التقنية أو النفوذ.

ولتحكم قبضتها على هذين السلاحين فعليًا، اختصر الجناح الدبلوماسي الصيني عمله بمهمّتين: تحديد الأشخاص النافذين، ثمّ استمالتهم. وهاتان المهمّتان التوجيهيتان لا تختلفان عن القواعد الكثيرة المتّبَعة في عمليات إعداد الجواسيس ضمن جهود الأجهزة الاستخبارية للتجسّس ومكافحة التجسّس، ممّا يكشف لنا حقيقتهما. والأهداف المثالية في نظر الحزب الشيوعي الصيني هي أصحاب النفوذ، سواء كانوا من صانعي القرار أو من مستشاريهم؛ حيث ينشط دبلوماسيو الحزب الشيوعي الصيني في أعلى المستويات الحكومية لإغواء رؤساء الدول

ورؤساء الحكومات في البلدان الأخرى، فتجد العملاء الصينيين في الولايات المتّحدة (من رجال أعمال، وصحافيين، وضبّاط، بالإضافة إلى أعضاء من كادر السفارة الصينية في واشنطن أو قنصليتها في نيويورك) يستهدفون أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ والضبّاط في عمليات ممارسة النفوذ؛ ولكنّ الوصول إلى هؤلاء الأشخاص المستهدَفين ربّما يحوجهم إلى استهداف زوجة أحد أعضاء مجلس الشيوخ، أو زوجة أحد موظّفيه، أو حتّى ابن نائب الرئيس (كما في حالة ابن جو بايدن).[1]

ويُعدّ الانخراط مع الهدف من المتطلّبات الحاسمة لعمليات ممارسة النفوذ؛ وقد يبدأ بدعوة للقاء، أو عرض لتشارك وجبة أو حضور مؤتمر، أو عرض لإطلاق مشروع مشترك؛ ثم تبدأ بالعلاقات النمو من هذه النقطة حتّى إبرام الصفقات؛ وفي بعض الأحيان تكون عمليات ممارسة النفوذ صريحة بشكل فاضح، كصفقة دعم الصندوق الاستثماري لهَنتَر بايدن بمليار دولار.

وهنالك الكثير من الأشخاص الذين يستهدفهم عملاء النفوذ الصينيون، ومنهم مثلًا: السيناتورات المئة، والبرلمانيون الـ(435)؛ وكلّ واحد من هؤلاء يهتمّ بالمال وفرص الولوج إلى الأسواق الأجنبية لأسباب متنوّعة.

السياسيون الأمريكيون يرقصون للصين في العاصمة الأمريكية

في (8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017) أصدر ستيف دَينز، السيناتور عن ولاية مونتانا، بيانًا صحافيًا أعلن فيه بفخر عن تأمينه لصفقة بين جمعية مربّي المواشي في مونتانا مع شركة جينگ دونگ (JD.com)، وهي من كبريات شركات البيع بالتجزئة في الصين، حيث وافقت الشركة على شراء ما حدّه الأدنى (200 مليون) دولار من لحوم البقر الجاهزة للتوريد خلال عدّة سنوات.

أشّرت هذه الصفقة نهاية الحظر الصيني المفروض على شراء اللحوم من مربّي المواشي الأمريكيين، والذي كان مطبّقًا منذ العام (2003). وتضمّنت الاتّفاقية أيضًا منحةً أخرى لقطاع تربية المواشي في ولاية مونتانا، وهي التعهّد بـ«السعي إلى استثمار مبلغ يصل إلى مئة مليون دولار أخرى» في بناء مصنع لإعداد اللحوم في مقاطعة بِغ سكاي التابعة للولاية. وبغضّ

(1) تولىّ جو بايدن منصب نائب الرئيس الأمريكي خلال المدّة (2009-2017). [المترجم]

النظر عن أن نصّ التعهّد لا يوجب على الشركة الصينية أن تصرف سنتًا واحدًا على المصنع المفترَض (وهذا ما لم يحصل وفقًا لما ورد في تقرير أوردته صحيفة جاينا دَيلي في تمّوز/يوليو 2018)، فإنّ من لا يفكر في الأمر مليًّا لا بدّ أنّه سيحسن الظنّ بالصفقة. وفي نهاية البيان الصحافي عدّد دَينز ثمانية عشر لقاءً وجهدًا بذلها في سبيل تحويل هذا الأمر إلى واقع، ومنها: زيارات إلى الصين، ولقاءات مع السفير الصيني، ولقاءات مع وزير الخارجية ريكس تيليرسون والممثّل التجاري للولايات المتّحدة روبرت لايتهايزر ووزير التجارة ويلبَر روس؛ وبعبارة أخرى: كان دَينز يقوم بعمله ويحاول أن يخدم سكّان مونتانا، أليس كذلك؟

ليس الأمر بهذه البساطة، فبعد أقلّ من شهر استضاف دَينز وفدًا من مشرّعي الحزب الشيوعي الصيني الذين كانوا يشرفون على («البرلمان الشعبي لمنطقة التبت الصينية ذات الحكم الذاتي»)، وكان من الواضح أنّ هذه الزيارة، مع الصور الكثيرة التي التُقِطت فيها، كان يُراد منها أن تتزامن مع حدث آخر للتغطية عليه، وهو زيارة لوبسانغ سانكاي إلى واشنطن العاصمة، حيث التقى عددًا من المشرّعين وحضر في (6 كانون الأوّل/ديسمبر) جلسة استماع للجنة البرلمانية الفرعية المختصّة بالشؤون الخارجية الآسيوية حول الاضطهاد الصيني في التبت. وكان سانكاي، الذي ينظر إليه الحزب الشيوعي الصيني كعدوّ، يسعى إلى الضغط على الصين كي تمنح الدبلوماسيين الأجانب فرصة الدخول إلى التبت على النحو الذي يتمتّع به المسؤولون الصينيون الذين يتولّون الإشراف على التبت في زيارة الولايات المتّحدة الأمريكية. وجاء في أحد أعمدة صحيفة (واشنطن بوست): «صوّرت هذه الحادثة تنامي ممارسة الصين لتجنيد السياسيين الغربيين في إضعاف النقد الموجّه للنظام، وكذلك تصميم الصين على ملاحقة معارضيها أينما ارتحلوا؛ إذ قال سانكاي [للصحيفة]: 'أينما ذهبتُ لاحقني وفد من المسؤولين الصينيين رفيعي المستوى الذين ينكرون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في التبت'، وأضاف أنّ المسؤولين الصينيين يضغطون على الحكومات في جميع أنحاء العالم كي لا تلتقي به».

وليس هنالك غير الدليل الظرفي ليدعم الادّعاء بأنّ اللقاء الذي أجراه دَينز جاء نتيجةً لاتّفاقية (تعامُل بالمثل) رسمية مع الصين؛ لكنّ علاقة (السبب والنتيجة) تبدو واضحة، فبعد أن استلم مئتي مليون دولار من الاستثمارات لولايته، ساعد الصين على إضعاف الضغط الذي يُمارَس ضدّ سيطرتها القمعية الدؤوبة اللاديمقراطية في التبت.

إسكات (صوت أمريكا)

استطاعت الصين أحيانًا أن تمارس الضغط لإسكات المعارضة حتّى في الولايات المتّحدة الأمريكية المعروفة بحبّها لحرّية التعبير؛ وحتّى عندما لم يكن الأمر يبدو سوى ضغط سياسي فإنّ المال كان يلقي ظلاله الموحشة على الأحداث. وقد علمت ساشا كونغ بهذه الحقيقة بالطريقة الصعبة في العام (2017)، حيث كانت هذه الصحافية تشغل منصب رئيس قسم البثّ بلغة الماندَرين في إذاعة (صوت أمريكا) (VOA)، ورتّبت موعدًا لإجراء مقابلة مع الملياردير الصيني كوو وينغوَي المشهور بالاسم (مايلز كووك)، وهو شخصية مثيرة للجدل، سواء على الصعيد المحلّي أو الخارجي، واكتسب أمواله من العمل في التطوير العقاري، وفي العام (2014) هرب من الصين وأصبح منتقدًا صريحًا لقيادة الحزب الشيوعي الصيني يوجّه الاتّهامات للزعماء الكبار بتفشّي الفساد وخدمة المصالح الذاتية، وذكر أسماء بعض من يتّهمهم وحظيت اتّهاماته بالرواج الإعلامي، وكانت بعضها مدعومة بأدلّة وبعضها ليست كذلك؛ وبالإضافة لذلك، طالت انتقاداته انتهاكات الحزب الشيوعي الصيني لحقوق الإنسان أيضًا. وتحوّل كوو، بفضل مزيج الثروة والمعلومات الداخلية والقصص الصادمة للانتهاكات، إلى إحدى الشخصيات الأكثر إثارة للفضول من الصينيين الناشطين خارج الحدود الصينية. وبالنظر لما سبق، كان من الطبيعي أن تتواصل كونغ مع كوو الذي كان مهتمًّا بالحديث لإذاعة (صوت أمريكا).

ومن المعروف عن إذاعة (صوت أمريكا) أنّ هذه المحطّة الإذاعية الإخبارية المموَّلة حكوميًا لا يُستمَع إليها في الداخل الأمريكي إلّا نادرًا، لكنّها اجتذبت عددًا هائلًا من المستمعين عبر العالم منذ إطلاقها في العام (1942)، وأضافت البثّ الرقمي والتلفزيوني إلى نشراتها الإذاعية التي لا تنقطع على مدار أربع وعشرين ساعة طوال أيّام الأسبوع. وهنالك ميثاق عمل من ثلاث نقاط يوجّه عمل الإذاعة، وفقًا للقانون الذي وقّعه الرئيس فورد في العام (1976)، وهي:

1. إذاعة (صوت أمريكا) ستؤدّي بشكل دائم دور مصدر للأنباء يتّصف بالموثوقية والمرجعية. وأخبار هذه الإذاعة ستكون دقيقة وموضوعية وشاملة.

2. إذاعة (صوت أمريكا) ستمثّل أمريكا، وليس قسمًا وحيدًا بعينه من المجتمع الأمريكي، وبالتالي: ستمثّل انعكاسًا متوازنًا وشاملًا للأفكار والمؤسّسات الأمريكية المهمّة.

3. إذاعة (صوت أمريكا) ستعرض سياسات الولايات المتّحدة الأمريكية بشكل واضح ومؤثّر، وستعرض أيضًا نقاشات وآراء مسؤولة حول هذه السياسات.

وعلى الرغم من المهمّة التي تدّعي الالتزام بالحقيقة والتوازن ولا شيء غيرهما، كان كوو قلقًا حول الصورة التي ستنقلها عنه المقابلة، إذ لم يكن راضيًا عن طريقة تحرير أحد التقارير الأخبارية حوله في إذاعة (BBC)، وأخبر كونغ بأنّه لن يقبل بإجراء المقابلة إلّا إذا جرى بثّها بشكل حيّ ومباشر، فردّت عليه بأن طلبت منه أن يكون طول المقابلة ثلاث ساعات، تُبَثّ الساعة الأولى مباشرة على أثير الإذاعة، أمّا الساعتان الأخريان فتُبَثّان على شبكة الإنترنت، وأصرّت على أن تقضي معه يومًا وهي تحاوره حول خلفيته حتّى تتمكّن مع أحد زملائها من المذيعين أن تضمن جودة البرنامج على صعيد تنسيق المحتوى وتوازنه. وردّ كوو بالموافقة؛ وحين أخبرت كونغ رئيسها في الإذاعة بذلك تلقّت منه التهنئة لأنّها استطاعت بذلك أن تحدث انقلابًا في طريقة العمل.

وكان المشروع المنتظَر ساعةً من البثّ المتزامن على القناة التلفزيونية الفضائية وموقع الإنترنت التابعين لإذاعة (صوت أمريكا)، تليها ساعتان من الحديث على شبكة الإنترنت، يجيب خلالهما كوو على الأسئلة المطروحة في منصّات التواصل المجتمعي، ممّا تطلّب إشراك حوالي ستّين شخصًا من العاملين في الإذاعة، وفقًا لما روته كونغ، وكان من بين هؤلاء: فريق الترويج الإعلامي، ومختصّ بمنصّات التواصل المجتمعي، ومنتجون، ومهندسو صوت، ومشغّلو كاميرات، وفنّيو إضاءة، وكادر لشؤون السفر والأمور اللوجستية. وكان لا بدّ من أن توافق كونغ على ترتيب المشروع بهذا الشكل، والسبب حسب قولها: «لأنّني لم أكن أمتلك بالتأكيد القوّة اللازمة لتنظيم كلّ هذه الأمور».

وكان من المخطّط أن تُبَثّ المقابلة بشكل حي ومباشر من شقّة كوو الفخمة التي تشغل الطابق الأخير من فندق (شِري نِذَرلاند) في الجادّة الخامسة من مدينة نيويورك، على أن تبدأ في التاسعة صباحًا من يوم (19 نيسان/أبريل 2017)، أي: في التاسعة مساءً بتوقيت الصين، والذي يصادف وقت الذروة في الصين التي تفصلها اثنتا عشرة ساعة عن توقيت نيويورك. وفي يوم الجمعة (14 نيسان/أبريل) أصدرت إذاعة (صوت أمريكا) مقطع فيديو يروّج للمقابلة الحصرية ويتباهى بأنّ كوو وعد بتقديم «فضيحة على أعلى المستويات»، وفقًا لكونغ.

ومن المهمّ أن نشير هنا إلى أنّ الحزب الشيوعي الصيني يسيطر على الإعلام الصيني،

ويمتلك معظم القنوات الإعلامية الأجنبية الناطقة بالصينية في كلّ أنحاء العالم، ممّا يجعل المعارضين من أمثال كوو يكادون يعجزون عن الحصول على أيّة فرصة للظهور على شاشات الإعلام سواء في الصين أو في القنوات المملوكة للحكومة ممّن تخاطب الصينيين في دول المهجر، من أمثال شبكة تلفزيون الصين الدولية (CGTN) التي تبثّ برامجها على خدمة تلفزيون الكابل في الولايات المتّحدة الأمريكية. ولهذا فإنّ مقابلة كوو مع إذاعة (صوت أمريكا) كانت فرصةً نادرةً للظهور على منصّة إعلامية كبيرة تتيح له مخاطبة العالم الناطق بالصينية، وذلك بينما يعمل الحزب الشيوعي الصيني باستمرار على حرمان المعارضين المؤيّدين للديمقراطية من أيّة فرصة مماثلة.

ولم يعبّر أيّ شخص من الذين عملت معهم كونغ في إذاعة (صوت أمريكا) عن قلقه من التضخيم الهائل في الترويج للمقابلة، ومن الواضح أنّهم كانوا يعلمون القيمة الصحافية للسبق الإعلامي لمقابلة كوو. وفي الإثنين التالي (أوّل يوم عمل بعد إذاعة الفيديو الترويجي) أعلنت السلطات الصينية إصدار مذكّرة اعتقال بحقّ كوو مع أنّه هرب من الصين في العام (2014)، لكنّ الحكومة الصينية تحرّكت حينها بشكل رسمي لإسكاته بسبب ظهوره المرتقب على تردّدات البثّ المستقبَلة في الصين وما قد يفعله من انتقاد الحزب الشيوعي الصيني.

وفي غضون ذلك، زار شخصان من كادر وزارة الخارجية الصينية مراسل إذاعة (صوت أمريكا) في بيجين، والذي أرسل إلى كونغ رسالة إلكترونية جاء فيها أنّ زائرَيه أخبراه بأنّ الحزب الشيوعي الصيني يعتقد بأنّ إذاعة مقابلة كوو تعني تدخّل إذاعة (صوت أمريكا) في الشؤون الداخلية ومجريات المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني. وتتذكّر كونغ ما حدث بقولها: «عندما قرأت الرسالة قلت في سرّي: 'بحقّ الجحيم، كيف يمكن لإجراء مقابلة مع رجل أعمال أن تكون تدخّلًا في مؤتمر الحزب؟'، ثمّ اتّصلت بالمكتب وقلت: 'أخبرهم أن يذهبوا إلى الجحيم. إنّني لا أعبأ بتهديدهم'».

وعبّر أحد كبار المحرّرين عن قلقه وضرورة التأكّد من توازن المقابلة، وهو اقتراح حسن النيّة لكنّه يحطّ من قدر كونغ التي تعمل صحافية منذ وقت طويل، فقالت له: «لا تقلق بهذا الشأن. إنّني أعلم كيف أكون متوازنة». وتعرّضت مكاتب إذاعة (صوت أمريكا) إلى وابل من المكالمات الهاتفية من السفارة الصينية في واشنطن، وتتذكّر كونغ ما حدث بقولها: «اتّصل بي أحد المحرّرين وسألني عن ما يجب أن نفعله، فقلت له: 'ماذا يقولون؟' فأجاب المحرّر بأنّهم يقولون: 'إذا أجروا المقابلة فسيُحدث ذلك ضررًا دائمًا في العلاقة بين الحكومة

الصينية وإذاعة (صوت أمريكا)'. فقلت له: 'أخبرهم بأنّ إذاعة (صوت أمريكا) لا تربطها علاقة بالحكومة الصينية سوى بتغطية أخبارها ونشر تقارير عنها».

وكانت الساعات الأربع والعشرون المتبقّية لبثّ المقابلة بمثابة كابوس لكونغ التي تتذكّر كيف أنّها خاضت معركة صراخ ملحمية مع ساندي سوكاوارا، نائبة مدير إذاعة (صوت أمريكا)، التي طلبت منها إلغاء المقابلة. وقام تجمّع مخيف من الرجال الصينيين بملاحقة كونغ بعد مغادرتها شقّة كوو، وفي وقت لاحق أخبرتها المنتجة التنفيذية للمقابلة أنّها رفضت طلبًا ببثّ مقابلة حيّة طولها خمس عشرة دقيقة وتحضير شريط مسجّل طوله ثلاثين دقيقة. وخلال ذلك كلّه كانت كونغ تخشى اضطرارها إلى دخول المستشفى بسبب معاناتها من ارتفاع ضغط الدم. وفي نهاية المطاف، انتهى ذلك اليوم بمكالمة هاتفية جماعية ضمّت سبعة محرّرين وإداريين من إذاعة (صوت أمريكا)، وجرت المكالمة بلغتين، ولم يقبل أيٌّ منهم بأن يكون مسؤولًا عن إصدار قرار إلغاء المقابلة، وتصف كونغ ما جرى بقولها: «كان هؤلاء جبناء إلى حدّ العجز حتّى عن التفوّه بكلمة واحدة تلغي المقابلة، بل كانوا يريدونني أن أصدر القرار بنفسي، وهذا ما لم أكن لأفعله».

وبينما كانت هذه الأحداث الدرامية تجري خلف الكواليس، كانت أماندا بينيت، مديرة إذاعة (صوت أمريكا)، تجري جولة في إفريقيا. وهنا يبرز السؤال: هل تلقّى مكتبها اتّصالات من السفارة الصينية؟ يبدو ذلك محتمَلًا لأنّ كلّ المكاتب الأخرى في الإذاعة تلقّت اتّصالات مماثلة. ويُضاف إلى ذلك أنّ بينيت، وفقًا لمصادر مطّلعة، هي صحافية مخضرمة لها اتّصالات عرَضية بالحكومة الصينية، فزوجها، دونالد كرايَم، هو الناشر السابق لصحيفة (واشنطن بوست)، يترأّس شركة (كرايَم) القابضة التي تمتلك شركة (كابلان) للخدمات التعليمية، وهذه الشركة بدورها لها فرع في الصين. وإذا أخذنا بالحسبان أنّ الصين ترسل من الطلّاب إلى الولايات المتّحدة عددًا يفوق أيّ بلد آخر في العالم، فمن المفترَض أن تشكّل فرصة لسوق ضخمة لشركة (كابلان).

وفي وقت تالٍ من منتصف الليل، وقبل بضع ساعات فقط من موعد المقابلة، ادّعت تقارير من داخل الصين بأنّ الحكومة الصينية أصدرت مذكّرة اعتقال «حمراء» تطلب من الإنتربول اعتقال كوو فورًا، وأخذت كونغ تتساءل عن ما إذا كان كوو سيظلّ متوفّرًا لإجراء المقابلة وما إذا كان فريقها قادرًا على استخدام المعدّات التي وضعها في شقّة كوو. وعندما وصلت كونغ إلى الشقّة علمت بأنّ التقارير زائفة، فلم يكن كوو قد سمع أيّ شيء عنها، ولا الإنتربول وصل

إليه طلب بهذا الشأن. وقبل دقيقتين من إجراء المقابلة تعطّلت خدمة الإنترنت في كلّ أجزاء مبنى (شِري نِذَرلاند) الفخم الذي كان يقطنه كوو. وقد أكّدت الشرطة الفدرالية (FBI) لاحقًا، وفقًا لكونغ، بأنّ المبنى تعرّض لهجوم من قرصان إلكتروني في شنغهاي. ولحسن الحظّ، كان فريق إذاعة (صوت أمريكا) يمتلك أجهزة بثّ تعمل بالبطّاريات، فمضت المقابلة في الموعد المقرّر.

استمرّ بثّ المقابلة طوال ساعة وربع، ثمّ أُلغِي البثّ بقرار من بينيت، وفقًا لكونغ؛ ثمّ تعرّضت كونغ وفريق البثّ إلى إيقاف مؤقّت عن العمل فور انتهاء البثّ، وبعد أشهر صدر قرار رسمي بفصل كونغ واثنين من فريقها. وشدّدت رسالة تلقّتها كونغ من إذاعة (صوت أمريكا) بتاريخ (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018) على أنّ «أفعالها كانت مقصودة ولا يمكن نسيانها [كذا][1] ومضرّة بسلامة الوكالة»، واتّهمتها الرسالة بتجاهل التوجيهات «الصادرة عن كبار مسؤولي الوكالة». وفي اليوم نفسه أرسلت كونغ رسالة إلكترونية إلى موظّفي إذاعة (صوت أمريكا) ذكرت فيها أن قرارات الفصل من الوظيفة جاءت بعد «أربعة تحقيقات مستقلّة خلصت جميعها إلى أنّ إيقاف المقابلة كان نتيجةً لمحاولة إدارة إذاعة (صوت أمريكا) فرض معايير صحافية متّفق عليها سابقًا. ولم تعثر التحقيقات على أيّ دليل يدعم الادّعاءات بأنّ ضغطًا من الحكومة الصينية، والذي زُعِم بأنّه كان بتوجيه من 'جواسيس' داخل إذاعة (صوت أمريكا)، هو الذي تسبّب بالإلغاء». وأضافت الرسالة: «أصدرت إدارة إذاعة (صوت أمريكا) توجيهات محدّدة لفريق المقابلة بما يلي: (1) أن لا تتجاوز مدّة المقابلة ساعة واحدة، و(2) حظر نشر أيّ ملحق للمقابلة في منصّات التواصل المجتمعي، و(3) حظر أيّ استخدام لوثائق أو موادّ لم يجرِ التثبّت منها خلال البثّ، و(4) الاستمرار بتسجيل المقابلة حتّى الوقت الضروري لإنتاج مادّة تصلح للبثّ لاحقًا بعد فحصها على النحو المناسب».

وتقول كونغ بأنّها تعلم حقيقة ما حدث لها دون شكّ، إذ تعتقد بأنّ إذاعة (صوت أمريكا) تعرّضت للإسكات والترهيب بضغط من الحكومة الصينية، وتضيف: «إنّني مقتنعة تمامًا بأنّ بينيت خضعت للنفوذ الصيني، لأنّ ممّا لا يمكن تفسيره، من الناحية المهنية، أن تتدخّل في مقابلتي بتلك الصرامة والقوّة، ولا سيّما عند العلم بأنّها هي ونائبتها لم تكن لهما أيّة فكرة حول محتوى المقابلة». وفي ما يتعلّق بالضغط الذي خضعت له بينيت، ألمحت كونغ إلى

(1) خطأ طباعي في أصل الرسالة أبرزته گونگ، ويبدو أنّ المقصود (لا يمكن التغاضي عنها). [المترجم]

المصالح الاستثمارية لزوج بينيت في الصين، وقالت: «صنع الصينيون طريقة جديدة للرشوة القانونية، إذ لا يتوجّب عليهم فيها أن يدفعوا أموالًا للعملاء، بل يكفيهم أن يمنحوهم فرصًا استثمارية».

وبغضّ النظر عن التهم المضادّة بعصيان الأوامر وممارسة ممارسة النفوذ، فإنّ هذه القصّة صادمة في حدّ ذاتها؛ حيث أقدمت وكالة الأنباء الحكومية الأولى في الولايات المتّحدة الأمريكية على حجب تغطية صحافية قامت بها الوكالة نفسها، ويبدو أنّ السبب الذي دعاها إلى ذلك هو أنّ بثّ مقابلة تحتوي انتقادًا للحكومة الصينية كان ينافي معايير العمل الصحافي على نحو ما. وعلى الرغم من أنّ إذاعة (صوت أمريكا) دأبت طوال عقود على منح فرصة للتعبير عن الرأي للأصوات المعارضة، فإنّ هذه الأصوات جرى إسكاتها عندما تعلّق الأمر بالشكوى من خصمنا الأكبر (وشريكنا التجاري الأكبر).

النفوذ يخترق أمريكا

اعتادت الصين على استهداف الأمم النامية في كلّ أنحاء العالم، من الكونغو إلى السلفادور، ومن الفيليبين إلى اليونان، بواسطة المبادرات الدبلوماسية التي تمخّضت عن ضخّ الأموال مباشرةً، والاستثمار في البنى التحتية، وغيرها من المنافع؛ لكنّ الصين لم تتجاهل الولايات المتّحدة الأمريكية إطلاقًا في خضمّ ذلك، فمنذ العام (2004) دأبت الحكومة الصينية على تمويل معاهد كونفوشيوس في الجامعات الأمريكية، والأغلبية الغالبة من هذه المراكز توفّر تعليم لغة الماندَرين[1] في هذه الجامعات على يد مدرّسين من الصين. وكثيرًا ما تقدّم هذه المعاهد برامج ثقافية وخدمات أخرى (كدروس في اللغة لطلّاب التعليم الأساسي في المدارس المحلّية)، لكنّ المكسب الرئيسي الذي تحصل عليه الجامعات من معاهد كونفوشيوس هو توفّر برنامج متين لتعليم اللغة يمكن لإداريي الجامعة أن يعهدوا بتنفيذه إلى جهة خارجية مع ضمان التنفيذ المتين وبالحدّ الأدنى من التكاليف. وتصرّ الصين، رسميًا، على أنّ معاهد كونفوشيوس هي منظّمات عمومية غير ربحية مكرّسة للترويج للغة والثقافة الصينية في البلدان الأجنبية؛ وهو ادّعاء أثبت فعاليته، إذ استمرّ فخّ الدروس اللغوية منخفضة التكلفة يشكّل نقطة قوية في الترويج لوجود هذه المعاهد، وفي العام (2017) ناف عدد معاهد

---

(1) لغة الماندَرين: هي اللغة الرسمية لجمهورية الصين الشعبية؛ وتُدعى باللغة الصينية عمومًا على الرغم من وجود لغات صينية أخرى لحوالي (29 %) من الشعب الصيني. [المترجم]

كونفوشيوس في الجامعات الأمريكية على (90) معهدًا، بالإضافة إلى أكثر من (500) معهد آخر في أنحاء العالم.

لكنّ هذا الادّعاء الرسمي ليس سوى هراء، فكلّ معهد يديره مسؤولان أحدهما تعيّنه الصين والآخر تعيّنه الجامعة، وهنالك الكثير من التقارير التي تشير إلى وجود رقابة وفقدان الحرّية الأكاديمية؛ وربّما ليس في هذه التقارير ما هو أشدّ إقلاقًا من القرار الذي اتّخذته جامعة ولاية نورث كارولاينا بإلغاء زيارة مقرّرة للدلاي لاما، الزعيم الديني والسياسي المنفي للتبت، بعد أن حذّر مدير معهد كونفوشيوس في الجامعة بأنّ هذه الحدث قد يضرّ بـ«العلاقات القوية التي كنّا نطوّرها مع الصين». وهنا يبرز السؤال: هل كان ذلك التحذير تعبيرًا عن القلق أم توجيهًا لتهديد؟ إذا حكمنا على الأمر بما حدث من إلغاء للزيارة فمن الواضح أنّ إدارة الجامعة نظرت إلى التحذير على أنّه تهديد قد يؤذي الجامعة، فرضخت للضغط.

وهنالك تقارير أخرى حول قيام معاهد كونفوشيوس بأعمال للرقابة والتلاعب؛ ومنها مثلًا تقرير جاء فيه أنّ المدير المشارك لمعهد كونفوشيوس في جامعة ألباني في نيويورك أزال ملصقات جدارية حول تايوان قبل أن يحضر رؤساؤه من وزارة التعليم الصينية. وقد ذكر تقرير للجنة فرعية في مجلس الشيوخ الأمريكي أنّ إحدى الولايات الأمريكية التي تقوم فيها معاهد كونفوشيوس بتوفير دروس في اللغة الصينية لطلّاب التعليم الأساسي شهدت إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني تحذّر من التعامل مع شركة للعروض المسرحية تربطها علاقات مع جماعة روحية ممنوعة في الصين تُعرَف بـ(فالون كونغ)، وجاء في الرسالة: «في ما يتعلّق بالمدارس التي حصلت مؤخّرًا على منح مالية لتمويل دروس من معاهد كونفوشيوس، يُرجى الانتباه إلى عدم استخدامها في حضور عروض لشركة (شين يون) أو رعايتها».

وبعد عشرة أعوام من افتتاح أوّل معاهد كونفوشيوس، والذي ضمّته جامعة ماريلاند، أصدرت الجمعية الأمريكية للأساتذة الجامعيين تقريرًا استنكرت ما يقوم به المعهد من رقابة، وحثّت الجامعات على إغلاق هذه المعاهد أو المطالبة باتّفاقيات جديدة تحمي الحرّيات الأكاديمية. وممّا جاء في التقرير: «إنّ معاهد كونفوشيوس تعمل عمل ذراع للدولة الصينية، ويُسمح لها بتجاهل الحرّيات الأكاديمية؛ إذ تقع نشاطاتها الأكاديمية تحت إشراف (هانبان)، وهي وكالة حكومية صينية يترأّسها عضو من المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني ورئيس الوزراء في جمهورية الصين الشعبية. وكلّ الاتّفاقيات التأسيسية لهذه المعاهد تحتوي فقرات سرّية وتنازلات غير مقبولة أمام الغايات والممارسات السياسية للحكومة الصينية.

وتسمح الجامعات في شمال أمريكا، تحديدًا، لمعاهد كونفوشيوس بالعمل على تعزيز أجندة للحكومة الصينية تهدف إلى تجنيد الكادر الأكاديمي والتحكّم به، واختيار المناهج الدراسية، وتقييد النقاشات».

ولقد بدأت هذه الانتقادات بالتجذّر، وشرعت بعض المؤسّسات بطرد هذه المراكز المشبعة بالدعاية الإعلامية؛ لكنّ هذا لا يكفي لجعل الجامعات الأمريكية خالية بالكامل من نفوذ الصين ورقابتها المحتمَلة، إذ تمتلك الصين أسلوبًا آخر في ممارسة النفوذ على الجامعات الأمريكية إذا دعت الحاجة.

الاختراق بواسطة أجور الدراسة

في العام (2017) كان هنالك أكثر من (350, 000) طالب صيني يدرس في الجامعات الأمريكية، وهذا يعني ما نسبته (32,5 %) من إجمالي عدد الطلّاب الأجانب في الجامعات الأمريكية (1,08 مليون). وبما أنّ متوسّط أجور الدراسة السنوية في الجامعات الحكومية يبلغ حوالي (25, 000) دولار، وفي الجامعات الخاصّة حوالي (35, 000) دولار (والرقم في تزايد)، فدعونا نفترض أنّ كلّ طالب صيني من هؤلاء يدفع (30, 000) دولار سنويًا، وهذا يعني أنّهم يضخّون أكثر من (10 مليار) دولار سنويًا في منظومة التعليم العالي الأمريكية كلّ عام. وبما أنّ هذا الرقم لا يشمل إنفاق هؤلاء على الإقامة والطعام والسفر والترفيه، فليس هنالك ما يمنع من القول بأنّ الطالب الجامعي الصيني يولّد مكاسب تبلغ (15-20 مليار) دولار كلّ عام للجامعات والنطاق الحضري المحيط بها.

وللصين مصلحة خاصّة في إرسال طلّابها إلى الولايات المتّحدة الأمريكية، فمنظومة التعليم العالي الأمريكية هي الأفضل عالميًا، بالإضافة إلى أنّ ذلك يُعَدّ جزءًا جوهريًا من سعي الصين إلى تحصيل التقنية، حيث يتواصل الدبلوماسيون وممثّلو الاستثمارات الصينيون بالطلّاب ويوجّهونهم للحصول على التقنيات النافعة. ولكن لنفترض هنا أنّ جامعة ما، كجامعة نيويورك (وهي أكثر مؤسّسات التعليم العالي الأمريكية شعبيةً عند الطلّاب الصينيين، حيث ينخرط فيها حوالي 3, 000 طالب صيني سنويًا)، وظّفت تدريسيين معارضين ومنتقدين صريحين للحكومة الصينية، فهدّدتها الصين بعدها بسحب كلّ تمويلها للطلّاب الصينيين في هذه الجامعة الخاصّة (47, 000 دولار لكلّ طالب فرضًا)، فماذا ليحدث حينذاك؟ إنّ سحب التمويل يعني ضياع (141 مليون) دولار من الإيرادات السنوية (بالإضافة إلى ملايين أخرى

على الإقامة والطعام)، وبناءً عليه، فإنّ الصين إذا اشتكت من أستاذ معارض، أو من منهاج دراسي ينتقد السياسات الصينية، فهل تظنّ أنّ هذه الشكوى ستلاقي آذانًا مصغية؟

لقد قيل لي بأنّ ذلك السيناريو المفترَض نفسه حدث فعلًا في عدد من الجامعات على امتداد أمريكا، ومنها جامعة كاليفورنيا في بيركلي، والتي ينخرط فيها ثاني أكبر تجمّع للطلّاب الصينيين في الولايات المتّحدة بعد جامعة نيويورك؛ إذ أخبرني أستاذ جامعي يعمل فيها بأنّه صادف ذات يوم القنصل الصيني العام في الحرم الجامعي، وسأله عن سبب تواجده هناك، فردّ عليه: «لا شيء»، ولكنّ الأستاذ تملّكه الفضول، فتتبّع المسؤول الصيني، ووجده يدخل إلى اجتماع للطلّاب الصينيين، وشاهده وهو يحذّرهم من أن لا ينسوا المكان الذي جاؤوا منه، ويقول لهم: «إنّنا نراقبكم، ويجب عليكم أن تحسنوا التصرّف. يجب عليكم أن تكونوا مخلصين للصين».

ربّما يبدو للبعض أنّ الترحيب بالطلّاب الصينيين في الجامعات الأمريكية، والسماح لهم بتجربة الثقافة الليبرالية التي تحتفي بحرّية التعبير والدين والسياسة (عوضًا عن أن تقمعها)، قد يشكّل الخطوة الأولى نحو خلق معارضة للحزب الشيوعي الصيني في الصين. لكنّ الواضح هو أنّ التحذيرات الصادرة من العملاء الصينيين في أمريكا (كما في الحادثة السابقة) هي من أسباب عدم إنتاج الجامعات الأمريكية لمعارضين صينيين يحبّون الديمقراطية. بل إنّ الطالب الصيني يُنصَح بأن لا يتوسّع في صداقاته مع الطلّاب الأمريكيين وأن يبقى على صلة وثيقة بالطلّاب المبتعَثين الصينيين الآخرين. وإذا أخذنا بالحسبان تعطّش الحكومة الصينية لمراقبة السلوك الفردي، فلا شكّ بعدها في أن تطلب من طلّابها المبتعَثين أن يكتبوا التقارير بعضهم ضدّ بعض. ولهذا فعوضًا عن التمتّع بحرّية الاجتماع والتعبير (وهي حقوق أمريكية جوهرية)، يعيش هؤلاء الطلّاب في رعب من الأحكام الاستبدادية لوطنهم. ومع تطبيق منظومة سجلّ الرصيد المجتمعي (منظومة صينية جديدة تمّ تطبيقها مؤخّرًا لجمع البيانات من أجل مراقبة سلوك المواطنين وإثابتهم أو معاقبتهم)، والنطاق الواسع لإمكانيات المراقبة الرقمية، يصبح من الممكن فعلًا أن تُستخدَم التصرّفات الليبرالية للطالب الصيني في الخارج ذريعةً لمعاقبة أفراد عائلته على أرض الوطن، أو حتّى قد تتسبّب في إيقاف تمويل دراسته.

والصينيون في المهاجر يشكّلون عاملًا آخر في النفوذ الصيني، إذ يُقدَّر عدد الناطقين بالصينية خارج الصين وتايوان بـ(45 مليون) نسمة، وهؤلاء يرتبطون بجذورهم في الصين، ويسعى الحزب الشيوعي الصيني باستمرار إلى التواصل مع هؤلاء بكلّ أنواع السبل. وتنظر

الحكومة الصينية إلى الصينيين في المهاجر على أنّهم شبكة غير رسمية مقتدرة تلتزم بقيم الأسرة والأسلاف والهوية والأمّة، ممّا يجعلهم أدوات قوية للتلاعب يستخدمها الحزب الشيوعي الصيني في تفعيل ما يدعوه («الجباة اللاتقليديون»)، أي: الصينيون المولودون في الخارج وأصبحوا ذخيرة دبلوماسية أو استخباراتية، حيث يتحرّض هؤلاء على العمل لصالح الحزب (بتوفير المعلومات، أو سرقة الأسرار، أو حضور التجمّعات، أو كتابة الرسائل) بفعل منطق الربح المتبادل لدى مشغّليهم الحزبيين. ولهذا المنطق جانبان في الوقت نفسه، فهو يقوم على استغلال مشاعر الفخر والوطنية لدى الأمّة الصينية من جهة، ويستخدم من جهة أخرى فكرةً مفادها أنّ («الجابي») يمكنه أن يعين نفسه عندما يصبح وطنيًا ويعين «الوطن الأمّ» وربّما يقبل مبلغًا من المال في مقابل ذلك.

عندما كنتُ أعمل ملحقًا عسكريًا بالسفارة الأمريكية في بيجين، سافرُت رفقةَ أعضاء في جيش التحرير الصيني لحضور مؤتمر في مدينة ميامي الأمريكية، وفي اليوم التالي استقلّ الوفد الطائرة إلى نيويورك، وجلس في مقدّمتها، أمّا أنا فجلست في المؤخّرة محاطًا بعدد من الأمريكيين الناطقين بالصينية، وبدا جلسائي وكأنّهم تعرّضوا للضرب، وذلك بسبب منظر الضمادات والسحجات والعيون المتورّمة، فاستفسرتُ منهم بالصينية عن ما حدث، فقالوا لي بأنّهم كانوا أعضاء في (فالون كونغ) وأنّهم كانوا يعترضون على وجود جيش التحرير الصيني والرئيس شي لكنّهم تعرّضوا للهجوم والضرب على يد عدد غفير من الصينيين.

هذا التكتيك يُستخدَم كلّما جاء مسؤول في الحزب الشيوعي الصيني إلى الولايات المتّحدة الأمريكية وأوشك على مواجهة تظاهرات، حيث يُوجَّه نداء إلى كلّ الصينيين في المنطقة من أجل التجمّع وإبداء التأييد، بالإضافة إلى غاية أخرى، وهي قمع المعارضين جسديًا، حيث يحيط الصينيون بالمعارض من كلّ مكان، ويحجبونه عن عيون المارّة، ثمّ يشبعونه ضربًا.

وهكذا، ترفض الصين حرّية التعبير مرّة أخرى، ولكنّها تفعل ذلك في هذه الحالة على التراب الأمريكي، وفي الوقت الراهن.

الفصل الثامن

سرقة الملكية الفكرية

تنكبّ الصين، بكلّ معنى الكلمة، على اكتساب المعرفة العلمية، ويُعتبَر هذا الانكباب هوسًا وطنيًا منذ عقود، إذ كان اكتساب التقنية من الأمور المهمّة عند ماو الذي جعل جيشه يكتسب كلّ ما بوسعه من المعارف السوفييتية، ثمّ ازدادت هذه الأهمّية في عهد دينغ الذي بدأ باستخدام أسلوب إرسال الطلّاب إلى الغرب بأعداد غفيرة لإضفاء الطابع الرسمي على نقل المعرفة الأكاديمية. وفي الكتاب التوجيهي (الحرب المفتوحة) أعطى مؤلّفوه العسكريون أولوية هائلة للسيطرة على التقنية، إذ تشكّل في نظرهم، بتضافرها مع التمويل، المحرّك الرئيسي لعمليات ممارسة النفوذ. ووصل التركيز على التقنية في عهد الرئيس شي إلى مستوًى غير مسبوق في العام (2015) بخطّة صناعية عشرية حملت الشعار (صُنِع في الصين 2025). وقد جاء في البيان الصادر عن مجلس الدولة الصيني أنّ الخطة تنظر لما هو أبعد من العام (2025)، وتكتب «إستراتيجية لتحويل الصين إلى قوّة صناعي طليعية بحلول العام 2049».

وهنا يبرز السؤال: لماذا العام (2049) دون غيره؟ والجواب: لأنّ هذا العام سيشهد الذكرى السنوية المئة لإقامة جمهورية الصين الشعبية، بالإضافة إلى أنّ العامين (2025) و(2049) لهما وقع جيّد على الأذن. ومع ذلك، فإنّ الصين وصلت فعليًا إلى مستوًى لافت من النجاح في مجال التقنيات المتطوّرة، فهي الدولة الأولى عالميًا في المراقبة، وقد وصل العدد التقريبي لكاميرات المراقبة فيها إلى مليار، وذلك لمراقبة سلوك المواطنين، بالإضافة إلى ريادتها في مجال التعرّف على الوجوه باستخدام الذكاء الاصطناعي. وفي الصين أيضًا أسرع حاسوب خارق، وأقوى نفق رياح لاختبار السرعات الفرط-صوتية، وأوّل منظومة اتّصالات بالأقمار الاصطناعية تعمل بالتشفير الكمّي.

والصين تتبوّأ طليعة الدول الصناعية حاليًا، إذ تخطّت الولايات المتّحدة الأمريكية في

هذا المجال منذ العام (2010)؛ وهذا الواقع يجعلنا ننظر إلى بيان (صُنِع في الصين)، وما ورد فيه من التركيز على التحوّل إلى «قوّة صناعية طليعية» خلال ثلاثين عامًا، على أنّه نصٌّ غريب وخادع على نحو ما؛ حيث تورد الخطّة قائمة من الأولويات التي تركّز على البحث وتخطّط لتحقيق النمو، وهي: تطوير الابتكار الصناعي، ودمج التقنية والصناعة، وتقوية الأساس الصناعي، ورعاية الماركات الصينية، وفرض الصناعة الخضراء، وتعزيز الصناعة الموجّهة نحو الخدمات. وفي الخطّة أيضًا قائمة ثانية لـ(«القطاعات الرئيسية») تكشف بوضوح شديد عن أنّ هذه الخطّة لا تتعلّق بتحسين الظروف على مستوى المصنع، بل بتطوير تحسّن على مستوى التقنيات المتقدّمة؛ وهذه (القطاعات الرئيسية) هي:

1. تقنية معلومات جديدة.
2. روبوتات وأدوات متطوّرة رقمية التحكّم.
3. معدّات للطيران الجوفضائي.
4. معدّات هندسية وسفن متطوّرة للإبحار في المحيطات.
5. معدّات متطوّرة للنقل بالسكك الحديدية.
6. سيّارات موفّرة للطاقة وسيّارات تعمل بطاقة جديدة.
7. معدّات كهربائية.
8. آلات زراعية.
9. موادّ جديدة، كالبوليمرات.
10. الطبّ الحيوي، والمعدّات الطبّية المتطوّرة.

وإنّ التحكّم بتصميم وتصنيع هذه القطاعات ما هو إلّا وسيلة لخدمة غايةٍ محدّدة، فهي الخطوة الأولى لاحتواء الشركات في كلّ أنحاء العالم و/أو الهيمنة عليها، وما إن تتحقّق هذه الغاية (بأن تصبح الصين قائدة السوق في الآلات الزراعية والمعدّات الطبّية، مثلًا، وأن تمتلك سفن الشحن المتطوّرة والموانئ التي تتّجه إليها هذه السفن) حتّى تكرّس أذرع نفوذها الاقتصادي لتمكينها من ضمان سيطرتها الجيوسياسية على بقاع واسعة من العالم.

قد يبدو المشهد السابق «شيطانيًا»، وقد يبدو وكأنّه مقتبَس من رواية خيال علمي تحكي

مستقبلًا أسود، بل إنّه قد يبدو غير قابل للتصديق لأنّ المرء قد يتساءل في الحقيقة: ما هذا المجتمع الذي يضع لنفسه رؤية مستقبلية تبتغي تحقيق هذا النوع من السيطرة الشاملة التي لا تستثني أيّ شيء؟

والجواب على هذا التساؤل: هذه هي الخطّة حقًّا.

ولتنفيذ هذه الخطّة وضعت الصين نصب عينيها، وقبل أيّ شيء آخر، التمكّن من نقل التقنيات؛ فجعلت الصينيين بأكملهم يعملون جواسيس لديها، وفي (28 يونيو/حزيران 2017) أصدر الحزب الشيوعي الصيني قانون الاستخبارات الوطنية بصلاحيات واسعة، إذ يمنح الحكومة سلطات واسعة إلى حدٍّ غير معقول لمراقبة الشعب بأكمله، وتشمل سلطاته الشركات والمنظّمات الوطنية والأجنبية داخل الحدود الصينية، ويمنح ضبّاط الاستخبارات حقّ تكليف الأفراد والشركات بالأعمال التجسّسية، وفقًا لما ورد في المادّة (14) التي تحوّل الجميع إلى جواسيس: «يمكن لأجهزة العمل الاستخباراتي الوطنية، عند أدائها لعملها الاستخباراتي وفقًا للقانون، أن تطلب من الجهات المعنية، من مؤسّسات ومنظّمات ومواطنين، تقديم ما يلزم من الدعم والمساعدة والتعاون». وهذا تطوّر مهمّ جدًّا، وهو يضفي الطابع الرسمي والغطاء القانوني على مقاربة («مهما كان الثمن») اللاأخلاقية في تحصيل التقنية، فبالتأسيس لـ(«حقّ») الحزب الشيوعي الصيني بـ(«الطلب») من المواطنين الصينيين أن ينضمّوا إلى («العمل الاستخباراتي») كما ترتئيه الحكومة يكون الحزب بذلك قد خوّل كلّ مواطن بالحصول على المخطّطات والبيانات والملكية الفكرية (وكلّ شيء في الحقيقة) أينما كانت ومن أيٍّ كانت. وهنا أيضًا يُرجَّح استخدام الصين لمنظومة (سجلّ الرصيد المجتمعي) المطبّقة حديثًا، وذلك لتزويد الحزب بذراع جديدة (عند الحاجة) لتحفيز المواطنين على الامتثال للطلبات الاستخباراتية والتعرّض للعواقب في حال رفضهم. وتخيّلْ معي هنا موظّفًا صينيًا يعمل بشركة أجنبية في بيجين يُطلَب منه التجسّس على رؤسائه في العمل ويُخبَر بأنّ طفله لن يُقبَل في مدرسةٍ معيّنة إلّا إذا سلمّ البيانات المطلوبة، فهل سيرى حينها في هذه الصفقة ما يضرّه؟ لا، لأنّها صفقة يخرج منها كلا الفريقين رابحًا.

ومن الأعمال الاستخباراتية ما يتّصف بأنّه غير ضارّ نسبيًا؛ إذ يعمل في وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) مئات المحلّلين الذين يشبهون أساتذة الاقتصاد في الجامعات أكثر ممّا يشبهون (جيمس بوند)، وهؤلاء يتتبّعون ويدرسون الأحداث والاقتصادات والشخصيات السياسية؛ لكنّ (CIA) ومحلّليها لا يعملون، عمومًا، في مجال سرقة أسرار الشركات (مثلًا:

سرقة أسرار شركة هواوي الصينية وتسليمها إلى شركة AT&T الأمريكية). وبما أنّ الحزب الشيوعي الصيني أصبح يدّعي أساسًا الصلاحية القانونية لتجنيد الشركات والموظّفين (فعليًا) في الحصول على التقنية فليس من المبالغة أبدًا القول بأنّ كلّ الصينيين أصبح من الممكن اعتبارهم جواسيس محتمَلين.

ومن المثير للسخرية أنّ الحكومة الصينية بدأت في (15 آذار/مارس 2019) بتحسين نبرة تصريحاتها ولمّا يمضِ عام على حصول الحزب الشيوعي الصيني على حقّ تحويل جميع المواطنين إلى جواسيس. ومن الواضح أنّ هذا التحوّل جاء بعد رسوم الاستيراد التي أقرّتها الولايات المتّحدة الأمريكية، وهي إجراء طال انتظاره بعد أعوام من السلوك الافتراسي الصيني والتجارة الحرّة الانتقائية أحادية الجانب؛ حيث أعلن لي كه تشيانغ، رئيس الوزراء الصيني والرجل الثاني في الحزب الشيوعي الصيني، إصدار قانون لحماية الشركات الأجنبية، وقال بأنّ هذا القانون (والذي لم يُنشَر علنًا) حظر النقل الإجباري للتقنية و«تدخّل» الحكومة بشكل غير قانوني في عمل الاستثمارات الأجنبية. ويمكن القول نظريًا بأنّ القانون الجديد سيفرض عقوبات جنائية على من يشارك معلومات حسّاسة تخصّ الشركات الأجنبية، ممّا قد يشكّل رادعًا ضدّ التقليد وسرقة الملكية الفكرية؛ واعتبر لي هذا التحرّك جزءًا من قيام الصين أخيرًا بفتح الاقتصاد واللعب بطريقة منصفة، وقال: «إذا كان الحديث عن إجراءات الانفتاح فلا شكّ في أنّنا نحترمها».

إنّ ما قاله لي يجب التعامل معه بجبال من الشكّ والريبة، إذ سبق للصين أن قطعت وعودًا فارغة بالتغيير، وكما صرّح أحد رجال الأعمال لوكالة رويترز للأنباء: «هل يوجد مدّع عام في الصين يجرؤ على أن يقاضي مسؤولًا في الحزب الشيوعي الصيني؟»، والجواب: لا يوجد أيّ مدّع عام يجرؤ على ذلك ما دام حكم القانون لم يتجذّر في الصين؛ والسبيل الوحيد لمقاضاة أيّ عضو في الحزب وإصدار حكم قانوني ضدّه بتهمة سرقة الملكية الفكرية أو تقليد السلع هي أن يكون لدى المدّعي العام أوامر بالتحرّك في هذا الشأن من شي أو لي أو أحد كبار مسؤولي الحزب الآخرين؛ فالواقع القانوني في الصين يضعف، في الواقع، أيّة إمكانية لتطبيق العدالة بشكل حقيقي لصالح الشركات الأجنبية، إذ أخبرني أحد رجال الأعمال الأمريكيين ممّن انخرطوا في إجراءات قضائية في بيجين بأنّ المحامين الصينيين مطالَبون بتأدية قسم الولاء للحزب الشيوعي الصيني، وقال: «المحامي الذي استعنتُ به كان ولاؤه للحزب قبل أن يكون لي، مع أنّني أدفع أجره».

ولتوضيح ترسّخ ممارسة الحزب الشيوعي الصيني لاكتساب التقنية، وعجز الشركات الأجنبية جوهريًا عن حماية ما لها في الصين من ملكية فكرية وممتلكات وحقوق قانونية، سأعرض في ما يلي نموذجًا يكشف كيف يمكن للحزب الشيوعي الصيني أن يأمر بالقضاء التامّ على شركة أجنبية (وهذا ما فعله)، وهو نموذج يعرض أيضًا كيف يمكن تحدّي الحزب في لعبته اللاأخلاقية نفسها.

مهزلة شركة تانغ

في العام (1995) قام المستثمر الريادي المغامر باتريك جَنَفين (Patrick Jenevein) بزيارته الأولى إلى الصين، وكان في ذلك الوقت يشغل منصب المدير التنفيذي في شركة نولان غروب (Nolan Group) التي كان عملها الأساسي تأسيس عدد من المشروعات في قطاع الطاقة، ومنها: شركة لمعالجة الغاز الطبيعي. ولفتت خبرة الشركة في الاستثمار الأقصى للغاز الطبيعي انتباه شركة النفط الوطنية الصينية، ودُعي جَنَفين لزيارة مقاطعة شينجيانغ، وهي منطقة غنية بموارد الطاقة في شمال غرب الصين. وفي العام (1996) أسّس جَنَفيف شركة تانغ إنرجي غروب (Tang Energy Group) وبدأ بالعمل في شينجيانغ، وسرعان ما انتقلت الشركة من معالجة الغاز الطبيعي إلى توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي وقودًا، واستند هذا التحوّل إلى الخبرة الشخصية التي يحملها جَنَفين، والذي يقول عن ما حصل حينها: «كنّا نجني في الولايات المتّحدة من العمل في هذا المجال أكثر ممّا نجنيه من أيّ عمل آخر».

وأدّى هذا التغيّر في تركيز الجهود إلى علاقة جديدة، فمحطّات التوليد الكبيرة العاملة بالغاز تستخدم محرّكات نفّاثة لتوليد الكهرباء، وما إن أوصلت شركة تانغ أحد محرّكاتها النفّاثة إلى الصين حتّى وجدت نفسها تعمل مع أكبر شركة للمقاولات العسكرية في الصين، وهي شركة صناعات الطيران الصينية (AVIC) التي كانت متحمّسة للتعلّم من خبرة تانغ. وبدأت شركة (AVIC)، وهي شركة عملاقة يعمل فيها نصف مليون موظّف وتتفرّع عنها (140) شركة فرعية، بالعمل مع شركة (تانغ) على تحسين انسيابية الهواء في شفرات مروحات التوربينات الريحية، وأطلقت الشركتان مشروعًا مشتركًا دُعِي شركة أچ. تي بلَيد (HT Blade) في العام (2001) لصناعة مروحات للتوربينات، ويقول جَنَفين حول هذا المشروع: «قمنا بتطويره من الصفر حتّى احتلّت المرتبة الثانية بين كبرى شركات صناعة شفرات المروحات في العالم».

واجتذبت شركة (HT) انتباه شركة (كلاينر بيركينز)، وهي من كبرى شركات الرأسمال المغامر في (سيليكون فالي)، وبدأ الشركاء يتناقشون حول طرح الشركة للاكتتاب العامّ في العام (2009) بقيمة قُدِّرت بـ(1,8 مليار) دولار، وكانت شركة (تانغ) تمتلك ربع الأسهم، وهذا كان يعني أنّها تتوقّع الحصول على (450 مليون) دولار في يوم الاكتتاب. وفي غضون ذلك، قرّر جَنَفين أن يبدأ شركة في الولايات المتّحدة الأمريكية لبيع شفرات المروحات لشركات عالمية تعمل في مجال التوربينات، من أمثال: (GE) ونوردكس وغيرها. وعندما طلبت شركة (AVIC) أن تكون جزءًا من الشركة الناشئة، رفض جَنَفين الطلب قائلًا: «لا يمكنكم ذلك، إذ لستم معتادين على العملية التجارية الأمريكية؛ فهي سريعة جدًّا، ولا يمكن لشركة حكومية أن تجاريها؛ والقوانين الأمريكية تختلف كثيرًا عن ما اعتدتم عليه، ولا يمكنكم الانتفاع من الخصم الضريبي الاستثماري. ولذلك نقدّر رغبتكم بالعمل معنا، ونعتبر ذلك ثناءً علينا. ولكن لا يمكنكم ذلك»، وعندها عرضت شركة (AVIC) دفع (600 مليون) دولار، فتحوّلت (لا) إلى (نعم).

وفي العام (2009) قام فرع لشركة (AVIC) في الولايات المتّحدة الأمريكية بتوقيع الأوراق اللازمة لتزويد شركة (تانغ) بمبلغ أوّلي مقداره (300 مليون) دولار للمشروع المشترك الجديد الذي حمل الاسم (سورينغ ويند إنريجي)، وذلك بحضور وزير التجارة الصيني چين ديمينگ الذي كان يزور مدينة شيكاغو الأمريكية. لكنّ الخطّة أُصيبت بالجمود بعد أن كان من المنتظَر أن يُستخدَم التمويل الذي قدّمته شركة (AVIC) في إنشاء مزارع رياح على امتداد الولايات المتّحدة، ومصنع شفرات للتوربينات في ولاية تكساس يوظّف ما يصل إلى ألف عامل. ويعزو جَنَفين جزءًا من أسباب هذا الجمود إلى صراع على السلطة في الحزب الشيوعي الصيني بين شي جينبينغ وبو شيلاي وزير التجارة السابق الذي انتهى به المطاف إلى تجريده من عضوية الحزب بعد تورّطه بفضائح كثيرة على المستويات العليا للدولة.

وبما أنّ شركة (AVIC) تمتلكها الحكومة بالكامل، فلا شكّ في أنّ أعضاء الحزب الذين ينتظرون انقشاع غبار الصراع عن المنتصر تسبّبوا بشلل من المرجّح أنّه أثّر على عملية صناعة القرار في الشركة؛ ولكن يبدو من الممكن، أيضًا، أنّ الشركة ماطلت لكسب الوقت بينما كانت تعدّ خطّة بديلة، وهو ما حدث في النهاية؛ فعوضًا عن الانضمام إلى المشروع الجديد لشركة (تانغ)، أطلقت شركة (AVIC) العملاقة في صناعات الطيران مشروعًا فرعيًا ينافس مشروع (تانغ)، «ثمّ وظّفوا مديرنا العام، وحوّلوا تمويل الخصم الضريبي الخاصّ بنا

لصالحهم، وسرقوا المشروعات»، وفقًا لجَنَفين. ولم يتوقّف الهجوم على (تانغ) عند هذا الحدّ، بل أصبحت شركة (HT)، المشروع المشترك بين (تانغ) و(AVIC)، هدفًا في هذه المعركة أيضًا، إذ يقول جَنَفين بأنّ خطط الاكتتاب العامّ الأوّلي توقّفت فجأةً، ووزّعت (لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة التابعة لمجلس الدولة الصينية)، ومن طرف واحد، الأصول النقدية لشركة (HT) على (مصنع باودينغ هواينغ لإنتاج المروحات). وقامت اللجنة أيضًا بتعيين شركتين تملكهما الدولة (سينوما، وجونكفو) للاستحواذ على حصّة (HT) في السوق.

ويرى جَنَفين بأنّ الشركات التي تديرها الدولة في الصين نهبت أمواله بطرائق متنوّعة، على الرغم من أنّ شركة (تانغ) حسّنت قدرة الصين على معالجة الغاز الطبيعي بكفاءة أكبر، وطوّرت مولّدات لإنتاج الكهرباء تعمل بالغاز، وكانت لها ابتكارات غير مسبوقة في سوقي الطيران والطاقة المتجدّدة من خلال تحسين انسياب الهواء في المروحات؛ فلقد أقدمت شركة (AVIC) و(لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة التابعة لمجلس الدولة الصينية) على السرقة الفعلية للتقنيات، والبنية التحتية الصناعية التي أقامتها (تانغ)، وفريقي التسويق والمبيعات، والأرباح؛ ثمّ قدمتا إلى الولايات المتّحدة ومعهما خطط للسيطرة على السوق الجديد الذي كان جَنَفين يستهدفه.

ويجب القول بأنّ هنالك تحدّيات تقف بوجه من يريد تلخيص التصرّفات التي أمر بها الحزب الشيوعي الصيني ضدّ شركة (تانغ)؛ فعندما كنتُ أستمع إلى قصّة جَنَفين اعتقدتُ أولًا بأنّ شركة (AVIC) أعادت تعريف مصطلح («الاستحواذ العدائي») بشكل جوهري، ثمّ أدركتُ أنّ هذا المصطلح لا يعبّر عن ما حدث بصدق، لأنّ الواقعة غير مسبوقة، وما حدث ليس سوى اختطاف صناعي شامل وسافر لشركتين تصل قيمتهما إلى المليارات.

وليس من الغريب أن ترتكب الصين هذا الفعل بحقّ شركاتها، فهي دولة توتاليتارية في نهاية المطاف، والحزب الشيوعي الصيني هو المالك النهائي لكلّ شيء ضمن حدود الصين: كلّ تغريدة، وكلّ يوان، وكلّ مصنع، وكلّ شركة؛ لكنّ الغريب هو أن ترتكب الصين هذا الفعل بحقّ شركة عالمية وشريك تقني، فالأمر هنا ينافي المنطق، إذ: هل ستقوم بعدها أيّة شركة أجنبية بالعمل مع الصين؟

ولقد سألتُ جَنَفين عن ما قد يقوله لأيّة شركة صينية تفكّر بالعمل في الصين أو

بالدخول في اتّفاقية لإقامة مشروع مشترك مع شركة صينية، فأجاب: «عليك أن تعلم ما الذي يتوجّب حمايته، ثم قم بحمايته بكلّ حرص ومن كل زاوية متاحة. وقم بالموازنة المتبصّرة بين تصوّرات ووقائع الفرص السوقية وبين الخطر المحتمَل على الأمد البعيد من تحوّل شريكك في المشروع المشترك إلى منافسٍ توفّر له حكومته أدوات 'إعادة التوازن' مع اتّفاقية لمشروع مشترك دون معرفتك وحمايته عند اكتشافك لذلك». وعندما ذكرتُ لجَنَفين ملاحظتي بأنّ هذا الترتيب يبدو أنّه يعرّض المستثمر الأجنبي لدرجة عالية من المخاطر ولضمانات معدومة في ما يتعلّق بالإيرادات، أفادني بعظة مختصرة: «المخاطر تعني 'لايقينية النتيجة'، والربح المحتمَل أو الخسارة المرافقة لنطاق من النتائج هو ما يبرّر المخاطرة بالتأكيد»، وأضاف وهو يقول بعقليته الاستثمارية: «المخاطرة تتضمّن عدم القيام بأيّ شيء»، ثمّ أعاد التركيز على الصين بقوله: «تنشأ المخاطرة من قيادة الحزب الشيوعي الصيني نفسها أكثر من أيّ عامل آخر. ورياح السياسة تتغيّر وجهتها في الصين دائمًا. ونحن نواجه اليوم إحدى أشدّ الرياح المعاكسة لجهة إبحار المستثمرين، لكنّ الرياح المواتية لهم ستهبّ مرّة أخرى».

عندما تستمع إلى جَنَفين وهو يتذكّر محنته بدقّة وحذر، يرويها موجزةً باللهجة التكساسية، سيتّضح لك أنّه رجل متضلّع في المهارات التحليلية؛ فهو عضو في (مجلس العلاقات الخارجية) وأمضى عشرين عامًا في عالم الاستثمار الصيني، ممّا يجعله خبيرًا متمرّسًا في تكتيكات الحزب الشيوعي الصيني. وفي الواقع، لا يوجد سوى قلّة ممّن خبروا بأنفسهم ما تحمّلته شركة (تانغ) من هجوم مدعوم حكوميًا. وقد بدأ جَنَفين بالعمل مع محاميه للطعن في السرقة التي ارتكبت فيها شركة (AVIC) استحواذًا أحادي الجانب. وفي النهاية أطلقت شركة (تانغ) رصاصة انتقام في العام (2014)، حيث بدأت إجراءات تسوية النزاع ضدّ شركة (AVIC) لدى لجنة تحكيمية؛ ولقد توقّع جَنَفين أن يخوض معركة، وهذا ما حصل بالفعل. لكنّ العام التالي شهد إصدار اللجنة قرارًا يقضي بتعويض مقداره (70 مليون) دولار، وبعد ذلك بثلاثة أعوام ربحت شركة (تانغ) قرارًا يؤكّد على هذا التعويض من محكمة فدرالية أمريكية لإحدى المقاطعات، وطعنت شركة (AVIC) بالحكم، والقضية الآن تحت نظر الدائرة الخامسة لمحكمة الاستئناف؛ وإذا جرى تأييد الحكم الأصلي فيبدو أنّه سيكون من المرجّح حينها أن تلتمس شركة (AVIC) من المحكمة العليا أن تنظر في القضية.

الحرب القانونية الصينية

كشفت الرحلة القانونية التي قطعها جَنَفين السبل التي تستخدمها الشركات الصينية لمحاولة استغلال القانون الأمريكي؛ فما يحصل في الحقيقة هو: حرب قانونية، وهذه الحرب تعتمد على (قانون الحصانات السيادية الأجنبية)، وجيش من المحامين، والتكاليف المهلكة للتقاضي، والمتاهة الضبابية الصينية لحقوق الملكية، والممارسات المحاسبية الزائفة للتحايل على الشركات وتجنّب المقاضاة.

وأوّل ما تفعله الشركات الصينية، بطبعها، هو أن تحاول توظيف (قانون الحصانات السيادية الأجنبية) لحماية نفسها من الشركات الأمريكية؛ وعلى هذا الأساس، ادّعى محامو شركة (AVIC)، كما هو متوقّع، بأنّ الشركة تملكها الدولة الصينية، ممّا يجعلها تمتلك الحصانة ضدّ المقاضاة في الولايات المتّحدة. وكان محامو جَنَفين قد توقّعوا هذا الدفاع مسبقًا، فأبطلوا مفعوله بإثبات أنّ القضية متجذّرة في عقد تجاري وأنّ العقد نفسه يقول بأنّ الاتّفاقية تجارية. وبغضّ النظر عن مسألة الملكية، تمحور جوهر الحالة حول التوصّل إلى تقييم للعقد التجاري.

وعلى الرغم من أنّ جَنَفين ليس محاميًا، فإنّه يقول بأنّ الشركات الأمريكية العاملة في الصين يمكنها مساعدة نفسها بتعريف أيّ عقد عمل على أنّه عقد تجاري، فالقيام بهذا مسبقًا يوفّر المال والوقت؛ وحتّى إن كانت الشركة تفتقر إلى المهارات اللغوية الصينية اللازمة فإنّ الإثبات بأنّ القضية نزاع حول عقد تجاري يُعتبَر طريقة مثبتة ومجدية لتقويض ادّعاءات الحصانة. ويشرح جَنَفين هذه الطريقة بقوله: «يمكنك عندها أن تذهب إلى القاضي، أو المحلّفين، أو اللجنة التحكيمية، وتقول: 'انظروا. ها هو العقد. إنّه تجاري تمامًا. أيّها القاضي، أيّها المحكّم، يمكنك أن تتأكّد من أنّ هذا العقد تجاري حقًّا'. ومن الأمور العظيمة في القانون الأمريكي أنّ منظومته تحاول، عمومًا، الوصول إلى الجواب الصحيح».

ولكنّ الحرب القانونية الصينية تحتوي عنصرًا حاسمًا آخر، وهو تأخير الوصول إلى الجواب الصحيح؛ فالشركات الصينية يموّلها الحزب الشيوعي الصيني، وتقف خلفها خزانة الدولة الصينية بأكملها، وإذا وضعت في طريق خصمها عقبة أو حاجزًا (أي: كلّ التماس، أو ادّعاء مضادّ، أو طلب ملفّات) فإنّ هذه العقبة أو الحاجز ستكون على نحو يستنزف موارد الخصم. وهذه هي الإستراتيجية الرئيسية للشركات الصينية: إصابة الخصم بنزيف نقدي بسبب نفقات التقاضي حتّى يصل إلى نقطة لا يعود بعدها قادرًا على تحمّل تكاليف الاستمرار في المعركة.

عندما حصل جَنَفين وشركة (تانغ) على تعويض مقداره (70 مليون) دولار، رفع محامو شركة (AVIC) دعويين ضدّه، إحداهما في ديلاوير والأخرى في كاليفورنيا، لمطالبته بـ(70 مليون) دولار لكلّ من الدعويين، في محاولة «لقلب الانتصار رأسًا على عقب بواسطة التقاضي الإضافي»، وفقًا لجَنَفين الذي كان من حسن حظّه أنّ قضية (تانغ) اجتذبت مستثمرين قدّموا له الدعم مقابل حصّة من التعويضات، فاستطاع أن يقف بوجه موارد خصومه التي لا تنضب.

ومن المثير للاهتمام أنّ هنالك أمرًا آخر يدفع الشركات الصينية نحو الانخراط في الحرب القانونية، وهو يتعلّق بالسياسات الحزبية في بيجين، وفقًا لجَنَفين؛ لكنّ فكّ شيفرة الحوافز والقرارات على مستوى النخبة الحزبية يشبه الدخول في دوّامة لا قرار لها، فـ«الصين، أو الحزب الشيوعي الصيني، لا تتّخذ قراراتها بناءً على النتائج الرأسمالية وحسب، بل تتّخذ قرارات معيّنة بناءً على النتائج السياسية. ولهذا تكون النتيجة السياسية أهمّ عندهم من التكاليف المالية للتقاضي، فهم لا يعبؤون بحجم المبلغ الذي ينفقونه ما دام يمكنهم بذلك أن يحموا المناصب السياسية لمن يرغبون بحمايتهم، أو ما دام يمكنهم بذلك أن يحطّموا المناصب السياسية لمن يرغبون باقتلاعهم». وبالاستناد إلى هذا المنظور لا تبقى الدعوى القضائية مجرّد صراع قانوني، بل تتحوّل أيضًا إلى امتداد للتسابق السياسي في بيجين، حيث يمكن لأعضاء الحزب أن يحصلوا على الثناء، أو أن يوجّهوا اللوم، اعتمادًا على نتيجة المحاكمة.

وفي غضون ذلك، استطاع جَنَفين أن يحرز في قاعة المحكمة انتصارًا إستراتيجيًا حاسمًا آخر، ووصف ما حدث بقوله: «لقد اخترقنا حجاب الشركة»، حيث تمكّن فريقه القانوني من «استخدام نظرية (الشخصية القانونية الأخرى) كسلاح» (أي: الفكرة القائلة بإمكانية استخدام الشركة في توفير درع قانوني يحمي الشخص أو الكيان الذي يتحكّم بالعملية حقًّا)، فأثبت فريق شركة (تانغ) «كيف أنّ الوحدة الفرعية التي تصرّفت بجرأة كانت ترتبط بالوحدة الرئيسية في شركة (AVIC) التي كانت ملتزمة أمامنا، وتتبّعنا هذين التغيّرين في الأوامر وصولًا إلى مراكز القيادة العليا في الصين»؛ وتسبّب إثبات هذه العلاقة بإبطال ادّعاء شركة (AVIC) بعدم مسؤوليتها عن التصرّفات التي ألحقت الضرر بشركة (تانغ).

لكنّ شركة (تانغ) خسرت معركة قانونية في مجال الدليل والحصول عليه، حيث لم تتمكّن من تحديد أنواع الوثائق التي تريد من شركة (AVIC) إبرازها، وذلك بسبب العراقيل الناتجة عن انسداد أبواب المنظومة القانونية الصينية أمامها وآلية العمل الداخلية في شركة (AVIC) وإعدادها لسجلّاتها؛ وسيظلّ هذا الأمر عائقًا أمام كلّ من يقاضي الشركات الصينية إلى أن

تقرّر الصين تحسين مستوى الشفافية وحوكمة الشركات؛ لكنّ شركة (تانغ) بدت قويةً على الرغم من هذه الخسارة، وذلك بالنظر إلى الانتصار الذي حقّقته في التحكيم وفي المحكمة الفدرالية. ويتوقّع جَنَفين أنّ الصينيين «سيستمرّون بالقتال وصولًا إلى المحكمة العليا، وعندما سيخسرون فستكون خسارتهم مدمّرة، لأنّ الحكم القضائي الصادر سيكون حينها قانونًا واجب التنفيذ في البلد بأكمله. ولكن كيف ستبدو حينها هذه الخسارة المدمّرة؟ إنّنا ما نزال عاجزين عن فعل أيّ شيء من شأنه دفعهم إلى كتابة صكّ. ولن يقوم أيّ أحد بكتابة هذا الصكّ لأنّه سيعني حينها نهاية مسيرته السياسية. إذن، فالذي سيتوجّب علينا فعله، وهو ما بدأنا بفعله، هو أن نبدأ بملاحقة ممتلكاتهم».

تنويع اكتساب التقنية

ممّا سبق يمكننا أن نضيف الاختطاف السافر للشركات والحرب القانونية إلى قائمة السبل التي تتّبعها الصين في سرقة التقنيات والأبحاث؛ وهنالك سبل أخرى أثبتت التجارب نجاعتها، ومنها: الاضطرار إلى نقل التقنيات بسبب انخفاض تكاليف الاستثمار في الصين، والاختراق السيبراني (كما وثّقتُ عندما ناقشتُ الهجمات السيبرانية التي تستهدف الشركات، ووضع مواطنين صينيين في الجامعات البحثية، والمختبرات البحثية، والشركات)؛ ولكنّ جعبة الصين لا تخلو من وسائل كثيرة أخرى لاكتساب التقنيات.

ومن القنوات الرسمية لاكتساب التقنيات برنامج (الألف مهارة) الذي يقدّم مبالغ كبيرة من المال للخبير الأجنبي الذي يقلّ عمره عن خمسة وستين عامًا؛ ويذكر الموقع الإلكتروني للبرنامج أنّ «الخبراء الأجانب سيتمتّعون بالسياسات التفضيلية لـ(برنامج استقدام الخبراء العالميين) في مجالات: الخروج والدخول من البلد وإليها، والإقامة، والرعاية الصحّية، والضمان، والإسكان، والضرائب، والرواتب،...إلخ»، ويحدّد الموقع واجبات الخبير بأنّ عليه العمل طوال تسعة أشهر في الصين لثلاثة أعوام متتالية. وليس هذا كلّ شيء، فهنالك «مبلغ مقطوع مقداره مليون رنمينبي[1] لتمويل الأبحاث يُمنَح لكلٍّ من أصحاب المهارات الملتحقين بالبرنامج. وهنالك منحة مقدارها (3-5 مليون) رنمينبي لتمويل الأبحاث تُقدَّم بواسطة ربّ العمل لمن ينخرطون في البحث العلمي، ولا سيّما في أبحاث العلوم الأساسية».

(1) الرنمينبي: الاسم الرسمي لعملة جمهورية الصين الشعبية؛ أمّا (اليوان) فهو تسمية شعبية قديمة تعود إلى أيّام الإمبراطورية، وتعني (القطعة الدائرية). [المترجم]

وبالنظر إلى الخبراء الذين يمتلكون في الغرب ما تشتهيه الصين من خبرات، نجد أنّ المال ليس ما يهمّهم في حقيقة الأمر، وهنالك مثال حول هذه النقطة في حالة مهندس يعمل في صناعة المحرّكات النفّاثة في شركة (جنرال إلكتريك)؛ فالسفر إلى القمر أسهل في الولايات المتّحدة الأمريكية من تصنيع محرّك نفّاث متطوّر يخرق سرعة الصوت، وعندما قرّر هذا المهندس أن يتقاعد عرضت عليه شركة صينية متّصلة بشركة (AVIC) راتبًا يبلغ عشرة أضعاف راتبه الأصلي، ولكنّه رفض العرض في نهاية المطاف، واختار العمل مع القوّة الجوّية الأمريكية.

وفي بعض الحالات تذهب الصين بكلّ بساطة إلى الشركة التقنية مباشرةً وتبدأ معها صفقة لتوقيع عقد؛ وهذا ما حدث عندما واجهت الشركات الصينية التي تزوّد جيش التحرير الصيني بالمعدّات العسكرية مشكلاتٍ في تشغيل صواريخها البالستية الفتّاكة العابرة للقارّات، والتي تحمل رؤوسًا نووية، فتواصلت مع شركة (هيوز إلكترونكس)، وهي فرع من شركة (جنرال موتورز)، ومع شركة (بوينغ) لمنظومات الأقمار الاصطناعية، وعقدت صفقات معهما، فوفّرت للصين مبدئيًا ما تحتاج إليه من التقنيات البالستية العابرة للقارّات اللازمة لإطلاق الأقمار الاصطناعية والصواريخ، وكذلك: نشر الأسلحة على التراب الأمريكي.

ربّما يعتقد القارئ بأنّه ما من رقم تصل إليه الأرباح، ولا أيّ ارتفاع في قيمة الأسهم، قد يبرّر مشروعًا كهذا، لكنّ الواضح هو أنّ هذا هو ما يمكن أن يحدث عندما يؤدّي هوس الشركات بالأرباح وحصّتها من السوق إلى إضعاف الفهم السليم، بل إلى القضاء عليه؛ حيث تقوم الشركات بخرق القوانين، وتصبح متواطئة في الجريمة بسبب الأداء السيّئ والعقود الضخمة، وتكون النتيجة: تعريض الأمن الوطني للخطر.

وانتهى الأمر بتدخّل وزارة الخارجية الأمريكية وتضييقها على الشركتين (هيوز إلكترونكس وبوينغ)، واتّهمتهما بارتكاب (123) انتهاكًا لقوانين التصدير في ما يتّصل بنقل البيانات إلى الصينيين، وفُرِضت غرامة مقدارها (32 مليون) دولار على كلٍّ من الشركتين، فأصدرت شركة (هيوز إلكترونكس) بيانًا أعربت فيه عن «الندم لعدم استحصالها التراخيص اللازمة».

الفصل التاسع

الهيمنة على العالم بواسطة البنى التحتية

البنى التحتية هي الأساس الذي يحتاج إليه المجتمع كي يقوم بوظيفته؛ وتستخدم الصين مشروعات البنى التحتية (إنشاء الطرق، والسكك الحديدية، ومحطّات الطاقة الكهربائية، ومنظومات الاتّصالات اللاسلكية) باعتبارها أسلحة قوية، لكنّها متواضعة وبريئة، لاكتساب النفوذ على الحلفاء والخصوم المتوقّعين على حدٍّ سواء. وكلمة («التحتية») في المصطلح تشير إلى أسس للمجتمع لا تثير الانتباه، وتعتبر من البديهيات عمومًا، فالشخص العادي لا يجافيه النوم بسبب تفكيره بأمن الأنابيب الناقلة للغاز، وتكلفة أو أهمّية المحافظة على منظومتي الطرق والصرف الصحّي، أو معرفة من يتحكّم بخطوط الشحن أو يمتلك ميناءً في أقصى العالم؛ لكنّ هذه المنظومات لها أهمّية مصيرية لبقاء البشر، فعندما تتعطّل بأجمعها، أو حتّى عندما ينهار جزء من أحدها، فسيؤدّي ذلك إلى أحداث كارثية بشكل شبه فوري.

ولقد أبدت الصين أنّها تركّز بشدّة على بنيتها التحتية الداخلية، فهي تبني موانئ عملاقة ذات كفاءة قصوى من أجل شحن البضائع الصينية، وهي تنقّب عن أموال الاستثمار الغربي (كما سنرى بعد قليل) من أجل بناء مدن أشباح وصلت تكاليفها إلى بضعة مليارات من الدولارات في سعيٍ منها لتحفيز النموّ المحتمَل. ولكنّ تطوير البنى التحتية يعَدّ أيضًا من الأجزاء التخريبية الرئيسية في السياسة الخارجية للحزب الشيوعي الصيني، فإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، ومحطّات الطاقة الكهربائية، ومنظومات الاتّصالات اللاسلكية في البلدان الأجنبية التي تعاني من ضائقات مالية يمهّد الطريق بالتأكيد أمام الصين لممارسة النفوذ والسيطرة، لا على «المستفيدين» من هذا الدعم وحسب، بل على البلدان المجاورة أيضًا، لأنّ النقل يشكّل مفتاح السيطرة على تدفّق البضائع عبر الحدود.

وقد تكون حرب البنى التحتية هي أكثر الاعتداءات خفاءً وتخريبًا في الحرب الصينية

المفتوحة؛ وعلى الرغم من أنّ هذه الحرب تتخفّى دائمًا تحت غطاء صفقات تنموية سخية «تحقّق الربح للفريقين»، فإنّ هدفها النهائي هو الإيقاع في فخّ من نوع (الطُّعم والتبديل)[1] حيث يتمّ توفير البنى التحتية، لكنّ السيطرة الكاملة على المنظومة لا يتمّ التخلّي عنها أبدًا، إذ تبقى في أيدي الصينيين.

الخوف من مدن الأشباح

في العام (2017) ذهب جون موران، وهو أحد الخبراء الأمريكيين البارزين في مجال الحلول اللوجستية ويشغل منصب المدير التنفيذي لشركة (موران) للخدمات اللوجستية، لتناول طعام العشاء في مدينة نيويورك مع رئيس شركة أوروبية كبرى تعمل في مجال البناء، والذي كان يزور البلاد لتفقّد مشروعه الإنشائي الذي تبلغ قيمته (400 مليون) دولار. وأثناء العشاء انضمّ إليهما المدير المسؤول عن الاستثمار العقاري في أحد المصارف العالمية الكبرى.

انسجم موران والمصرفي، فلقد اكتشفا أنّهما كانا جارين في الماضي، وهنالك الكثير ممّا يربط بينهما؛ وكان موران منبهرًا بشباب ومنصب الشخص الذي تعرّف عليه للتوّ، وقال له: «يهمّني حقًّا أن أعلم، بالنظر إلى منصبك، الأمر الذي يطرد النوم عن عينيك». فأجابه المصرفي دون تردّد: «حسنًا، إنّه يتلخّص بكلمة واحدة».

- «وما هي؟».

- «الصين».

- «ولماذا؟».

- «لقد وضع مصرفنا، وكلّ المصارف الغربية الكبرى، مئات المليارات من الدولارات في قطاع العقارات الصيني، وليست لدينا أيّة فكرة حول كيفية استعادة هذه الأموال. إنّني أقضي في الصين عشرة أيّام من كلّ شهر، وفي كلّ شهر أعود إلى الوطن وأنا أشعر بالاشمئزاز أكثر من الشهر السابق».

وموران كثير السفر إلى الصين، وتحتلّ شركته موقع الريادة في الحلول اللوجستية على

---

(1) الطُّعم والتبديل (bait-and-switch): أسلوب في البيع يقوم على اجتذاب الزبون بسعر منخفض لسلعة ما (الطُّعم)، ثمّ إقناعه بأن يشتري سلعة أخرى ذات سعر أعلى (التبديل).[المترجم]

مستوى العالم، وله شراكات مع شركات متعدّدة الجنسيات، وهو يعتبر نفسه متناغمًا بشكل كامل مع الاستثمار والتمويل، ولكنّه يعترف بأنّ بقية المحادثة مع المصرفي فتحت عينيه حقًّا، وهو يقول عن خطّة الإنقاذ المالي التي بدأت في العام (2008) على أثر الأزمة المالية: «يعتقد الأمريكي العادي بأنّ أموال التيسير الكمّي التي بلغت ثمانين مليار دولار في الشهر قد ذهبت إلى الاقتصاد الأمريكي، لكنّها ذهبت في الحقيقة إلى المنظومة المصرفية الغربية، والتي بدورها أقرضتها للمصارف الصينية. والأغلبية الغالبة من هذه الأموال كانت قروضًا للقطاع الخاص الصيني عبر المنظومة المصرفية الصينية، والتي مكّنت هذه المصارف من الاستمرار ببناء كمّ هائل من العقارات».

ويقول موران بأنّ الحزب الشيوعي الصيني يحلم بأن يكون له اقتصاد مستقلّ كلّيًّا يشبه اقتصاد الولايات المتّحدة الأمريكية في الخمسينيات، حين كان الاقتصاد المحلّي المزدهر لا يعتمد على التصدير ولا على الاستيراد؛ فخطّطت الصين «لبناء اقتصادها المنعزل كلّيًا، والذي تمكّن بصرامة من الوقوف على قدميه بشكل مستقلّ».

ولتحقيق هذه الغاية بدأت الصين ببناء مدن بأكملها، ووصل العدد الإجمالي لهذه المدن إلى (120) مدينة، صُمِّم معظمها ليضمّ (5-10 مليون) نسمة، وفقًا لموران الذي أضاف: «تخيّل مساحة هذه المدن التي تبلغ ضعفي مساحة فيلادلفيا، بل إنّ الكثير منها تتجاوز مدينة نيويورك في المساحة. إنّه لأمر مهول». ولتقريب حجم هذا النموّ إلى الأذهان، تجدر الإشارة إلى أنّ المدّة (2012-2014) شهدت إنتاج الصين وتركيبها لكمّية من الخرسانة تتجاوز كمّية الخرسانة المستخدَمة في الولايات المتّحدة طوال المدّة (1900-2014)، وقد تمكّنت من فعل ذلك بفضل الأموال التي جلبتها من الأسواق العالمية بقيادة بورصة وول ستريت، والتي جعلت وتيرة البناء تتسارع بشكل مفرط.

ولقد جال موران في الصين خلال العام (2018)، وأُصيب بالصدمة لما رأى، فالكثير من مليارات الدولارات التي كان المصرفي قلقًا بشأن استرجاعها كانت ماثلةً أمام عينيه على هيأة ناطحات سحاب وبنايات سكنية ومصانع لا يشغلها أيّ إنسان، ووصف ما رأى بقوله: «إنّ حجم البنى التحتية الفارغة يصيب العقل بالذهول، فأثناء قيادتك للسيّارة وسط الريف تطالعك في الأفق عبر الحقول معالم مدينة أكبر من فيلادلفيا، وعندما يحلّ الليل لا يصدر أيّ ضوء من المدينة بأكملها، فلا أحد يعيش فيها. وقد تسمع كلامًا حول مدن الأشباح، لكنّك عندما ترى إحداها في عالم الواقع فستجد أنّ الحقيقة أغرب من الخيال». وعلاوةً على ذلك، يقول موران

بأنّ بعض مدن الأشباح التي شاهدها كانت ما تزال تنمو، فأينما رمى ببصره رأى رافعة في الأفق وهي تشيّد المزيد من المباني، «فسألتُ مضيفي: 'لماذا ما يزالون مستمرّين بالبناء؟ وأين هي الشركة التي ستشغل ناطحة السحاب تلك ذات الطوابق المئة وعشرين؟' ولم أجد منهم جوابًا، إذ لم يكونوا يرغبون بالتحدّث حول الأمر».

وعندما زار موران المركز الصناعي العملاق في مدينة شنجن أخذوه إلى بحيرة اصطناعية يبلغ عرضها ميلين، وكانت ضفافها مصنوعة من حجر الكرانيت على هيأة مدرّجات تتّسع لعشرات الآلاف من الناس، وكانت مجهّزة بمصابيح (LED)، وموسيقى تنساب عبر مكبّرات الصوت، بالإضافة إلى منظر طبيعي خلّاب ومسار ممهّد للركض يحيط بالبحيرة. وبينما كان موران يبدي إعجابه بأعمال التطوير العقاري، وبحوالي (51 كم2) من البنايات المكتبية الفاخرة المحيطة بالبحيرة، سأل مضيفه عن ماهية المكان، فأجابه «هذه هي المنطقة التقنية المستقبلية. إنّها (سيليكون فالي) الصين»، لكنّ المنطقة كانت فارغة بنسبة (95 %)، فخرج موران من هذه الجولة بانطباع مفاده أنّ هنالك مدينة بأكملها بُنِيت لصقل الملكية الفكرية التي ينوي مضيفوه سرقتها من الغرب في نهاية المطاف؛ فهذه المدينة لن تكون سوى مكافئ رقمي عالي التقنية للمصانع الصينية التي تضخّ السلع المقرصنة.

وبالنظر إلى مليارات الدولارات من أموال الغرب التي جرى استثمارها في بناء مدن فارغة، يبرز السؤال: ما هي الرؤية المعتمَدة لملء هذه المدن وتحقيق الأرباح؟ وإذا كانت المباني فارغة فما المغزى من الاستمرار ببناء المزيد من المباني والطرق ومنظومات الكهرباء وتمديدات المياه لجعلها قابلةً للسكن؟

لنفترض أنّ المستثمر الغربي قيل له بأنّ الشقّة الواحدة ستُباع بمئة ألف دولار، فإنّ هذا السعر يُعتبَر باهظًا في بلد يُقدَّر فيه متوسّط الدخل السنوي بـ(500 ,7) دولار؛ وإذا جمعنا ضعف القوّة الشرائية مع تدفّق الملايين من الوحدات السكنية الجديدة، فإنّ بعض التقديرات تشير إلى أنّ (64 مليون) شقّة ستظلّ فارغة، بالإضافة إلى مئات الكيلومترات المربّعة من مباني المكاتب والمصانع. وعندما يكون السوق مفتوحًا فإنّ قيمة هذه العقارات ستسقط، وفقًا لقواعد العرض والطلب، كما يسقط طنّ من القرميد (ولتصوير المساحة الهائلة لهذه العقارات، يمكن للقارئ أن يتخيّل نقل كلّ رجل وامرأة وطفل من سكّان الولايات المتّحدة إلى هذه الشقق الشاغرة الأربعة وستّين مليونًا دون أن تمتلئ بالكامل)، ولكن بما أنّ الحكومة تتحكّم بالتسعير فإنّ السعر يبقى دون تغيير. ويعتقد موران بأنّ بقاء ملايين الشقق دون

بيع سيدفع شركات التطوير العقاري في القطاع الخاصّ إلى البدء بالتخلّف عن سداد قروضها المستحقّة للمصارف الصينية، وبالتالي: ستتخلّف هذه المصارف عن سداد ديونها المستحقّة للمنظومة المصرفية الغربية. ووفقًا لهذا السيناريو، سينتهي الحال بالمستثمرين الغربيين الذين أنفقوا أموالهم في بناء هذه المدن إلى تحمّل خسارة فادحة قد تصل إلى (80) سنتًا لكلّ دولار استثمروه، وبذلك يكونون هم أكبر الخاسرين.

ويعتقد موران بأنّ هذه الخسارة ستكون ثقيلة على كاهل المؤسّسات الاستثمارية الغربية (كصناديق المعاشات)، وربّما تتعرّض المنظومة المصرفية الغربية إلى ضربة قاتلة، لكنّ شركات التطوير العقاري الصينية ستظلّ حائزةً لهذه الشقق الشاغرة الأربعة وستّين مليونًا، وستصبح مالكةً لها، مع تخفيض قيمتها إلى (20 %) من سعرها الأصلي. وإذا سمحت الحكومة الصينية لشركات التطوير العقاري الخاصّة والمصارف الصينية بتخفيض الأسعار فسيتمكّن ملايين الصينيين أخيرًا من تحمّل تكلفة الشقق وملء مدن الأشباح، وعندها سيكون الحزب الشيوعي الصيني قد وفّر ملايين المساكن لشعبه على حساب الغرب. وهنا يبرز السؤال: ما الذي ستحتاج إليه الشقق التي جرى إشغالها مؤخّرًا؟ ستحتاج إلى أجهزة منزلية: من مواقد وثلّاجات وغسّالات صحون وغسّالات ملابس ومجفّفات ومصابيح وطاولات وأجهزة صوت وسجّاد ومكتبات وتلفزيونات وحواسيب وما شابه، بالإضافة غلى بنى تحتية: من مستشفيات ومدارس ومراكز تسوّق وأبنية صناعية ومكتبية يحتاج إليها السكّان الجدد في معايشهم. إذن، بفضل إنشاء هذه البنى التحتية السكنية (بالتمويل الكامل من الغرب الذي تكبّد خسارة فادحة) تصبح مدن الأشباح السابقة، وفقًا لتعبير موران، «حافز إعادة انطلاق الصناعة الصينية ومساعدتها على الاقتراب من هدف الصين بأن يكون لها اقتصاد مستقلّ».

نظام استبدادي غير تقليدي

عندما كنتُ أعمل في مجلس الأمن الوطني دُعيتُ لحضور عرض لخبير في المعونات الأجنبية يعمل في شركة (مكنزي وشركاه) للاستشارات، والتي تفتخر في موقعها الإلكتروني بأنّها تساعد المؤسّسات على «خلق التغيير المهمّ». وجلستُ حينها مستمعًا للمستشار وهو يقدّم عرضًا باستخدام برنامج (باوربوينت) حول الصين وإفريقيا، وكان العنوان يثير الإحساس بالقشعريرة: «رقصة الأسود والتنّينات». وكنتُ قد سمعت أمورًا حسنة حول شركة (مكنزي) وسمعتها في توظيف الأكثر كفاءةً وذكاءً، فتغاضيت عن العنوان وأملتُ بأن يكون الحديث مبهرًا.

وكان الحديث مبهرًا فعلًا، لكن ليس كما توقّعتُ، إذ بدأ المستشار بعرض عام قال فيه: «لم تقترب أيّة دولة من المستوى الذي وصلت إليه الصين في التعامل مع الأمم الإفريقية على صعيد التجارة والاستثمار والبنى التحتية والتمويل، ونحن نعتقد بأنّ هنالك فرصة عظيمة للولايات المتّحدة كي تكون شريكة لإفريقيا على النحو ذاته»، ثمّ تلا ذلك تحليل لكيفية وصول الصين إلى منزلة الشريك الاقتصادي الأكبر لإفريقيا، وانكشف لي حينها ما يمكنني أن أدعوه (خطّة من خمس مراحل لتحويل بلد نامٍ إلى دولة استبدادية قائمة على تقنيات المعلومات). ولقد كان فريق شركة (مكنزي) يعتقد بأنّه يسلّط الضوء على فرص سوقية وعملية لبناء البلدان تربح فيها جميع الأطراف، لكنّ ما رأيتُهُ هو حالة من حالات الانشغال بالتفاصيل عن رؤية الصورة الكاملة.

والخطوة الأولى في الأسلوب الصيني الخبيث لفرض السيطرة على الأمم النامية هو العثور على مورد تحتاج إليه الصين، كالفلزّات أو النفط أو المنتجات الزراعية. ولنفترض هنا أنّ هنالك بلدًا يمتلك الفلزّات، فستبدأ الصين حينها بمفاوضات مع حكومة البلد حول إنشاء منجم، ثمّ تبرم صفقة بهذا الخصوص. وأمّا الخطوة الثانية فهي إنشاء المنجم وضمان توفّر الطاقة والمياه لتشغيل المنجم. ثمّ تأتي الخطوة الثالثة، وهي تتضمّن نقل الفلزّات التي أنتجها المنجم إلى الصين، وهنا تعرض الصين التخطيط لإنشاء بنى تحتية على هيأة طرق وسكك حديدية وموانئ للشحن. ويجب أن لا ننسى هنا الحاجة إلى الطاقة والاتّصالات اللاسلكية لضمان سير عملية التوزيع بسلاسة، ولذلك تبرم الصين صفقات لبناء هذه المنظومات أيضًا، وبهذا تكون قد انتهت من عملية إنشاء هيكل اقتصاد يقوم على الصناعة.

وكانت الخطوة الرابعة هي التي فاجأتني أثناء حديث المستشار، حيث قال المستشار بأنّ الاستثمار الأكبر للصين في إفريقيا حينها هو في المجال الصناعي، لا في مجال البنى التحتية؛ فالصينيون يستثمرون بكثافة في صناعات لا تقدّم الكثير من القيمة، وتتعلّق بشكل رئيسي بإنتاج الأحذية والأقمشة والمنتجات التي تحتاج إلى الكثير من العمالة. وهنالك مفارقة كبيرة تستبطنها هذه الحقيقة، فالصين، معقل العمالة الرخيصة في العالم، تقوم في هذه الحالة بالتعهيد الخارجي وتخلق أسواقًا لعمالة أرخص؛ ومن الطبيعي أنّه لم ينبرِ أحدٌ حينها لذكر هذا المضمون المثير للقلق.

والنموّ الصناعي يقود إلى الخطوة الخامسة، وهي: التمدين؛ فالشركات الصين تبني المساكن لأنّ عمّال المصانع يجب أن يقيموا في مكان ما. وهذا كلّه يقود، نظريًا، إلى نشوء

اقتصادات نشطة يتمكّن فيها العامل من تحمّل تكلفة أشياء من قبيل الهاتف الجوّال؛ ويمكن للحكومة في هذا السياق أن تركّب كاميرات المراقبة وغيرها من تقنيات مراقبة المجتمع.

وفي أثناء العرض تحدّث المستشار بحماس عن بيع هواتف جوّالة للأفريقيين يبلغ سعرها خمسون دولارًا؛ وبينما كنتُ أستمع إليه وهو يبدي إعجابه بتمكّن شركات الاتّصالات اللاسلكية من حتّى تغيير برمجيات الهواتف الجوّالة لتحسين صور (سيلفي) لذوي البشرة السوداء، قلتُ في سرّي: «يا إلهي! لقد قاموا ببرمجتها في الأساس لتطبيق نظامهم الاستبدادي القائم على تقنية المعلومات». وهذه هي اللعبة الطويلة: فخوارزميات التعرّف على الوجوه تعتمد على البيانات القادمة من الصور الملتقَطة، وهذا يعني أن صور (سيلفي) الأفضل تؤدّي إلى مراقبة مجتمعية أفضل. وعندما تتوفّر كلّ هذه العناصر وتترسّخ في أمّة جديدة تمرّ بحالة من الازدهار، فإنّ الصين تتمكّن حينها من استنساخ ضوابطها الاستبدادية الرقمية التي صقلتها في الداخل، ويمكنها أن تعرض على الحكومات الاستفادة من مجموعة كاملة من التقنيات، ومنها: كاميرات المراقبة المجهّزة بالذكاء الاصطناعي ومنظومات مراقبة منصّات التواصل المجتمعي للبحث عن أدلّة على المعارضة. وتستطيع الصين أن تبني، خلال عقد واحد، اقتصادًا مكتملًا يقوم على المعلومات/البيانات وتسلّم مقاليده إلى الزعماء المستبدّين. وفي غضون ذلك، يمكن للحزب الشيوعي الصيني أن ينصّب حلقة تغذية راجعة ترسل كلّ هذه البيانات إلى الصين، ممّا يحسّن قدرته على إنشاء المزيد من الاستثمارات والتأثير على السكّان. وهذه إستراتيجية مرعبة عند من ينظر إليها باعتبارها نموذجًا للسيطرة المجتمعية المعادية للديمقراطية، وهي إستراتيجية ذكية عند من ينظر إليها باعتبارها نموذجًا لبناء الأمم والتحديث والاستغلال الاقتصادي.

وعندما انتهى العرض سألت المستشار: «من الذين قابلتَهم؟» فأجابني بأنّ المقابلات شملت مستثمرين (كلّهم من الصينيين) بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، فسألته: «هل أجريتَ مقابلة مع أيّ أحد من الشعب؟»، وكنت أعني بكلامي: العمّال وقادة المعارضة السياسية والمعلّمين ورجال الدين، فأجاب: «في الواقع، تحدّثتُ أحيانًا مع سائقي سيّارات الأجرة».

يمكن القول بعبارة أخرى: يبدو أنّ هذا البحث أُجرِي لا لغرض سوى تحليل التعامل الاستثماري وفقًا للشروط الصينية؛ فلم يعبأ بالقضايا السياسية أو المجتمعية كحقوق الإنسان، أو حرّية التعبير أو الدين، أو الديمقراطية؛ ولم يناقش الرشوة التي يحصل عليها القادة

السياسيون والتي من شأنها أن تثري القلّة على حساب الكثرة؛ ولم يتطرّق إلى التأثير المترتّب على البيئة. وربّما كان الفريق البحثي يحاول دراسة ما تفعله الصين في إفريقيا، لكنْ من الواضح أنّه لم يكن يفهم أيّ شيء حول الصين. إنّ القصّة الكبيرة، وهي الشيء الوحيد الذي كان يهتمّ به الفريق البحثي حقًّا، هو أنّ الشركات الصينية كانت تخطّط لتوليد (440 مليار) دولار من الإيرادات في العام (2025) عبر التوسّع الهائل في القطاعات الراهنة والجديدة كليهما. إذن، يتعلّق الأمر في هذه الحالة أيضًا بالدولارات، وليس بأن تجري الأمور على نحو معقول.

وربّما كانت الجلسة لتكون فكاهية لولا ما أثارته من إحباط ورعب؛ حيث أقدم أفضل الخبراء وأذكاهم على وضع كرّاسة إرشادية مؤثّرة من (84) صفحة حول كيفية ممارسة الصين لعملية بناء الأمم وتحويل البلدان الإفريقية إلى حكومات تتّصف بالخصائص التوتاليتارية الصينية، وتعليم كيفية جني الأموال وترسيخ السلطة ومراقبة المعارضة. وفي النهاية لن تحقّق هذه الدول سوى مكاسب للحكّام المستبدّين وللصين، وفي غضون ذلك لا يبدو أنّ هؤلاء الحكّام يلاحظون أنّ ما تفعله الصين ليس «تشاركًا» للتقنية وحسب، بل تسريبًا لأيديولوجيتها ومواطنيها إلى داخل الأمّة (بالإضافة إلى) تركيب مقابض للتحكّم (القروض الهائلة، والابتزاز المتوقّع، ومراقبة البيانات) ستستخدمها للضغط على البلد المعني كي ينفّذ إرادة الصين في المستقبل.

حزام واحد، طريق واحد، إمبراطورية واحدة

في العام (2013) أعلن الرئيس شي إطلاق مبادرتين مستقبليتين ضخمتين حملتا اسمين يستعيدان من الذاكرة صورتين لوضع سابق كانت فيه الصين قوّة عالمية مهيمنة، حيث دُعِي المشروعان (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) و(طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين). وكانت التفاصيل الدقيقة للمشروعين غامضة (أي: ما يتعلّق بتوفير تريليونات الدولارات لهذا المسعى، وهوية الأعضاء المؤسّسين)، لكنّ أمرًا واحدًا كان واضحًا أشدّ الوضوح، وهو أنّ الاسمين أعادا الحياة إلى مصطلح (طريق الحرير) من أجل التخطيط لعودة الصين إلى الهيمنة. وقد كان طريق الحرير القديم شبكة من طرق التجارة التي ظهرت للمرّة الأولى في العام (100 ق.م.)، والتي كانت تصل أسرة هان الصينية الحاكمة بآسيا الوسطى وأوروبا وإفريقيا. وفي النهاية تمّ دمج الاسمين المربكين لمشروعي (طريق الحرير) باسم واحد،

فأصبحت الخطّة تُدعى (حزام واحد، طريق واحد) لمدّة من الزمن، ثمّ استقرّت صيغة الاسم على (مبادرة الحزام والطريق).

ما هي مبادرة الحزام والطريق؟ يعتمد الجواب على من يُوجَّه إليه السؤال؛ ويمكن القول عمومًا بأنّ المبادرة بدأت كخطّة للربط بين الصين وبين (65) بلد من آسيا الوسطى وإفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من أوروبا عبر الطرق البرّية والسكك الحديدية والمسارات البحرية. ودعت الخطّة إلى إنشاء شراكة صينية مع هذه الأمم «الناشئة» لتمويل وإنشاء مشروعاتها للبنى التحتية اللازمة لتحقيق المبادرة، ولا شكّ في أنّ هذا يعني إنشاء الكثير من المنظومات المرافقة (الطاقة، والمياه، والاتّصالات) نفسها التي سهّلت الصين إنشاءها في إفريقيا. ومن يقرأ (خطّة العمل) التي صادق عليها مجلس الدولة الصيني سيتصوّر المبادرة وكأنّها مشروع عالمي يحمل نوايا طيّبة بالحبّ الأخوي لمساعدة البلدان النامية وتسهيل التجارة الحرّة. ولا شكّ في أنّ هذا التصوّر تشوبه مفارقة تثير الضحك، وهي أنّ الصين نفسها لا تمارس التجارة الحرّة، لكنّ الخطّة لا تذكر هذه الحقيقة، بل إنّ البيان الصادر يوحي بأنّ المبادرة ستساعد في تغيير هذا الواقع، حيث يقول:

«ستظلّ الصين ملتزمةً بالسياسة الأساسية المتمثّلة بالانفتاح، وبناء نموذج جديد للانفتاح الشامل، وإدماج نفسها بشكل أعمق في المنظومة الاقتصادية العالمية. وستمكّن هذه المبادرة الصين من المضيّ في توسيع وتعميق انفتاحها، وتقوية تعاونها ذي النفع المتبادل مع بلدان آسيا وأوروبا وإفريقيا وبقية أنحاء العالم. إنّ الصين ملتزمة بحمل المزيد من المسؤوليات والالتزامات لتحقيق السلام والتنمية للبشرية».

لكنّك ستحصل على قراءة مختلفة تمامًا للمبادرة إذا سألت نادَيج رولان (Nadège Rolland) التي أمضت عشرين عامًا وهي تعمل في التحليل الإستراتيجي للشؤون الصينية في وزارة الدفاع الفرنسية، وتعمل حاليًا زميلًا أقدم للشؤون السياسية والأمنية في المكتب الوطني للبحوث الآسيوية؛ إذ تقول رولان مؤلّفة الكتاب الممتاز (ما هو القرن الأوراسي الصيني؟: المضامين السياسية والإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق): «مبادرة (الحزام والطريق) هي أداة في الحرب السياسية. إنّها مجرّد أداة، ومن مكوّنات هذه الأداة: إنشاء البنى التحتية. وعلينا أن نفرّق بين ما تقوله حملة الدعاية الإعلامية وما يخبرنا به الواقع؛ فحملة الدعاية الإعلامية تقدّم مبادرة (الحزام والطريق) على أنّها مسعًى عظيم من أجل تطوير العالم والتنمية الاقتصادية والازدهار الإقليمي وما شابه، ويتّصف بالانفتاح والشمول ويربح فيه الجميع، أمّا

الواقع فيخبرنا بأنّه مسعًى ضيّق النطاق جدًّا يركّز على المصالح الخاصّة بالصين، وأنّه أداة لخدمة الهدف الرئيسي: تفوّق الصين بلا منازع».

وفي بداية الأمر لم يُثِر إعلان الرئيس الصيني في العام (2013) موجة من القلق في أروقة الحكومات الغربية، لكنّه أثار اهتمام رولان التي تتقن اللغة الصينية، فانكبّت على قراءة كلّ ما طالته يداها من الوثائق المتعلّقة بالمبادرة، وأمضت وقتها في ممارسة ما تدعوه بـ«الترجمة المزدوجة»، أي: النظر في ما تقوله الصين رسميًا حول المشروع، ثمّ كشف الإستراتيجيات التي تختبئ خلف الكلمات، ومعرفة ما تفعله الصين حقًّا، وهي تعبّر عن عملها هذا بقولها: «الأمر لا يتعلّق بالتعرّف على كلمات في لغة مختلفة وحسب، بل يتعلّق بمعرفة معانيها على وجه الدقّة أيضًا». وهي لا تكتفي بهذا وحسب، بل تضيف إلى دراساتها جانبًا آخر، وهو أنّها تذكر استجابة الغرب إلى جانب ما تذكره، فالمشكلة لا تكمن في أنّ «الصين تخفي معظم ما ترغب بفعله، بل في أنّ المراقبين الخارجيين يبدو عليهم أنّهم لا يرغبون بسماع ما يقوله الصينيون أو أخذ أقوالهم على محمل الجدّ؛ ممّا يضعف صورة ما يحدث في الواقع».

وهنالك من المراقبين الخارجيين من تنطلي عليه رسالة النوايا الطيّبة التي تبثّها الصين، حيث ورد في البيان الإيجازي للبنك الدولي حول المبادرة: «إنّ مبادرة (الحزام والطريق) جهد طموح لتحسين التعاون والترابط الإقليمي بين القارّات»، لكنْ يجب أن نفي البنك الدولي حقّه فنذكر أنّه نبّه إلى أنّ المبادرة تحمل «مخاطر تتفاوت من إمكانية الاستدامة إلى التأثيرات السلبية المترتّبة على البيئة والمجتمع»، ولكنّ هذا التحذير لم يمنع البنك الدولي من الالتزام بتقديم (80 مليار) دولار لمشروعات تطوير البنى التحتية في البلدان التي تشملها المبادرة. وهذا كلّه جزء من الإستراتيجية التي تتّبعها الصين؛ فبينما تستخدم أموال الغرب لتطوير بنيتها التحتية، ترغب بتمويل مبادرة (الحزام والطريق) بواسطة مؤسّسات متعدّدة الأطراف، كمنظّمة الأمم المتّحدة والبنك الدولي، والتي تجمع لها الأموال اللازمة للإنفاق على تحقيق رؤيتها.

ولقد درست رولان اللغة التي تستخدمها الصين في مناقشة مبادرة (الحزام والطريق)، ومن يستمع إلى حديثها يتّضح له أنّ السردية المعتمدة في الترويج للمبادرة مصمَّمةٌ على نحو يستهدف إعادة تشكيل وجهة النظر العالمية حول القيم الأساسية في تعريف الأمم وتوجيه شؤونها السيادية؛ إذ تقول رولان بأنّ الصين «تقترح حقًّا وجهة نظر مختلفة حول ما يجب أن يبدو عليه العالم وكيفية ممارسة العلاقات الدولية». وترى رولان بأنّ إطار العمل هذا يستمدّ جذوره من خليطٍ قوامه مفاهيم الأيديولوجية الماركسية-اللينينية والتاريخ

الإمبراطوري الصيني، وهي مفاهيم تعلي قيمة الدولة-الأمّة فوق أيّة قيمة أخرى؛ فعندما يتعلّق الأمر بتشكيل السياسات تجب معالجة كلّ شيء بتمريره في مصفاة النفع المتحقّق للأمّة وضمان هيمنتها، فليس هنالك ما هو أهمّ من ذلك: لا الأفراد الذين تتكوّن منهم الدولة، ولا حقوق الإنسان، ولا الربّ أو الدين. إنّها نوع من القومية التي لا أهمّية فيها لأيّ شيء سوى عقيدة الحزب الحاكم وسلطته.

وتستفيض نولان بالشرح فتقول: «إنّ الأمر يختلف بشدّة عن ما اعتدنا عليه»، وتشير إلى أنّ الأمم الغربية تُعتبَر مجتمعات تؤمن بالمساواة، نظريًا على الأقلّ، أمّا «النظام العالمي الذي يتنبّؤون به لأنفسهم فهو عالم يتربّعون على قمّة هرمه» بينما يؤدّي لهم الشعب والأمم المنافسة مراسيم الخضوع والاحترام؛ و«لقد قرأتُ مؤخّرًا نصًّا جميلًا جدًّا، يكاد يكون شاعريًا، يقول: 'أعتقد بأنّ البلدان يجب أن تكون كأزهار دوّار الشمس التي توجّه وجوهها نحو الشمس'. هكذا ينظرون إلى أنفسهم، ومن الواضح أنّ الشمس تعني الصين في هذه العبارة». لكنّك تكاد لا تجد ذكرًا لاسم الصين في بعض أقسام خطّة عمل مجلس الدولة الصيني للعام (2015)؛ وهي وثيقة تزخر بإيجابيةٍ تطمئن النفوس، وتقدّم رؤية شبه طوباوية لمستقبل الكوكب. وممّا جاء فيها:

«إنّ البناء المشترك للحزام والطريق يصبّ في مصلحة المجتمع الدولي. وبما أنّه يعكس المثل العليا للمجتمعات البشرية وسعيها المشترك، فهو مسعًى إيجابي يعمل على إيجاد نماذج جديدة للتعاون الدولي والحوكمة العالمية، وسيضخّ طاقة إيجابية جديدة في سلام العالم وتنميته».

ومن الأمور التي تثير التهكّم في هذه الوثيقة إلى حدٍّ بعيد هو الإفراط في استخدام كلمة «السلام» بينما تشير الوقائع إلى أنّ مبادرة (الحزام والطريق) تُعَدّ من أخطر الأنشطة الهدّامة في الحرب المفتوحة. وممّا جاء في الوثيقة أيضًا:

«ستساعد مشروعات الربط في المبادرة على مواءمة وتنسيق الإستراتيجيات التنموية لبلدان المبادرة، واستغلال الإمكانيات السوقية في المنطقة، وتعزيز الاستثمار والاستهلاك، وخلق الطلب وفرص العمل، وتحسين التواصل بين الأشخاص والثقافات في البلدان المعنية، وتمكين الناس من معاملة بعضهم بعضًا على أساس الفهم والثقة والاحترام، والعيش بانسجام وسلام وازدهار».

كلّ ما سبق يبدو رائعًا في المظهر، لكنّ من يتعمّق قليلًا تنكشف له الدوافع الأخرى؛ فالصين ومعها البلدان الخمسة والستّون الأخرى في مبادرة (الحزام والطريق) تشكّل بمجموعها أكثر من (30 %) من إجمالي الناتج المحلّي لكلّ بلدان العالم، و(62 %) من السكّان، و(75 %) من احتياطيات الطاقة المعروفة، وفقًا لأرقام البنك الدولي؛ إلّا إنّ هذه الأرقام لم تعد تصلح للاستخدام لأنّ الحزب الشيوعي الصيني ما يزال مستمرًّا في إضافة الشركاء إلى خطّته. وكلّ البلدان الشريكة (باستثناء اليونان وإيطاليا، وهما بلدان غربيان يتّصفان بهشاشة اقتصادهما مقارنةً بالبلدان الغربية الأخرى) تختلف كثيرًا عن البلدان التي تعتبرها الصين أكبر منافسيها، أي: الولايات المتّحدة الأمريكية، وألمانيا، وإنكلترا، وفرنسا، والهند، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وكندا. وهنا تقول رولان: «إذا نظرتَ إلى خريطة بلدان مبادرة (الحزام والطريق) فستلاحظ أنّها تغطّي ثلثي العالم وتركّز على البلدان الناشئة. ومستقبل هذه البلدان يتعلّق بكيفية نظر الصين إليها، لأنّ هذه البلدان هي التي ستتمتّع بأعلى معدّلات النموّ السكّاني في المستقبل، ممّا يعني إمكانية ظهور طبقة وسطى متنامية فيها، ولذلك فستقوم الصين بإغراق أسواقها بالمنتجات الصينية، ولن تقف عند هذا الحدّ بل ستمتلك منفذًا إلى بيانات هذه البلدان، وهذا هو مستقبل التقنية. وبهذا سيتّضح للمراقب أنّ الصين لا تنظر إلى الماضي فتركّز على السكك الحديدية، بل من الجليّ أنّها تنظر إلى المستقبل. لكنّ كلّ المراقبين لا يرفعون أبصارهم عن ما تقوم به الصين من إنشاء البنى التحتية ولا سيّما في مجال النقل، ويغفلون عن ملاحظة صنف بأكمله من الأنشطة، وهو: المشروعات الكبرى في مجالي البيانات والتقنية. وما أجدُهُ مثيرًا للقلق بشدّة هو أنّ الجانب الرقمي من مبادرة (الحزام والطريق) أهمّ من جانب الصلات المادّية فيها».

إنّ البيانات والتقنية يوفّران للأنظمة الاستبدادية أكثر الأسلحة بطشًا في مجال التحكّم بالسكّان؛ فهي تكشف ما يقوله المرء وما يقرأ ويشاهد ويشتري، ويمكنها أن تعرض ذهابه وإيابه، ومدّة مكوثه، والأشخاص الذين يلتقيهم. ويمكن استخدام البيانات لأغراض الاستثمار والتسويق، وتشكيل الآراء، وهو ما سيتيح للصين، وفقًا لرولان، أن تغمر الأسواق بالسلع المناسبة، والتأثير على الناس كي يشتروها. لكنّ البيانات لا تتيح للصين عمليتي الاستهداف والتأثير فحسب، بل تمكّنها من إخراس الأصوات المعارضة أيضًا؛ إذ سيساعدها تحليل البيانات على تحديد من تعتبره الدولة (فاعلًا سيّئًا)، وستعينها التقنية في العثور عليه، وهذه هي الغاية النهائية للمبادرة، فهي ليست مجرّد مبادرة تبتغي حرّية حركة السلع ورفع المستوى

المعيشي (وإن كانت كذلك حقًّا في جزء منها)، وهذا الهدف هو الطُعم المستخدَم، حيث تترافق هذه التحسينات المفترَضة مع تحوّل غادر، إذ تسعى المبادرة أيضًا إلى الحدّ من تنقّل الأفكار، وتقليص الحرّية الأيديولوجية، والقضاء على أيّة معارضة لسلطة الدولة.

وتقول رولان بأنّه يمكن ملاحظة ما تقوم به الصين من مناورة لإحداث تحوّل في القيم ووجهات النظر، وذلك عند النظر في كيفية تأطير دبلوماسييها للسياسات الصينية، «فالأمر يشبه أحداث فيلم (غزو خاطفي الأجساد)، حيث أدخلوا، بمهارة مدهشة، الخطاب الدبلوماسي لمبادرة (الحزام والطريق) في وثائق منظّمة الأمم المتّحدة، فأصبحت قرارات المنظّمة تذكر المبادرة، مع الأسف. وهذا أمر لا يدركه الناس العاديون، أي: أهمّية العبارات المستخدمة؛ فالنجاح في إدخال شعارات الحزب الشيوعي الصيني إلى قرارات الأمم المتّحدة أو وثائقها يمنح هذه الشعارات أعلى مستويات الشرعية، فيتمكّن الحزب بعدها من استخدام هذه الشرعية في تعزيز عمله على تنفيذ أجندته».

ولقد تمكّنت الصين في الأعوام الأخيرة من إضافة بلدان أمريكا الجنوبية إلى قائمة البلدان التي ترغب بإدراجها في المبادرة؛ حيث تمتلك الصين حاليًا قناة باناما،[1] وهي ممرّ حيوي للتجارة العالمية، وتمتلك كذلك الموانئ في نهاية هذا الطريق البحري المختصر الذي أنشأته الولايات المتّحدة الأمريكية للوصل بين المحيطين الأطلسي والهادي.

وتشكّل أنشطة الشحن وبناء الموانئ نقطة مفصلية في المبادرة لعدد من الأسباب؛ فالصين تمتلك حوالي (7, 000) سفينة تجارية، أمّا الولايات المتّحدة فتمتلك حوالي (300) منها، وفي مقدّمة الأسطول الصيني تأتي سفن (سوب باناماكس) ذات الكفاءة العالية، وتُعتبَر منظومات للتوصيل العائم السريع للصادرات الصينية، وقد أُنشِئت الموانئ الصينية على نحو يتيح لهذه السفن أن ترسو وتفرغ حمولتها بسرعات تصدم عمّال الموانئ الأمريكيين. ولقد توصّلت حسابات خبراء الشؤون اللوجستية والكفاءة إلى أنّ زيادة مستوى كفاءة التحميل والتفريغ لملايين الأطنان من الحمولات تمكّن السفن من إنقاص المدّة اللازمة للتوصيل إلى النصف، ممّا يؤدّي إلى زيادة في الإنتاجية تنعكس زيادةً في وزن الحمولة، وبالتالي: في

(1) المقصود أنّ الصين تسيطر على قناة باناما من خلال إدارة شركة صينية لموانئ على طرفي القناة، بالإضافة إلى بعض المشروعات الصينية ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أنّ بنما قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان في العام (2017). [المترجم]

الربحية؛ ولكنّ هذه الموانئ، كما ذكرنا سابقًا، ربّما تخدم غرضًا آخر في يوم ما، أي: توفير قواعد عملياتية للقوّة البحرية الصينية.

في (21 آب/أغسطس 2018) وقّعت الصين اتّفاقية مع السلفادور لإقامة علاقات دبلوماسية معها، وصدر بيان حمل توقيعي وانغ يي، المستشار في مجلس الدولة الصيني ووزير الخارجية، وكارلوس كاستانيدا، وزير الخارجية السلفادوري، وجاء فيه أنّ السلفادور وافقت على قطع علاقاتها مع تايوان. وأصدر وانغ بيانًا جاء فيه أنّ السلفادور مرشّحة لتكون شريكًا في مبادرة (الحزام والطريق). وهنالك بلدان أخرى وقّعت مذكّرات تفاهم مشابهة، ومنها: فنزويلا، وبوليفيا، والإكوادور.

وعلى الرغم من أنّ من الواضح أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية ليست جزءًا من المبادرة، فإنّ الاستثمارات الصينية حقّقت اختراقات خطيرة في مسعاها للسيطرة للتحكّم بالبنى التحتية الأمريكية وتدميرها؛ حيث يحاول الصناعيون الصينيون، الذين يعملون على التراب الأمريكي، أن يعرقلوا مصنّعي عربات السكك الحديدية الأمريكيين، الذين تقلّص إنتاجهم، بواسطة إغراق السوق بمقدار زائد عن الطلب من العربات الرخيصة، وقد أحرزوا نجاحًا مثيرًا للقلق على هذا الصعيد، إذ فازت (الشركة الصينية لعربات السكك الحديدية)، وهي شركة تملكها الدولة الصينية، بعقود من هيئات النقل الحكومية الأمريكية في بوسطن وشيكاغو وفيلادلفيا ولوس آنجلس، وكان السعر الذي عرضته الشركة يصل في بعض الحالات إلى نصف ما يعرضه منافسوها. وإنّ التزويد بهذه العربات، والتي تستخدم التقنيات الرقمية، يمنح شركةً تمتلكها الحكومة الصينية نقاط دخول متعدّدة تمكّنها من الاطّلاع على المعلومات المتعلّقة بالأمن على مستوى البلديات، والقدرة على التحكّم بتشغيل بنية تحتية حيوية يعتمد عليها مواطنو الولايات المتّحدة الأمريكية ومدنها.

وثمّة تقارير تشير إلى انسحاب بعض البلدان من مبادرة (الحزام والطريق)؛ فمعاملة الصين لسكّانها من المسلمين الأويغور تعني المخاطرة بتنفير الكثير من البلدان الشريكة التي يسكنها عدد كبير من المسلمين؛ وفي غضون ذلك، يمثّل ما يحدث في سريلانكا وميناء هامبانتوتا درسًا عمليًا في ما يحدث عندما يوافق بلدٌ ما على صفقة للبنى التحتية مع الصين، وهو: ارتهان الاستقلال المالي، ثمّ ارتهان سيادته في نهاية المطاف.

تخفيف قبضة مبادرة (الحزام والطريق)

إذا كان هنالك في هذا الفصل ما يستحقّ التكرار فهو ما قالته نادَيج رولان: «مبادرة (الحزام والطريق) هي أداة في الحرب السياسية»؛ فلا يمكنني إيفاء هذه العبارة حقّها من التأكيد عليها، لأنّ مبادرة (الحزام والطريق) هي المكافئ الجيوسياسي للعبة الصينية الشهيرة (غو)، حيث يضع اللاعب أحجار اللعبة بطريقة استراتيجية على الرقعة ليحيط بأحجار خصمه، وعندما تصبح إحدى الأحجار محاطةً من جميع الجهات يلتقطها اللاعب الآخر ويزيلها من الرقعة، ويفوز اللاعب الذي يحصل على أكبر عدد من القطع والذي أحاط منطقة أكبر بقطعه. إنّ الصين تحاول اختراق ثلثي العالم، وهو إنجاز إذا تحقّق فسيسمح لها بإحاطة خصومها أو منعهم من الاتّصال مع باقي أنحاء العالم.

الفصل العاشر

الحلول الصينية: كيف نقاوم الحرب الصينية الخفية ونوقفها

ليست الولايات المتّحدة الأمريكية جديدة في مجال شنّ الحروب الاقتصادية والمالية، فلقد فعلت ذلك من قبل، إذ جاء انهيار الاتّحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، في جزء كبير منه، نتيجةً لسلسلة من الإجراءات، ضئيلة الصيت وعظيمة الأهمّية، اتّخذها مجلس الأمن الوطني وصمّمها على نحوٍ تؤدّي فيه إلى سحق الاقتصاد الروسي وإسقاط الحكومة التوتاليتارية في موسكو.

ومن الأشخاص الذين عملوا في تنسيق هذه الخطّة روجر روبنسون، وهو نفسه الذي أوقف جهود (الشركة الصينية لإنشاءات الاتّصالات) لزرع جيش التحرير الصيني في هونغ كونغ. وكان روبنسون قد عمل قبل ذلك نائبًا لرئيس القسم الدولي في مصرف چَيس مانهاتن، وكان مسؤولًا عن شعبة الاتّحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والوسطى ويوغسلافيا في أواخر السبعينيات عندما كتب مقالات لفتت الانتباه حول أنبوب النفط العابر لسيبيريا، وطرح في مقالاته هذه توقّعات خطيرة حول الاكتمال المنتظَر لهذا الأنبوب، وكان ممّن انتبهوا إلى هذه التوقّعات: ويليم (بيل) كلارك، مستشار الرئيس ريغان الأقرب إليه، وكاسبر واينبرغر، وزير الدفاع في إدارة ريغان.

ولقد توقّع روبنسون حينها أنّ الأنبوب إذا بلغ طاقته التشغيلية الكاملة فسيوفّر (70 %) من حاجة الغرب إلى الطاقة، ممّا قد يعزّز خزانة الاتّحاد السوفييتي التي أنهكتها الحرب المهلكة في أفغانستان وجهوده لمجاراة التعزيزات العسكرية الأمريكية الهائلة والفتوحات الغربية في مجال الابتكارات التقنية، بالإضافة إلى أنّه قد يؤدّي في الوقت نفسه إلى زيادة اعتماد أوروبا الغربية على الكتلة الشرقية. وانضمّ روبنسون إلى مجلس الأمن الوطني، حيث حصل على دعم كلارك وواينبرغر ومدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ويليم كَيسي

لشنّ هجمة متعدّدة الجبهات لا لإيقاف الأنبوب وحسب، بل لتقويض الاقتصاد السوفييتي أيضًا.

ويستذكر روبنسون ما حدث بقوله: «لم يكن هنالك في الولايات المتّحدة الأمريكية حينها سوى حوالي اثني عشر شخصًا على علم بهذه الهجمة الاقتصادية والمالية التي لم تكن قائمةً على إلغاء مشروع الخطّ الثاني في أنبوب الغاز السيبيري وحسب، بل على تأخير الخطّ الأوّل أيضًا لحوالي ثلاثة أعوام ثمّ منع موسكو من الحصول على الضمانات المصرفية على المستوى الرسمي أوّلًا ثمّ على المستوى الخاصّ في نهاية المطاف».

ولإنجاز هذه المهمّة استعانت (CIA) بالاستخبارات الفرنسية للحصول على قائمة التقنيات الأمريكية التي يرغب جهاز الاستخبارات السوفييتي (KGB) بالحصول عليها. وكان من بين عناصر القائمة الأكثر طلبًا: منظومات تحكّم لضمان عمل الأنبوب بصورة آلية والمحافظة عليه. واقترح عضو آخر في مجلس الأمن الوطني، وهو الدكتور غس فايس، مساعدة السوفييت في الحصول على ما أرادوه مع تفخيخ مشترياتهم ببرمجيات خبيثة (أي: برمجيات تعمل على النحو الصحيح في بداية الأمر ثمّ تطلق شيفرات مدمّرة في النهاية)؛ وهذا ما حدث تمامًا، فلقد انهارت المنظومة التي حصل عليها السوفييت، ونتج عن ذلك «أعظم انفجار وحريق غير نووي هائل، حتّى أنّه أمكنت مشاهدته من الفضاء»، وفقًا لماء جاء في كتاب (في جهنّم) لتوماس ريد، وزير القوّة الجوّية السابق ومستشار ريغان وكلارك، حيث أشار إلى أنّ الأقمار الاصطناعية الأمريكية رصدت الانفجار.

وقد لجأت إدارة ريغان حينها إلى عدد من الإجراءات الأخرى كما يستذكر روبنسون، إذ «كان هنالك أيضًا اتّفاقية سرّية مع السعوديين لضخّ مليوني برميل من النفط وإلغاء الضوابط السعرية المحلّية عند فوّهة البئر لتخفيض سعر برميل النفط إلى عشرة دولارات». وتمّ ذلك فعلًا بتهاوي أسعار النفط من (37,42$) للبرميل في العام (1980) (أي: 114$ بعد احتساب التضخّم) إلى أسعار مساومة منخفضة وصلت إلى حدٍّ تسبّب بنضوب مورد حيوي للدخل القادم إلى الاتّحاد السوفييتي بالعملة الصعبة. وفي غضون ذلك، نشط روبنسون والحكومة في معارضة أيّة خطط للسماح للسوفييت بإصدار سندات سيادية، ممّا عزّز عملية حرمان خصوم أمريكا من الأموال التي يحتاجون إليها بشكل عاجل. ويصف روبنسون ما حدث بأنّه «كان جزءًا مغمورًا من إستراتيجية متعدّدة الجبهات للرئيس ريغان استعانت أيضًا بـ(مبادرة الدفاع الإستراتيجي)، والانتشار الإضافي لصواريخ كروز، وحرب الأفكار بقيادة جين كيركباتريك

في منظّمة الأمم المتّحدة، والتعزيزات العسكرية الهائلة الصيت التي أشرف عليها كاسبر واينبرغر. وكان من الطبيعي أن نلاحقهم في العالم الثالث، حيث قدّم ويليم كَيسي صواريخ ستينغر للمقاتلين الأفغان بالإضافة إلى إحاطة الموانئ النيكاراغوية بالألغام البحرية».

ونظرًا لمحدودية الفرص المتاحة للاتّحاد السوفييتي في الحصول على القروض الأجنبية التي يحتاج إليها بشدّة، واقتصاده العاجز عن التنافس مع التقنيات الجديدة، والاضمحلال الإستراتيجي لهذه الإمبراطورية على جبهات كثيرة جدًا، أصبح من المستحيل على السوفييت أن يستمرّوا بتوفير مستلزمات شؤونهم السيادية، فتعثّروا في العام (1991) عن سداد (69 مليار) دولار من القروض بالعملة الصعبة، وانهار الاتّحاد السوفييتي بعدها بيومين.

يعتقد روبنسون بأنّ الصين «معمعة مختلفة» بالمقارنة مع النظام الذي ساعد على إسقاطه؛ لكنّه يماثل باقي المشكّكين بنوايا الصين في الارتياب بأنّ الاقتصاد الثاني عالميًا يترنّح على شفير الهاوية، فيقول: «للصين نقاط ضعف هائلة، وهي بالتحديد: حاجتها إلى النموّ بمعدّل غير واقعي مع الإبقاء على اقتصاد استبدادي سلطوي لا يمكنه البدء بالتراجع عن سياسة التحفيز المالي للإقراض الجديد ومشروعات البنى التحتية المموّلة حكوميًا ومشروعات العمل من أجل العمل. إنّهم لا يستطيعون الخروج من هذه الحلقة المفرغة السلبية، لأنّ الخروج منها، وإن كان تصرّفًا حصيفًا، من شأنه التسبّب بأثر مدمّر يطال معدّل النمو».

وفي نهاية المطاف، لن يتمكّن النظام المصرفي الصيني غير الرسمي، والتلاعب بالسوق، والأموال والقروض المصطنعة، أن «تتحمّل ضوء النهار» وفقًا لتعبير روبنسون، فالقروض المتعثّرة وهيكلية الديون وصلت إلى أكثر من حوالي (300 %) من إجمالي الناتج المحلّي، وهذا رقم لا يمكن تحمّل تكاليفه، «وهم يحاولون تخفيضه إلى معدّلاته السابقة لأنّهم يعلمون بأنّهم يواجهون احتمال وقوع الطامّة الكبرى، ولكنّهم عاجزون عن ذلك». وهذا هو السبب الذي يجعل روبنسون يتنبّأ بأن تؤدّي القواعد المعمول بها في قطاع التمويل إلى نزع مخالب الحزب الشيوعي الصيني: «إنّ الإفصاح المالي، والشفافية، وإدارة المخاطر، والحوكمة السليمة للشركات، والإحصائيات الموثوقة، وقيمة الأسهم، وسمعة الشركة، ما تزال جميعها من المصطلحات السوقية، وليست من مصطلحات الأمن الوطني، ولا من مصطلحات العقوبات. ونحن نطلب ممارسة مبادئ السوق على النحو المناسب». وإذا أخذنا ذلك بالحسبان فسيتوجّب على الولايات المتّحدة الأمريكية أن تتبنّى إستراتيجيات تعيق الحملة الصينية

للسيطرة على العالم. وليس من اللازم أن تكون تصرّفاتنا صادمة كما في المناورات التي أوقفت الاتّحاد السوفييتي، لكنّها يجب أن تكون مركّزة ودؤوبة وفورية.

إنّنا بحاجة إلى ضمان أن تكون (التجارة المنصفة) منصفةً حقًّا، وأن نجبر الصين على الامتثال لقوانين التجارة العالمية.

إنّنا بحاجة إلى تثقيف وتحفيز بورصة وول ستريت وقادة هذه القطاع للتوقّف عن الترويج للاستثمار في الصين إلى أن تمتثل لمتطلّبات التجارة والممارسات المحاسبية.

إنّنا بحاجة إلى الاستثمار في أمريكا: في بنانا التحتية، وقطاعنا الصناعي، وقدراتنا في مجال البحث والتطوير.

إنّنا بحاجة إلى ضمان أن تكون تقنية الجيل الخامس وكلّ البيانات في الداخل الأمريكي تتمتّع بالحماية والأمن.

إنّنا بحاجة إلى إعادة الهيكلة وإعادة التفكير وإعادة ترتيب الأولويات في الجيش الأمريكي كي يكون في مستوى تحدّيات الواقع الحربي في عصر التقنيات الرقمية.

وفي كلّ هذه المجالات، نحتاج إلى أن يفعل قادتنا ما أخفق غيرهم بفعله طوال الأعوام الأربعين المنصرمة، أي: أن يتّخذوا موقفًا ممّا يجري.

الخطّ الأحمر

تمارس الصين هجومًا يوميًا على الاقتصاد الأمريكي بسبل متعدّدة، ولقد أخفقنا في رسم خطّ أحمر لتعدّياتها، وعلينا أن ندعم استثماراتنا التي تتعرض للهجوم وسرقة ملكيتها الإلكترونية عبر الاختراق الإلكتروني، وإذا أُنشِئت شركة صينية باستخدام ملكية فكرية مسروقة فيجب معاقبة الصين بواسطة رسوم الاستيراد والغرامات والحظر. وإذا كرّر القراصنة الإلكترونيون الصينيون هجماتهم على الوكالات الحكومية أو الشركات الخاصّة في أمريكا فيجب علينا أن نكون مستعدّين لفرض عقوبات تؤثّر على وكالات حكومية أو شركة خاصّة مماثلة في الصين. وإذا تعرّضت منصّة تويتر (المحظورة في الصين) إلى حصار من المؤثّرين الصينيين لبثّ الفرقة والتدخّل في الانتخابات وممارسة الحرب النفسانية فيجب منع منصّة ويتشات (النسخة الصينية من تويتر) من العمل في الولايات المتّحدة الأمريكية؛ دون الحاجة إلى الاسترسال في الحديث أكثر من ذلك.

إنّ دعوتنا الموجّهة إلى السياسيين لاتّخاذ موقف تتطلّب برنامجًا متشعّبًا يعالج الخطر الصيني من كلّ جوانبه، ويضع سياسات يجب تطبيقها إذا لم تقم الصين بإصلاحات فورية؛ والصراحة تقتضي القول بأنّ هنالك احتمالًا ضئيلًا يكاد يكون معدومًا بأن يتخلّى الحزب الشيوعي الصيني بإرادته عن شنّ الحرب المفتوحة والبدء باللعب حسب القواعد المرعية.

والصين تستخدم المحفّزات المالية لخلق النفوذ، وعلينا أن نقوم بالمثل، فبينما تقطع الصين الوعود بفتح الأسواق أو تعرض الأموال (وهما الأداتان المفضّلتان للحزب الشيوعي الصيني) يجب على الغرب أن يفعل العكس من ذلك كي يجبر الصين على إيقاف إستراتيجيات الحرب المفتوحة، وهذا يعني منعها من الولوج إلى أسواق الرساميل والقروض ومعاقبة الشركات الصينية التي لا تمتثل للممارسات المحاسبية المرعية، أو التي تمارس نقل التقنيات بالإجبار، أو تحيطها شبهات ارتكاب سرقة الملكية الفكرية. ولفعل ذلك يجب تقوية قواعد لعبة التجارة الحرّة وتخفيف حدّة التعطّش للأرباح السهلة القائمة على تقييمات غير مؤكّدة وخيالية في الغالب. وهنالك آليات موجودة فعلًا لتحقيق ردع شديد للاستثمار في الصين، وعلى هيأة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتّحدة الأمريكية أن تستخدمها.

وبما أنّ كلّ الشركات التي يمتلكها صينيون تخضع في نهاية المطاف إلى سيطرة الحزب الشيوعي الصيني، فإنّ توليد الإيرادات في هذه الشركات وتحديد قيمتها مفهوم قابل للتبديل؛[1] فالعمل المصرفي غير الرسمي يُعتبَر من المسلّمات في الصين، حيث يمكن للحزب الشيوعي الصيني ومصرف الصين أن يملآ خزائن الشركة أو يفرغانها عن بكرة أبيها، وهذا الواقع يجعل ميزانيات الشركات موضع جدل ويتسبّب بصعوبات كأداء في تقييمها بدقّة، بل إنّ هذه المهمّة تصبح مستحيلة عندما نعلم بأنّ الصين حظرت مجلس مراقبة حسابات الشركات العامّة (PCAOB)، وهي الشركة المعيارية في مجال تدقيق الحسابات، من فحص سجلّات التدقيق الرئيسية لـ(224) شركة صينية مسجّلة في البورصات الأمريكية، علمًا بأنّ الرأسمال السوقي الإجمالي لهذه الشركات بلغ (1,8 تريليون) دولار في العام (2018)، وفقًا لمجلّة (كومبليانس ويك).

ولقد بدأ رؤساء (هيأة الأوراق المالية والبورصات) و(مجلس مراقبة حسابات الشركات العامّة) بالتركيز على هذه القضية في أواخر العام (2018)، وصدر عنهما بيان مشترك

(1) أي: التبديل بين سلع الشركات وممتلكاتها.[المترجم]

حذّر من أنّه إذا «استمرّت الموانع الجدّية بالوقوف في طريق الحصول على المعلومات فربّما سيكون من الضروري أو المناسب اتّخاذ إجراءات علاجية تطال الشركات المدرجة في البورصات الأمريكية». وللهيأة قائمة تتكوّن من ثلاثة مستويات للممتلكات لتعيين قيمة الشركات؛ ويتضمّن المستوى الأوّل السيولة النقدية أو المكافئ النقدي في الأسواق النشطة، ويتكوّن الثاني من الاستثمارات، والثالث من الممتلكات الاستثمارية التي تُعتبَر مدخلات غير قابلة للرصد (أي: استثمارات لا يمكن تكميمها على نحو موثوق لغياب أيّة طريقة موثوقة للتحقّق من قيمة شركات في القطاع الخاصّ، والشركات التي تعتمد على العمل المصرفي غير الرسمي، وممتلكات معيّنة تتعلق بالرهن العقاري، والمشتقّات المالية المعقّدة). وبما أنّ الشركات الصينية لا تلتزم بالممارسات المحاسبية المعيارية فيجب اعتبار معظمها ممتلكات من المستوى الثالث، ويمكن لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن يطبّق هذه التغيير في السياسة المحاسبية بطلب من وزارة الخزانة. وإذا قرّرت هيأة الأوراق المالية والبورصات أنّ الشركات الصينية التي لا تمتثل لشروط الإفصاح المالي يجب إزالتها من القائمة (برساميلها الإجمالية التي تبلغ 1,8 مليار دولار) فإنّها لن تمتلك حينذاك أيّة قيمة فعلية وفقًا لقواعد الهيأة.

وهنالك تحرّك آخر يمكن للهيأة أن تقوم به، وهو أن تعلن الموجودات النقدية غير القابلة للتحويل ممتلكاتٍ من المستوى الثالث، وهي خطوة غير مسبوقة ولكن يجب التفكير بها لإجبار الصين على التوقّف عن التلاعب بالمنظومة والاحتيال على المستثمرين.

ومن المرجّح أن تتسبّب التغييرات التي تقوم بها الهيأة بخسائر ضخمة لكلّ المستثمرين، فمن يعلم كم مليونًا من الدولارات ما تزال عالقةً لشركة جنرال موتورز من مبيعات سياراتها في الصين؟ وإذا أُلغِيت ممتلكات الشركات الصينية فسيعني ذلك توجيه ضربة قويّة لتقييم شركة جنرال موتورز. ولا شكّ في أنّ الشركات الأمريكية والمستثمرين الأمريكيين قد تطالهم الأضرار الجانبية، إلّا إنّه يمكن القول نظريًا بأنّ سوق الاستثمار في الصين سيهدأ وستنمو أسواق أخرى، فالاقتصاد الصيني سيتباطأ عندما تتضاءل فرص حصوله على أموال الاستثمارات الأمريكية، وستضعف قدرته على بلوغ معدّلات النمو التي يستهدفها، وكذلك قدرته على تمويل مشروعات التنمية العالمية، وسيبحث عن مصادر أخرى للدخل، ويجب على الولايات المتّحدة الأمريكية أن تكون مستعدّة للضغط على الأمم الأخرى في هذا المجال، فالبلدان الإسلامية الغنية بالنفط (والتي يجب أن تشعر

بالغضب الشديد من معاملة الصين لسكّانها من المسلمين الأويغور) يجب تشجيعها على الانضمام إلى المقاطعة الاستثمارية والانضمام إلى الدعوة للإصلاح الاقتصادي والمجتمعي في الصين.

وسيطال الضرر أيضًا المحتالون الذين يطبّلون للصين في بورصة وول ستريت ومن استمع إليهم من المستثمرين، ولكنّ هذا هو المغزى من الأمر: فالمطبّلون في الصناديق التحوّطية وأعوان الحزب الشيوعي الصيني الذين جنوا مئات الملايين من الدولارات بفضل الرسوم التجارية يجب عليهم أن يفيقوا من سكرتهم، لأنّ أفعالهم تسبّب عواقب سلبية لمستقبل الأمّة الأمريكية.

إنّ المحفظات الاستثمارية لمنظومات التقاعد العمومية في خمسين ولاية أمريكية تمتلئ بأسهم وسندات تدعم شركات صينية يجب تأشيرها على أنّها أطراف فاعلة ضارّة، فهي شركات تصنع صواريخ وسفنًا حربية، وهذه الاستثمارات تحمل تبعات تمسّ الأمن الوطني، ويجب على مديري الاستثمارات أن يبدؤوا بالعمل على نحو مسؤول، وهذه القضية يجب أن تصبح جزءًا من الحوار الوطني. فهل كان المستثمرون الأمريكيون ليستثمروا في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية؟ إنّ الانتهاكات الوحشية التي تقترفها الصين ضدّ حقوق الإنسان (الاعتقال الإجباري، والحرمان من حقّ التجمّع، وغسيل الأدمغة) هي تذكرة مخيفة بالسلوك النازي؛ وبالنظر إلى استخدامها للرقابة الرقمية الحثيثة لاضطهاد السكّان لأسباب دينية فإنّ هذه الإستراتيجية القمعية الحكومية تستحقّ في الواقع أن تحمل وصفًا جديدًا: ما بعد النازية.

هذه الخيارات قاسية، لكنّها أدوات للتفاوض، واستخدامها سيجبر الصين على ممارسة اللعب وفقًا للقواعد الدولية؛ وهذه الإستراتيجية تتطلّب وحدة راسخة على المستوى الدولي؛ ويجب أن تتّصف بالتركيز، ووضوح الغاية، والدقّة المعروفة في العمل العسكري، لأنّ ما يحصل هو حرب صريحة. وإلى أن توضَع هذه الإجراءات موضع التنفيذ الفعلي، لا بدّ من الاستجابة بصرامة، حيث يجب على السلطات الثلاث للحكومة الفدرالية أن تستخدم كلّ قواها لحماية ممتلكات الأمريكيين (التقنية، والفكرية، والنقدية، وربّما أعظمها على الإطلاق: الدستورية)؛ وإنّ المهمّة المحتملة رهيبة، إلّا إنّ الرؤية الصينية التوتاليتارية التهكّمية المعادية للديمقراطية والفردانية (بل المعادية للإنسان مطلقًا) لم تترك للعالم الحرّ أيّ خيار آخر.

ضمان التكافؤ في اللعب

لقد رأينا في ما سبق كيف أنّ الحزب الشيوعي الصيني لا يرى مانعًا من إنتاج الصناعيين الصينيين لسلع مقلَّدة، وشحن هذه السلع إلى الأسواق الأجنبية، فهذه السلع المزيّفة تولّد الدخل للصين، وتشغّل الشعب الصيني، وبما أنّها تخفّض سعر المنتَج «الحقيقي» فإنّها تلحق الضرر بشركة المملوكة لأشخاص غير صينيين أنفقت المال في تطوير السلع وجلبها إلى السوق. وعلاوةً على ذلك، لا تفحص الصين شحناتها المتوجّهة إلى الولايات المتّحدة الأمريكية لضبط السلع المقرصنة أو المصنوعة دون ترخيص للملكية الفكرية (أي: العمليات أو التصاميم أو البرمجيات المحمية ببراءات اختراع). ويجب على الولايات المتّحدة أن تتوقّف عن استقبال هذه المنتجات اللاقانونية عبر حدودها، وأن تضبط موانئها على نحو أفضل، ويمكن دفع تكاليف ذلك من الغرامات المفروضة على أيّ طرف فاعل سيّئ يُقبَض عليه. وعلى سبيل المثال: إذا اكتُشِف أنّ إحدى السفن القادمة من الصين تحتوي على سلعة مقرصنة واحدة فيجب أن تتحمل شركة الشحن غرامة مقدارها ألف دولار لكلّ حاوية؛ وبما أنّ الحزب الشيوعي الصيني يمتلك هذه السفن، وبعضها يحمل عشرة آلاف حاوية، فإنّ التحريض على القرصنة سرعان ما يصبح مكلفًا.

وإذا لم يؤدّ الإجراء السابق إلى إيقاف التهريب السافر للسلع إلى الولايات المتّحدة، فهنالك فكرة أخرى، وهي: إرجاع السفينة بأكملها إلى الصين؛ ولا شكّ في أنّ هذا الإجراء سيضرّ الشركات الأمريكية التي تنتظر تسلّم وارداتها، بل إنّه قد يخلق أزمة شحّ بسلع معيّنة، لكنّ من شأنه أن يضرّ الصين أكثر: فالشركات الصينية لن تُدفَع لها قيمة سلعها، وستتخلّف عن موعد تسليم السلع، وتُفرَض عليها العقوبات، ويقع الجدول الزمني للشحن في مهبّ الريح، ويحصل ارتفاع هائل في تكلفة الشحن للسلعة الواحدة (ويُفترَض أنّ هذه التكلفة تتحمّلها شركات الشحن)، وتحلّ الفوضى وتتعرقل أهداف الصين من وراء عملية الشحن، أي: تحميل الشحنات وتفريغها في الموانئ بمستوًى من الكفاءة يقلّص مدّة التسليم إلى النصف.

تحقيق الأهداف بغضّ النظر عن التبعات

في (14 آب/أغسطس 2017) لجأ الرئيس ترامب إلى السلطات الموكَلة إليه بموجب الفقرة (301) من قانون التجارة للعام (1974) وأصدر مذكّرة تطلب من مكتب الممثّل التجاري للولايات المتّحدة (USTR) أن يحقّق في المزاعم بأنّ «الصين طبّقت قوانين

وسياسات وممارسات، واتّخذت إجراءات تتعلّق بالملكية الفكرية والابتكار والتقنية، قد تشجّع أو تتطلّب نقل التقنية والملكية الفكرية الأمريكية إلى مشروعات في الصين، أو قد تؤثّر سلبيًا على المصالح الاقتصادية الأمريكية». وبعد ثمانية أشهر أصدر المكتب تقريرًا لاذعًا من (182) صفحة يثبت ممارسة الصين لسياسات مسيئة ضدّ الشركات الأمريكية. وعلى الرغم من الرطانة الرسمية بمصطلحات القانون والاستثمار في هذا التقرير، فإنّه شكّل وثيقة مدهشة أكّدت الكثير من النقاط التي وثّقها الكتاب الذي بين يديك. وسأكتفي في ما يلي بإيراد ثلاث نقاط اقتبستُها من القسم الأوّل للتقرير، وهي تكشف الحملة المنسّقة بالكامل لإجبار الاستثمارات الأمريكية على تسليم ممتلكاتها في مقابل العمل في الصين:

- «قبل العام (2001) كانت الصين تفرض بشكل صريح غالبًا نقل التقنية ... وفقًا لمبدأ (المقايضة بالمثل) من أجل الولوج إلى السوق». وعندما انضمّت الصين إلى منظّمة التجارة العالمية في العام (2001) التزمت بالتخلّي عن هذه السياسة، «ومنذ ذلك الحين، ووفقًا لتقارير متعدّدة، أصبح السياسات والممارسات الصينية لنقل التقنية أكثر خفاءً، وغالبًا ما تجري عبر إرشادات شفوية و'خلف الأبواب المغلقة'».
- اعترفت الخطّة الصينية الوطنية للتنمية العلمية والتقنية على المديين المتوسّط والبعيد (2006-2020) بأنّ البلد يعاني من «قدرة محلّية ضعيفة نسبيًا على الابتكار»، و«ضعف القدرة التنافسية الأساسية لدى المشروعات»، و«تخلّف» الصناعات التقنية المتطوّرة عن نظيراتها في البلدان الأكثر تطوّرًا. ولتغيير هذا الواقع دعت الخطّة إلى «تحسين امتصاص وهضم وإعادة ابتكار التقنيات المقدَّمة». وجاء في التقرير أنّ الخطّة تحمّلت ألم الاعتراف بـ«مفهوم تقديم وهضم وامتصاص وإعادة ابتكار الملكية الفكرية والتقنية الأجنبية (مقاربة IDAR اختصارًا)». وتتضمّن مقاربة (IDAR) أربع خطوات، وكلّ خطوة منها ترتكز على التعاون بين الحكومة الصينية والقطاع الصناعي الصيني من أجل الاستغلال الكامل للتقنيات الأجنبية».
- شهدت المدّة (2011-2016) عشرة حالات على الأقلّ لتعهّد المسؤولين الحكوميين الصينيين علنًا (ومنها: أربعة لقاءات كان للرئيس الصيني صلة بها) بتخفيف مطالب نقل التقنية من الشركات الأمريكية الساعية إلى الاستثمار في الصين، وضمان أن تكون كلّ عمليات النقل ناتجة عن قرارات استثمارية محضة بمعزل عن التدخّل الحكومي؛

ولكن ليس هنالك دليل يدعم اتّخاذ أيّ إجراء في هذا الشأن؛ وبعبارة أخرى: كلّ التعهّدات بتغيير السياسات كانت أكاذيب. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أيّ طلب بنقل التقنيات في مقابل الدخول إلى السوق الصيني يُعتبَر انتهاكًا لاتّفاقية منظّمة التجارة العالمية.

واحتوى التقرير على خمسة أقسام أخرى؛ ووردت فيها التفاصيل التالية:

- استخدام الحكومة الصينية للقيود المفروضة على الملكية الأجنبية لاشتراط نقل التقنيات من الشركات الأمريكية إلى الكيانات الصينية، أو الضغط عليها للقيام بذلك.
- كيفية إجبار الشركات الأمريكية على «الترخيص باستخدام التقنيات للشركات الصينية وفقًا لشروط غير سوقية تعطي الأفضلية للمتلقّي الصيني».
- كيفية إدارة الحكومة الصينية «للاستثمار المنهجي في، والاستحواذ على، الشركات والممتلكات الأمريكية من قبل كيانات صينية، من أجل الحصول على تقنيات وملكية فكرية متطوّرة والقيام بعملية نقل للتقنيات واسعة النطاق في القطاعات التي تُعتبَر مهمّة من وجهة نظر الخطط الصناعية للدولة».
- كيفية أداء أو دعم الحكومة الصينية لعمليات اختراق الشبكات التجارية الأمريكية للحصول على «منفذ غير مرخّص به لنطاق واسع من المعلومات الاستثمارية السرّية، بما فيها: الأسرار التجارية، والبيانات التقنية، والمواقف التفاوضية، والاتّصالات الداخلية الحسّاسة المحتكَرة».
- السبل المتنوّعة الأخرى التي تتّبعها الحكومة الصينية في تحصيل التقنيات الأجنبية، من توظيف المهارات إلى اتّخاذ إجراءات يُزعَم بأنّها تتعلّق بالأمن الوطني أو الأمن السيبراني بالتناغم مع حماية غير كافية للملكية الفكرية.

وبينما كان هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة (في العام 2019)، أعلن الرئيس ترامب فرض رسوم الاستيراد على الصين بعد إصابته بالإحباط من مناورات التأجيل الصينية التي لا تنتهي. وكما كان متوقّعًا، أطلق الخبراء الماليّون تنبّؤات متنوّعة حول التأثير المترتّب لهذا الإجراء على اقتصادي البلدين؛ ولكنّنا إذا نظرنا إلى الأمر من إحدى الزوايا فسنجد أنّه ليس مهمًّا أمام ما يمثّله من تحوّل هائل في السياسة الأمريكية تجاه الصين، لأنّها المرّة الأولى منذ

عقود لقيام زعيم أمريكي بإخبار الصينيين بعدم القبول بالممارسات التجارية غير المنصفة التي بدأتها دولتهم التوتاليتارية. وفي نهاية المطاف تبيّن أنّ ما حدث كان أكثر من طلقة تحذيرية، إذ كان تغييرًا جوهريًا في السياسات، ولا شكّ في أنّه كان يحمل معنًى تحذيريًا.

وفي يوم (السبت 2 كانون الأوّل/ديسمبر 2018) جمعت مائدة العشاء الرئيسين ترامب وشي في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس، حيث اتّفقا على هدنة تجارية مؤقّتة مدّتها تسعون يومًا، وذلك خلال ما دعاه ترامب لاحقًا في تغريدة له على منصّة تويتر بأنّه «لقاءنا الطويل الذي آمل بأن يكون تاريخيًا». وفي الليلة نفسها، وعلى مبعدة سبعة آلاف ميل، ضمّت مدينة فانكوفر الكندية اجتماعًا غير متوقّع، ولكنّه أكثر تاريخيةً بكثير بين وكلاء لوزارة العدل الكندية ومِنغ وانجو، المديرة المالية ونائبة الرئيس في شركة هواوي للاتّصالات؛ حيث اعتُقِلت مِنغ وأُعلِن عن خطط لتسليمها إلى نيويورك لتواجه تهمًا بانتهاكات يُزعَم بأنّ هواوي ارتكبتها في ما يتعلّق بالعقوبات الاقتصادية ضدّ إيران.

وكان الاعتقال من الناحية الظاهرية نتيجةً لتهم وجّهتها وزارة العدل الأمريكية لهواوي بانتهاك قوانين التصدير، عندما استخدمت في إيران تقنيات أمريكية مرخّصة للشركة؛ ولكنّ ملاحقة مِنغ، ابنة رِن جِنغفَي (مؤسّس هواوي والخبير التقني في جيش التحرير الصيني)، كان نقلةً جذريةً وتغيّرًا في مسار اللعبة، فهذه هي المرّة الأولى منذ عقود التي تتّخذ فيها الحكومة الأمريكية إجراءً قانونيًا حقيقيًا ضدّ شركة تمارس أنشطة ضارّة، وليست أيّة شركة، إنّها شركة هواوي التي تُعتبَر أكبر مصنّع لمعدّات الاتّصالات اللاسلكية في العالم وثاني أكبر مصنّع للهواتف الجوّالة، وتكافح أيضًا لتكون الأولى عالميًا في مجال شبكات تقنية الجيل الخامس، وهنالك تقارير تشير إلى أنّها أنفقت حوالي (20 مليار) دولار على البحوث والتصاميم المتعلّقة بالجيل القادم من منظومات الاتّصالات. وبالنظر لما سبق، يمكن تفسير اعتقال مِنغ، المديرة المالية لهواوي، على أنّه أشبه بطلقة تحذيرية تلت تقرير مكتب الممثّل التجاري للولايات المتّحدة (USTR) وخطوة رمزية لرسم خطّ أحمر.

إنّ الكثير من خبراء الاستخبارات والسياسة الخارجية ينظرون إلى شركات الاتّصالات اللاسلكية والهواتف الذكية الصينية (هواوي، ZTE، شاومي، فيفو، أوبو، لينوفو، وغيرها) على أنّها أدوات يستخدمها الحزب الشيوعي الصيني لاستخراج البيانات؛ فهنالك هواجس من احتواء مكوّنات أجهزة هواوي على برمجيات («الباب الخلفي») لتمرير المعلومات إلى الصين، وأدّت هذه الهواجس إلى حظر وتأخير مشروعات في الكثير من البلدان، حيث حظرت أستراليا

ونيوزيلندا مؤخّرًا شركة هواوي من العمل في منظومات شبكات الاتّصال، واعتقلت بولندا مؤخّرًا وانغ وَيجينغ، أحد مسؤولي المبيعات في هذه الشركة، بتهم تجسّس، وهو ما أدانته هواوي كما هو المتوقّع منها، وأنكرت أيضًا أيّ علم لها بنشاطات هذا الموظّف أو أن تكون مِنغ، بقدر تعلّق الأمر بها، قد اقترفت أيّة إساءة.

ولقد ناقشتُ موضوع تقنية الجيل الخامس بإسهاب في موضع سابق من هذا الكتاب، ولكنّ هذا الموضوع يستحقّ العودة إليه مرارًا وتكرارًا؛ فعند مناقشة نقل التقنيات (في الحقيقة: مناقشة أيّة عملية لنقل البيانات) لا يوجد خطرٌ يهدّد الأمن الوطني والتجارة المنصفة والخصوصية والسيادة الوطنية أكثر من توظيف الشركات الصينية لإدارة منظومة تنتقل عبرها كلّ المعلومات الرقمية. وإذا أخذنا بالحسبان ما صرّحت به الصين من أهدافٍ وسعيٍ للتفوّق التقني فإنّ ذلك هو الخطر الأوضح والأكثر حضورًا من الأخطار التي يمكن أن نتخيّل تهديدها للديمقراطية والعالم الحرّ. وإنّ أيّ بلد أو سياسي أو رجل أعمال أو مستثمر أو مواطن لا يمكنه تخيّل تبعات استخدام منظومات الاتّصالات اللاسلكية المدعومة من الحزب الشيوعي الصيني إنّما وصل إلى هذه الحالة لأنّه لم ينتبه إلى ما جرى؛ ولذلك فإنّ تحذير هواوي والشركات التقنية الصينية الأخرى من قيام الغرب بتحميلها المسؤولية عن التعدّيات والانتهاكات يُعتبَر خطوة أولى جيّدة.

وبالإضافة لذلك، أقدمت إدارة الرئيس ترامب في العام (2018) على تحرّك استباقي ضدّ القرصنة والتجارة غير المنصفة، وهو تحرّكٌ من شأنه يجعل خوباني يشعر بمستقبل أفضل لشركته بعد أن خسرت ماركته (آز سين أون تي في) خسائر فادحة بسبب شحن السلع المقلّدة اللاقانونية من الصين. حيث أبلغت إدارة ترامب خدمة البريد الأمريكية بأنّها تنوي الانسحاب من ميثاق تمويل الشحن من الصين، وهذا يعني أنّ الصناعيين الأمريكيين يمكنهم أن يتوقّعوا رؤية انخفاض في شحن السلع المقرصنة عبر منصّات أمازون وإيبَي وغيرها من منصّات التجارة الإلكترونية.

أوقفوا تمويل آلة الحرب الصينية

في (شباط/فبراير 2018) أدرجت (الشركة الصينية لصناعة السفن CSIC) سندات قيمتها مليار دولار في بورصة فرانكفورت، وقد أشار محقّقون ماليون إلى أنّ الشركة دبّرت أساليب ملتوية لتسجيل الصفقة على نحو تتّصل فيه بمصرف التوفير البريدي في البورصة الصينية

وإصدار السندات من فرع لشركة الصين الدولية للاستئمان والاستثمار. وهنا يبرز السؤال: ما الداعي لوضع قناع على الصفقة؟ والجواب: إنّ شركة (CSIC) تبني أوّل حاملة طائرات صينية تعمل بالطاقة النووية (آلة حربية متطوّرة) وغوّاصات نووية، وكانت السندات المعروضة متاحة بالطبع للمؤسّسات الاستثمارية الأمريكية (شركات السمسرة، والصناديق التحوّطية، وشركات إدارة صناديق المعاشات، وكلّ من يريد)، ثمّ أُتيحَت للأسواق الثانوية. وليس من المعلوم من اشترى هذه السندات، لكنّ من المرجّح أن تكون الأموال أمريكية، أي: أن تقوم الأموال الأمريكية بدعم تطوير القوّات المسلّحة الصينية. لنفكّر بهذا الأمر قليلًا، ولنعدْ إلى المسألة التي وردت قبل بضع صفحات، وسيتّضح لنا أنّ الأمريكي الذي يشتري هذه السندات تشبه فعلته شراء سندات ألمانية خلال الحرب العالمية الثانية.

إنّ المثال السابق يقدّم عرضًا ممتازًا لما يقوم به أعوان الحزب الشيوعي الصيني من إساءة استخدام المنظومات المالية الغربية، واستعمال دولارات الغرب لتقوية المنظومات الدفاعية لجيش التحرير الصيني. وهو ما يجب أن يتوقّف أيضًا. ولا بدّ من إنشاء هيأة تتكوّن من وكالات حكومية متنوّعة للتحرّي حول الكيانات الأجنبية (الصينية وغيرها) التي تأتي إلى الولايات المتّحدة الأمريكية لجمع الأموال من أسواق الرساميل الأمريكية، إذ يجب أن تتعرّض الشركات الأجنبية وفروعها إلى الفحص على يد ممثّلين للأجهزة الاستخباراتية والدبلوماسية والعسكرية. ولا شكّ في أنّ القطاع المالي، المحفّز بتريليونات الدولارات، سيمارس الضغط السياسي بشدّة ضدّ أيّ عائق بوجه الاستثمار، ولكنّنا إذا كنّا جادّين بشأن ضمان عدم استخدام أسواق الرساميل الأمريكية ضدّ الأمريكيين فليس في أيدينا خيار آخر.

وعلى النحو ذاته، جرى استخدام أموال صناديق المعاشات الأمريكية كوقود لآلة الحرب الصينية طوال عقود، حيث يستخدم مديرو هذه الصناديق مدّخرات المتقاعدين للاستثمار في السوق الصينية؛ وهذا يعني أنّ أموال الأمريكي الذي يحبّ وطنه، والذي يعمل أقرباؤه في القوّات المسلّحة الأمريكية، تُستَخدم لتقوية أعداء هذه القوّات المسلّحة.

ويمكن القول نظريًا بأنّ الأفراد الذين يستثمرون أموالهم في صناديق المعاشات المذكورة يجب أن يوصلوا أصواتهم إلى المسؤولين وأن يضغطوا على مديري هذه الصناديق كي يسحبوا استثمارهم في الأسهم التي تغذّي الجيش الصيني؛ وأنا أراهن على أنّ معظم الذين يستثمرون أموالهم في هذه الصناديق ليسوا على وعي بالتفاصيل الدقيقة

للمحفظات الاستثمارية، ولبناء هذا الوعي والاستثمار بمسؤولية يجب على الحكومة أن تشنّ حملة إعلامية لتثقيف المواطنين حول الكيفية التي يجري بها استخدام الدولارات الأمريكية ضدّ المصالح الأمريكية، وتوزيع قائمة بالشركات التي تمارس أنشطة هدّامة على كلّ المؤسّسات المالية.

أمّا في ما يتعلّق بمنع الصين من التنمّر على تايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية في بحر الصين الجنوبي فلدينا الآن حلّ لذلك، وهو: الحرب غير المتناظرة، وهو مصطلح عسكري، يعني استخدام تكتيكات غير متوقّعة؛ فبإنهاء اتّفاقية معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية مع روسيا يمكننا تصنيع صواريخ بالستية بعيدة ومتوسّطة المدى ونشرها في بلدان حلفائنا. ويمكننا أيضًا نشر وحدات صاروخية (متنقّلة) تمنع الصين من معرفة موقع الصواريخ (وهذا انعطاف في المسار وفقًا لأسلوب الحرب غير المتناظرة). وإذا أضفنا إلى ذلك تطوير منظومة القيادة والسيطرة فسيمكننا الانتقال من وضع اللاتوازن إلى وضع الردع، لأنّ الصين إذا كانت لا تعلم مكان الصواريخ وتعتقد بأنّ ضميرنا لا يمنعنا من استخدامها (وهو ما يجب أن ننقله إليها) فسنكون حينها في وضع يمكّننا من الحيلولة دون نشوب النزاع.

الخيار النووي

إنّ أكبر المخاوف التي أحملها في خضمّ سعينا إلى تحقيق التوازن في علاقتنا الاقتصادية تأتي من أنّ جيش التحرير الصيني يمضي في جهوده دون رادع، ولذلك نحتاج إلى التهديد بالقنابل النووية كي نردعه. ولا شكّ في أنّ الافتراض المطروح هنا هو أنّ هذه الأسلحة لن تُستخدَم أبدًا؛ لكنّ استحضار الخشية من الإقدام على فعل ما لا يمكن التفكير فيه (نظرية الجنون أو الجموح في التفاوض) تفعل فعلها في الغالب. ولننظر إلى مثال كوريا الشمالية التي يحكمها كيم جونغ أون، وهو زعيم دمية تتحكّم به الصين كيفما تشاء (إذا أغلقت الصين حدودها مع كوريا الشمالية فليس هنالك الكثير من الشكّ في أنّها ستتدهور سريعًا في طريق الفوضى والمجاعة)، حيث يمتلك هذا الزعيم ورقتي تفاوض: جيشًا عرمرمًا يهدّد به كوريا الجنوبية، وقنبلة نووية أدّى التهديد باستخدامها إلى تحفيز التفاوض أحيانًا. وللسبب ذاته، يمكن للطبيعة غير المتوقّعة في شخصية الرئيس ترامب أن تساعد حقًّا في هذا المجال، لأنّ الرئيس الذي يضع كلّ خياراته على الطاولة، مهما كانت مرعبة، إنّما يمارس الردع على نحو مناسب.

تعزيز الرفاهية العامّة

لقد حقّقت الإستراتيجية الصينية نجاحًا كبيرًا لبضعة عقود بسبب تعزيزها لسردية نفختها كلّيات إدارة الأعمال الأمريكية؛ فزيادة قيمة حقوق المساهمين هو الوصية الأولى في بناء القوّة المالية، ولا حاجة للمزيد من الكلام بعدها. وهذه الفلسفة تغذّي الإستراتيجية الصينية لأنّ الصين تستخدمها في تبرير الاستثمار المستمرّ في الاقتصاد الصيني والشراكة مع الشركات الأمريكية.

وبما أنّ حرّية التجارة تؤدّي إلى الثروة، والثروة تؤدّي إلى الديمقراطية (وفقًا للمنطق الضالّ الذي يريد الحزب الشيوعي الصيني أن يروّج له)، فإنّ الرسوم الكمركية لا بدّ أن تكون أمرًا سيّئًا. وعندما سُمِح للصين بأن تكون عضوًا في منظّمة التجارة العالمية، تمكّن الحزب الشيوعي الصيني بذلك من استخدام الرسوم الكمركية المخفّضة في جذب الاستثمارات الأمريكية من أجل تنمية إمبراطوريته العالمية. وعندما فُرِضت الرسوم الكمركية على الصين في العام (2018) كان ذلك يعني أن القوانين الفضفاضة والقوانين البيئية الرديئة وظروف العمل السيّئة لم تكن كافيةً لتشجيع استمرار الاستثمار الأمريكي في الصين. وممّا يؤسَف له أنّ الاستثمارات الأمريكية عندما تذهب إلى بلدان أخرى فإنّها تكافئ بلدانًا تحاكي نموذج الحزب الشيوعي الصيني في استغلال العامل وتلويث البيئة.

إنّ الحزب الشيوعي الصيني يصدّر نموذجه إلى البلدان الأخرى من خلال عرضه كأداة للتلاعب؛ فتستنسخه هذه البلدان وتستمرّ رقعة العالم الحرّ بالتقلّص. ولإيقاف نموّ التوتاليتارية يجب أن تتحقّق ديمومة الرسوم الكمركية المفروضة على الصين والبلدان الأخرى التي تنتهك القوانين الدولية، وإذا حدث ذلك فسوف يتدفّق الاستثمار عائدًا إلى الولايات المتّحدة الأمريكية التي تحتوي فعليًا بعض أدنى المعدّلات في تكاليف الطاقة وضرائب الشركات والإجراءات التنظيمية (مقارنةً بالبلدان الأخرى في منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). لكنّ الشركات تحتاج إلى الاستقرار، ولن تستثمر في أمريكا وتعيد العامل الأمريكي إلى العمل إلّا إذا علمت بأنّها لا تمتلك خيار الذهاب إلى مكان آخر يمكنها أن تتجنّب فيه اتّباع قواعد تحقيق الأرباح.

وما لم تتحقّق ديمومة الرسوم الكمركية فإنّ الصين وأمثالها من البلدان لن تبدأ باتّباع القواعد، وذلك لأنّها لا تتعرّض للعقاب إذا لم تتّبعها. وبما أنّ الشركات الأمريكية لا تعبأ سوى

بالوصول إلى الحدّ الأقصى من قيمة حقوق المساهمين فإنّها ستطرح الحجج المعارضة لفرض الرسوم الكمركية على البلدان التي تخرق القواعد، لأنّها بحاجة إلى الهوامش الأعلى المسموح بها للاستثمارات في هذه البلدان التي لا تخضع سوى للقليل من الضوابط التنظيمية. وبهذا تتّضح لنا كيفية نشوء واستمرار التحالف الخبيث بين الحزب الشيوعي الصيني والشركات الأمريكية، ونستطيع أن نعلم السبب الذي يقف خلف ركود مستويات الأجور الأمريكية طوال عقود والعدد الكبير للعاطلين عن العمل في الولايات المتّحدة.

الحكم الرشيد يبدأ في أمريكا

إنّ الاختراق والنفوذ هما أساسا المساعي الصينية؛ فالحزب الشيوعي الصيني يسعى إلى السيطرة على النتائج بواسطة العمل من داخل المنظّمات وخارجها، حيث يستخدم الاستثمار واليد العاملة في مخطّط خبيث (لكنّه عبقري) مصمَّم لاستخدام القوّة الاقتصادية في تحقيق النتائج المرغوبة.

وبما أنّ للمال تأثيره، وأنّ من الصعب إثبات أنّ صفقةً أُبرِمت على مبعدة ثمانية آلاف ميل أثّرت على قرار سياسي في واشنطن، فمن الصعب ضبط النفوذ الصيني، ولكن هنالك عدد من الخطوات التي يمكن للحكومات اتّخاذها للحدّ من ظهور سلوك غير مناسب.

يجب أن يخضع المسؤولون الحكوميون على المستوى الفدرالي والولاياتي والبلدياتي (وأسرهم) إلى معايير (الممارسات الفضلى) التي تتضمّن: الإفصاح العلني عن أيّة صلة بالصين أو الشركات التي تمتلكها، ومن المفترَض نظريًا أن السياسيين يتوجّب عليهم أن يضعوا ممتلكاتهم كودائع سرّية عندما يستلمون مناصب رسمية، وإذا كان هذا الأمر قد يبدو صعبًا وعرضةً للانتقاد لما فيه من تقييد وبعد عن التنافسية فليكن كذلك، لأنّ السياسي غير مجبر على الترشيح للمناصب الحكومية أو العمل فيها. أمّا عناصر الجيش الأمريكي فهم مُلزَمون بمعايير أخلاقية أسمى ممّا لدى غيرهم من المسؤولين الحكوميين، وعلى سبيل المثال: يُعتبَر الزنا جريمة جنائية وفقًا للقانون العسكري الموحّد. وبالنظر للحملات الهائجة التي تشنّها الصين في ممارسة النفوذ فإنّ السياسيين والمسؤولين الأمريكيين يجب إلزامهم بمعايير أسمى من أجل ضمان الأمن الوطني.

ولتحقيق هذا الغرض، يجب على أعضاء الكونغرس أن يتعهّدوا بالانتظار خمسة أعوام بعد تركهم للمنصب قبل أن يبدؤوا بالعمل في شركات تحشيد الضغط السياسي. وما يحدث في معظم الأحيان هو أنّ السياسيين يهرعون إلى هذه الشركات لاستثمار عملهم السابق في الكونغرس، تحدوهم الرغبة بالتحوّل إلى أشخاص مؤثّرين وتحقيق الأرباح بتشكيل القوانين على نحو ينفع القوى الخارجية، ومنها: شركات الصين وحكومتها. وهنا يجب علينا أن نتعامل مع هؤلاء بيقظة وحذر وسرعة في الاستجابة.

ويجب علينا أيضًا أن نطمئن الشركات الأمريكية بأنّ الأجهزة الحكومية ستحافظ على سرّية هوية الشركات عند الإبلاغ عن حدوث سرقة أو هجوم، وذلك ما لم يتسبّب هذا الهجوم بخطر على أمن المستهلك من اختراق بياناته. فهذه الشركات تتعرّض للهجوم المستمرّ، والشرطة تحافظ على سرّية هويّات ضحايا الهجوم، ويجب على الحكومة الأمريكية أن تعلم الشركات بأنّ هويّاتها ستكون محميّة عند إبلاغها عن حدوث هجمات.

نحو بيئة إعلامية جديدة

إنّنا بحاجة إلى تطوير بدائل للإعلام الناطق بالصينية، في داخل الولايات المتّحدة الأمريكية وخارجها، لمكافحة احتكار الحزب الشيوعي الصيني لمنصّات الأخبار والترفيه الناطقة بالصينية على مستوى العالم.

ويجب أن يتمثّل هدف هذه البدائل في تطوير محتوًى مستقلّ يقدّم وجهات نظر بديلة للجمهور الناطق بالصينية؛ ففي الوقت الراهن تضخّ الصين تيّارًا من الدعاية الإعلامية المعادية للغرب، لا مكان فيه للأصوات المعارضة، والتي يغيب ما لها من رؤًى وجدل وآراء حرّة ونقاش حول الديمقراطية، فلا تجده في الصحف والمواقع الإلكترونية والبرامج التلفزيونية والبثّ الإذاعي، لأنّها تقع جميعًا تحت رقابة الحكومة.

وعلى الحكومة الأمريكية أن تروّج للاستثمارات الأمريكية في الإعلام الناطق بالصينية وتقدّم لها الحماية، وأن تقوم في غضون ذلك بإيقاف بثّ كلّ القنوات التلفزيونية والإذاعية التابعة للحزب الشيوعي الصيني في الولايات المتّحدة، عقابًا للصين على انتهاكاتها السافرة لأيٍّ من عناصر القائمة التالية: قانون التجارة الدولية، وضوابط حماية الملكية الفكرية، وحقوق الإنسان، وبروتوكولات الإنترنت، والممارسات المحاسبية المعيارية.

وإذا أرادت الولايات المتّحدة أن تحول دون وقوع حالات من أمثال فضيحة (صوت أمريكا) لإسكات الأصوات المعارضة (من أمثال كونغ)، فإنّها بحاجة إلى إعادة إطلاق وكالة المعلومات الأمريكية (USIA)، وهي وكالة حكومية أنشأها الرئيس آيزنهاور لتكون مسؤولةً عن ما يُدعى بـ(الدبلوماسية العمومية). وقد كانت (صوت أمريكا) جزءًا من هذه الوكالة، إلّا إنّ الوكالة أُغلِقت في العام (1999) وأُدمِجت في وزارة الخارجية التي تمارس الدبلوماسية الخصوصية، وذلك على الرغم من أنّ هاتين الممارستين الدبلوماسيتين تقفان على طرفي نقيض في اللعبة الدبلوماسية ويجب إبقاءهما منفصلتين. وفي الوقت الراهن، إذا كانت الصين لا يعجبها نهج (صوت أمريكا) فيمكنها أن تشتكي إلى وزارة الخارجية وتطلب من معارفها هناك أن يستخدموا نفوذهم ضدّ (صوت أمريكا)، فالفصل بين بين المؤسّستين يتيح لكلٍّ منهما أن تؤدّي مهمّاتها على النحو الأمثل.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة أن تغلق كلّ معاهد كونفوشيوس والتوقّف عن إصدار تأشيرات الدخول لكوادر هذه المؤسّسات التي تؤدّي دور نقاط تفتيش للترويع خارج الحدود الصينية.

تغيير سياسة الهجرة

إنّ هجرة الأطراف الفاعلة السيّئة هي من المشكلات التي تعتري المنظومة الحكومية الأمريكية؛ ففي الوقت الراهن لا يملك الضبّاط المسؤولون عن الهجرة في السفارة الأمريكية في بيجين وفي القنصليات الأمريكية في العديد من المدن الصينية سوى ثلاثين ثانية لتقييم كل طلب؛ وقد يبدو هذا الأمر سخيفًا وغير قابل للتصديق وكأنّه نكتة بيروقراطية سمجة، لكنّه يعكس واقع الحال، وقد شاهدتُ بأمّ عيني هذه العملية وهي تجري أثناء عملي ملحقًا عسكريًا بالسفارة الأمريكية في بيجين، فالموظّفون في قسم الهجرة يواجهون مهمّة مستحيلة، إذ كيف يمكنهم مقابلة الأشخاص الذين سيحصلون على إقامة مؤقّتة وإكمال معاملاتهم على الوجه المعتمَد لتأكيد هوية صاحب الطلب خلال نصف دقيقة؟! إنّهم عاجزون عن ذلك، ومعظم الطلبات تحصل، وبكلّ بساطة، على تأشيرة دخول صالحة لعشرة أعوام.

والصين تحبّ إرسال شعبها إلينا، إذ ترى في هذا الوضع ربحًا مضاعفًا، فما يجري

هو تصدير لمنتَج آخر من منتجاتها التي تمتلك فائضًا منها، أي: الناس. والكثير من هؤلاء يأتي للعمل في الشركات الأمريكية، والتي لا تكتفي بدفع الرواتب لمواطنين صينيين بل تقدّم لهم أيضًا فرصة النفاذ إلى التقنيات والبرمجيات وبراءات الاختراع الأمريكية.

وينبغي على القارئ أن لا يفهم من كلامي أنّني أعتبر كلّ صيني يأتي إلى أمريكا جاسوسًا مكلّفًا بمهمّة من الحزب الشيوعي الصيني، فلا شكّ في أنّ الكثير من الصينيين في أمريكا هم أشخاص مجتهدون بالعمل يبحثون عن وظيفة مناسبة أو حياة أفضل، وما أثيره هنا ليس شكلًا جامحًا من رهاب الأجانب ضدّ الصينيين، بل هو، وكما آمل أن يكون الكتاب قد أسهب في جعله من الواضحات، أنّ الحزب الشيوعي الصيني يؤمن بالحرب المفتوحة ضدّ الولايات المتّحدة ويشنّها فعليًا. ونحن على علم بما تقترفه الشركات الصينية من سرقة بإشراف الحزب الذي يسمح بالقرصنة ويروّج لها، وبسعيه المحموم إلى نقل التقنية من الغرب إلى الشرق، وبأنّ جيش التحرير الصيني يشرف على الغارات التي تستهدف البيانات، وبأنّ كلّ هذه الأعمال العدائية تجري على يد مواطنين صينيين. ولا أبتغي من كلامي هذا أن يُفهَم على أنّه دعوة لحظر قدوم الصينيين إلى أمريكا أو شنّ حملة تهجير واسعة لمن جاء منهم. لكنّ الوقائع لا تكذب، ووزارة الخارجية تحتاج إلى تكريس ما يلزم من الوقت والطاقة لتحسين عملية تدقيق طلبات تأشيرات الدخول، وأن تجعل هذه العملية بطيئة ووافية، كي نعلم ما إذا كان مقدّم الطلب عضوًا في الحزب الشيوعي الصيني، أو كان أحد أفراد أسرته كذلك، أو كان يعمل في مجال الاتّصالات اللاسلكية أو التقنيات عمومًا؛ فلا بدّ من التحقّق من أجوبة هذه الأسئلة إذا كنّا جادّين بشأن حماية موارد بلادنا.

وتبقى فكرة أخيرة تنذر السوء في هذا المجال، وهي تطبيق الصين لمنظومة (سجلّ الرصيد المجتمعي)، والتي أصبحت بموجبها قادرة، نظريًا ومنطقيًا، على امتلاك حبل آخر يمكّنها من التأثير والسيطرة على المغتربين الصينيين في الولايات المتّحدة، فلا شيء يمنع من ممارسة الضغط عليهم كي يرسلوا أسرار الشركات والمخطّطات الصناعية، وكلّ ما يطلب منهم في الحقيقة، وذلك تحت التهديد بتخفيض (الرصيد المجتمعي) لهم أو حتّى لأفراد أسرهم في الصين. ولقد أورد موقع (بيزنس إنسايدَر) الإلكتروني خبرًا مفاده أنّ تسعة ملايين صيني منخفضي الرصيد المجتمعي قد مُنِعوا من شراء تذاكر للطيران

الداخلي، وثلاثة ملايين آخرين قد مُنِعوا من شراء تذاكر للطيران على درجة رجال الأعمال؛ وهنالك تقارير تشير إلى سحب الكلاب من مالكيها ذوي الرصيد المنخفض. وبالنظر إلى هذه الحوادث يتبيّن أنّها أداة قوية لممارسة السيطرة الاجتماعية، وليس هنالك مبرّر للاعتقاد بأنّ الحزب الشيوعي الصيني لن يستخدمها في التلاعب بمواطنيه في الخارج.

مكافحة ربا قروض المعونات الدولية

بينما تقوم الصين بمراكمة أموال الاستثمارات القادمة من الغرب، فإنّها تستخدم هذه الأموال في ممارسة (دبلوماسية الدولار) للتأثير على زعماء بلدان قارّات إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا وحتّى أوروبا، ولنا في ميناء هامبانتوتا السريلانكي مثالٌ عن أكثر مناوراتها انكشافًا للحصول على السلطة في هذه المناطق، حيث قامت شركات تدعمها الصين بإقراض الأموال والخدمات اللازمة لإنشاء هذا الميناء، ثمّ تصرّفت وكأنّها مرابٍ افتراسي ففرضت سيطرتها على عمل الميناء بأكمله لمئة عام قادم. لكنّ سريلانكا ليست سوى واحدة من عشرات البلدان النامية التي «تساعدها» الصين بينما هي في الحقيقة تساعد نفسها.

ولتصحيح هذا الوضع لا بدّ من عدد من الاستجابات، ومنها: التواصل الدبلوماسي لضمان عدم استخدام قروض الاستثمارات والمنظّمات غير الحكومية الأمريكية للصين في تمويل مشروعات لتقديم المعونات الصينية إلى بلدان أخرى. لكنّ وزارة الخارجية الأمريكية والمنظّمات غير الحكومية الأمريكية التي تقدّم المعونات يجب عليها أيضًا أن تتعلّم درسًا في بناء الأمم يشدّد على وجود مشروعات بعيدة المدى لتطوير المجتمع والتحالفات على نحو يقوّي الاقتصادات المحلّية ويرفع مستوى الاستقرار الديمقراطي. ولا شكّ في أنّ توفير المياه الصالحة للشرب في مكان ما هو من الأمور العظيمة، لكنّ الدعم الأمريكي يجب أن لا يتوقّف أبدًا عند مشروعات لتحقيق هدف وحيد، والنموذج الصيني يقدّم في الحقيقة مثالًا جيّدًا لما ينبغي أن يبدو عليه ما تقدّمه أمريكا من الدعم الخارجي والجهود التنموية.

إنّ الكونغرس يموّل مشروعات المياه في بلدان متعدّدة، لكنّه يفتقر إلى إستراتيجية للتواصل من أجل مساعدة هذه البلدان على التنمية وربطها بالأسواق الأمريكية عبر

تشجيع المستثمر الريادي (رائد الأعمال) الأمريكي على الاستثمار فيها. وممّا يؤسَف له أنّ المشروعات التنموية الأمريكية كثيرًا ما تفشل على هذا الصعيد؛ ومن الأمثلة على ذلك برنامج (طاقة إفريقيا)، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص أطلقته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في العام (2013) بهدف توفير الإضاءة للقارّة الإفريقية، وهي فكرة رائعة تسعى إلى تحسين ظروف العيش في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، حيث يعيش (70 %) من السكّان دون سهولة الحصول على الكهرباء. وللبرنامج مشروعات في أكثر من عشرين بلدًا إفريقيًا، ومنها: إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا. ولكن يجب علينا أن نفعل ما هو أكثر من مجرّد تشييد محطّات التوليد ومدّ الأسلاك، فالشركات الصينية لها مصانع في إثيوبيا، وقد أنشأت خطًّا للسكك الحديدية في كينيا، وهنالك تقارير تشير إلى أنّها تبني موطئ قدم لها من خلال إنشاء ميناء جديد لبلدٍ في شرق إفريقيا.

علينا أن نتوقّف عن العراك ونبدأ بالبناء، ويجدر بنا أن نستلّ صفحة من إستراتيجية الحزب الشيوعي الصيني ونهتدي بها في تحشيد مجموعة من البلدان التي يمكنها أن تمثّل ترسانةً للديمقراطية في المنطقة. ويتطلّب هذا الأمر تركيزًا مكثّفًا على التحالف بين المبادئ الديمقراطية ومبادئ السوق الحرّ، فكلّ خطوة على طريق التنمية يمكنها أن تساعد على تعزيز الشفافية والانفتاح. وفي غضون ذلك، إذا برزت فرص للاستثمار والتنمية خلال مشروعات الإغاثة فما المانع من أن تصبّ هذه الفرص في صالح المستثمرين الرياديين (روّاد الأعمال) الأمريكيين ما دامت أمريكا هي من يدفع التكلفة؟ فليس من المعقول أن يحسّن الأمريكيون البنى التحتية ثم يتخلّوا عنها ليفسحوا المجال أمام منافسيهم الصينيين كي يقطفوا ثمارها. إنّنا بحاجة إلى إستراتيجية (البناء لا الهدم) من أجل توليد الأرباح لشركائنا في التنمية والشركات التي تستثمر في هذا المجال.

وهنالك عوامل اقتصادية أخرى يمكننا الاستعانة بتأثيرها في مساعدة الأمم الناشئة وتشكيل القلوب والعقول على نحو يعتنق مبادئ المجتمع الديمقراطي، إذ لاحظ چارلز گلَيزَر السفير الأمريكي في السلفادور أنّ التحدّث بالإنكليزية، في الكثير من بلدان أمريكا الجنوبية، يرفع المستوى المعيشي لمن يتمكّن منه، وأنّ تطوير وتعزيز عملية توفير دروس مجّانية للغة الانكليزية عبر الإنترنت يُعتبَر لوحده من المكاسب

الكبيرة. ويضيف گلَيزَر حول عمليات ممارسة النفوذ بأنّ (20 %) من إجمالي الناتج المحلّي للسلفادور يأتي من الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون السلفادوريون في الولايات المتّحدة الأمريكية، وهو يعتقد بأنّ المهاجرين القادمين من دول الأمريكيتين الوسطى والجنوبية يمكنهم المساعدة في تشكيل جوانب الواقع السياسي في بلدانهم.

وأخيرًا، يمكن للولايات المتّحدة، ويجب عليها، أن تشدّد على (منهاج مونرو) عندما يتعلّق الأمر بنشاطات الصين في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية؛ حيث دأبت السفن الصينية طوال سنين على انتهاك القانون الدولي بممارسة الصيد بشباك الجرّ على نحو غير قانوني في مياه جيراننا في أمريكا الجنوبية، وبعض البلدان المتأثّرة لا تمتلك الدفاعات اللازمة من القوّة العسكرية البحرية وخفر السواحل، فإذا طبّقنا (منهاج مونرو) (أي: سياسة تعود إلى حوالي قرنين من الزمان تشدّد على أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية تحتفظ بحقّ حماية مصالحها في أمريكا الجنوبية من التدخّل الأجنبي) يمكننا أن نطمئن حلفائنا في أمريكا الجنوبية بأنّنا سنساعدهم في تسيير دوريات في مياههم، وكذلك قصف السفن التي تمارس الصيد غير القانوني عند الضرورة. وإذا كانت هذه النقطة تبدو أقرب إلى المواقف المتشدّدة، فهي كذلك فعلًا؛ إذ أثبتت الصين أنّها لا تنوي احترام القانون الدولي أو إيقاف شركاتها عن الصيد الجائر (أو السرقة وتقليد السلع) لأنّها لم تجرّب التعرّض لأيّة تبعات أو عقوبات بسبب ما تمارسه من سلوك غير قانوني.

مصرف وطني للبنية التحتية

عندما تبدأ الولايات والمدن بالاستثمار في البنية التحتية فإنّها تختار مشروعات وتبدأ باستقبال العروض لتنفيذها، ويجب أن لا تحصل أيّة شركة تمتّ في ملكيتها للصين بصلة على عقود في الولايات المتّحدة الأمريكية، إلّا إذا فتحت الصين أبواب اقتصادها، وسمحت بالتجارة الحرّة، وتوقّفت عن خرق القانون التجاري الدولي. وهذا هو كلّ ما في الأمر ببساطة.

أمّا الفكرة القائلة بأنّ الشركات الصينية (وكلّها تخضع بالضرورة لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني) يجب السماح لها بالاطّلاع على مخطّطات الخدمات في البلديات، من منظومات النقل والمياه والطاقة، إنّما هي فكرة أعتبرها مخالفة حكومية في أفضل

التقديرات، لكنّ الحقّ يقتضي القول بأنّها تقترب من حدود الخيانة، فتسليم الإنشاءات والمخطّطات البلدية للشركات الصينية يستجلب الكوارث. وممّا يثير السخرية أنّ الحكومة الأمريكية تحثّ الحكومات الأخرى على الاتّصاف بالحيطة والحذر عند العمل مع شركات الاتّصالات اللاسلكية من أمثال (هواوي)، ومبعث السخرية أنّ الشركات والحكومات المحلّية في أمريكا تحتاج إلى سماع هذه النصيحة أيضًا.

وبينما صبّت الصين الأموال والموارد في تشييد الطرق والمدن والموانئ والمصانع على أرضها، رزحت البنية التحتية الأمريكي تحت خطر التهالك. ففي العام (2013) وضعت نقابة المهندسين المدنيين الأمريكيين (ASCE) البنية التحتية الأمريكية ضمن التصنيف (D+)، ومنذ ذلك الحين لم يحدث إلّا القليل في مجال المبادرات الوطنية لتحسين الطرق والسدود ومنظومات مياه الشرب والطاقة والمنظومات الحيوية الأخرى. وليس من المفاجئ أن نجد النقابة وهي تعيد وضع البنى التحتية الأمريكية ضمن التصنيف نفسه في العام (2017)، لأنّ أمريكا بحاجة إلى حوالي (5 تريليونات) دولار خلال الأعوام العشرة القادمة لتصحيح الكثير من المشكلات. وعلى الرغم من أنّ متانة البنية التحتية ضرورية لاقتصادنا وأمننا كليهما، فإنّ الحكومات الفدرالية والولاياتية والمحلّية عاجزة عن الدفع لتوفير هذه المتانة، لأنّ الاقتصاد الأمريكي، الذي كان قويًا في يوم من الأيّام، وقع ضحيةً للعولمة وانتقل إلى الخارج بعد أن كان يقدّم القاعدة الضريبية التي توفّر الأموال اللازمة للاستثمار في المرافق المحلّية. فلم تعد المصانع الأمريكية تضجّ بالإنتاج، وأصبحت الثقافة الاستثمارية تركّز على الأسهم والمردود الفوري للاستثمار، حيث تتمتّع (قيمة حقوق المساهمين) بأهمّية أكبر، نوعًا ما، من الأمن الوطني أو الرفاهية المجتمعية. وهنا يبرز السؤال: من أين لنا بعدها أن نولّد الأموال اللازمة لإنشاء التحسينات التي نحتاج إليها بشدّة؟

إنّني ما زلتُ أعمل مع أفراد من الوسط المالي الأمريكي على إنشاء ما يمكن أن يُدعى (مصرف البنية التحتية من أجل أمريكا)؛ فعوضًا عن الاعتماد في التمويل على حكومتنا المفلسة، يمكننا أن ننشئ مؤسّسة تمارس الإقراض بفوائد منخفضة وغرفة مقاصّة لمشروعات البنى التحتية في كلّ أنحاء الولايات المتّحدة، سواء بشكل مباشر أو عبر الحكومات الولاياتية والمحلّية.

وبموجب التشريع المفترَض المقدّم إلى الكونغرس لتأسيس هذه المصرف (مصرف

البنية التحتية من أجل أمريكا H. R. 3977)، يتولّى مجلس محافظي منظومة الاحتياطي الفيدرالي سلطة الإشراف والرقابة على المصرف. والنصّ التالي يضمّ خلاصة القانون:

«يقدّم المصرف: (1) قروضًا وضمانات قروض مباشرة إلى كيانات خاصّة لبناء أو صيانة مشروعة بنية تحتية مدرّة للإيرادات، و(2) قروضًا وضمانات قروض غير مباشرة إلى الحكومات الولاياتية والمحلّية ومصارف البنية التحتية في الولايات لإنشاء أو صيانة مشروعات بنية تحتية. ويجب تخصيص (7 %) على الأقلّ من القيمة الدولارية للقروض وضمانات القروض للإنفاق على مشروعات بنية تحتية في المناطق الريفية».

أمّا تمويل المصرف نفسه فسيأتي من مصادر محلّية وأجنبية، بالإضافة إلى تمويل الحكومة والقطاع الخاصّ؛ ومن الأفكار المقترَحة في هذا المجال: تقديم إعفاء ضريبي مؤقّت للإيرادات الأجنبية التي يُعاد توطينها وذلك لدعم سندات المصرف، وتقديم خصومات ضريبية في مجال الاستثمار الأوّلي في حقوق ملكية مصرف البنية التحتية.

إنّ هذا المشروع يمثّل مسعًى من القطاع الخاص لحلّ مشكلة وطنية، ونحن بحاجة إلى المزيد من هذه المشروعات للتعامل مع مشكلة العثور على المال اللازم لإصلاح مجتمعنا؛ فالاستثمار في البنية التحتية سيقوّي التوظيف، ويزيد الإنتاجية الوطنية، ويحسّن الوعاء الضريبي، وذلك لازدياد عدد العاملين الذين يجنون المزيد من الأموال ممّا يعني زيادة الإيرادات على المستويين الفيدرالي والولاياتي.

وهنالك سابقة تاريخية لمصرف للبنية التحتية؛ ففي العام (1934) ظهر إلى الوجود (القانون الوطني للإسكان) على يد المشرّعين الذين سنّوا برامج (الصفقة الجديدة)، وكان لهذا القانون هدفان: إيقاف حجز المساكن المرهونة عبر توفير الأموال، وتحفيز نمو ملكية المنازل وبنائها بواسطة إجراء جوهري وهو إنشاء مصرف فيدرالي يوفّر رهونات سكنية متدنّية التكلفة، وذلك من خلال منظومة المصرف الفيدرالي للقروض السكنية (FHL)؛ فازداد المتوفّر من المساكن بوتيرة لم يسبق لها مثيل. وأسّس القانون معايير للبناء ووفّر الأموال اللازمة لضمان تلبية هذه المعايير، وكانت النتيجة: إنشاء أفضل خزين من المساكن في العالم بأسره.

إنّنا بحاجة إلى شيء مماثل حاليًا؛ فمصارف (FHL) تُعتبَر من القطاع الخاصّ تمويلًا وإدارةً، وهي لا تخضع للنفوذ السياسي، وتضمن تدفّق تيّار ثابت من الأموال إلى قطاع

الإسكان. وعلى الرغم من أنّ أحد الأهداف التشغيلية للمصرف المقترَح (مصرف البنية التحتية من أجل أمريكا) هو توفير قروض منخفضة الفائدة للبناء في القطاعين العمومي والخاص، فإنّني أعتقد بأنّ الإداريين والشركات في قطاع التمويل سيرون فيه فرصةً مستقرّةً (وضرورية) للاستثمار في استقرار البلد، ومستواه المعيشي، وأمنه؛ وهذه الإيرادات تكفي لوحدها في تبيين أهمّية المشروع.

ربّما يبدو في الوهلة الأولى لمن يقرأ هذا الفصل أنّ مواجهة الحرب المفتوحة التي يشنّها الحزب الشيوعي الصيني هي مهمّة هائلة الحجم والتعقيد؛ لكنّ الواقع يشير إلى أنّه ليس هنالك ما يقف في طريقنا لتطبيق إجراءات الوقاية التي مضى الحديث عنها، إلّا الفرقة والجشع والرضى بالوضع كما هو عليه. وعلينا أن نواجه هذا الخطر بشكل عاجل ووطني يهتمّ برفاهية الأمريكيين جميعًا؛ وفي ما يلي قائمة مستخلَصة للخطوات الإستراتيجية الرئيسية للمساعدة في ضمان مستقبلنا والحقّ الشرعي لأطفالنا بالحرّية:

1. تثبيط أو حظر الاستثمار في الاكتتابات العامّة الأوّلية والسندات على صعيد الشركات الصينية أو الشركات التابعة لها، ولا سيّما الشركات التي تغذّي الحرب المفتوحة التي يشنّها الحزب الشيوعي الصيني.

2. إنشاء الظروف السوقية الملائمة لشركات من أمثال سامسونغ وإريكسون لتأمين وجود منشآت تصنيعية على التراب الأمريكي، ممّا يساعد على ضمان عدم دسّ (أبواب خلفية) يمكن استخدامها للسرقة أو تخريب الاتّصالات.

3. تحفيز الاستثمار الأمريكي في مجالي البنية التحتية والتصنيع داخل أمريكا؛ ويمكن إنجاز هذه الخطوة بطرائق متعدّدة، ومنها: إنشاء مصرف وطني للبنية التحتية، وتقديم تخفيضات ضريبية، ودعم سندات التصنيع والبنية التحتية، وفرض رسوم استيراد دائمة على من ينتهك القواعد المرعية ويمارس التجارة على نحو يفتقر إلى الإنصاف.

4. تنظيم تطبيق تقنية الجيل الخامس كي تمتثل للمعايير الصارمة للأمن الوطني؛ ونحن بحاجة إلى منظومة آمنة للمعلومات تستطيع تشفير كلّ الاتّصالات.

5. تقديم تمويل فوري لإنشاء شبكة في دول المحيط الهادئ من طراز (C4ISR)، وهي

من أحدث منظومات القيادة والسيطرة، وذلك للمحافظة على الأمن الوطني؛ ثم البدء بتصنيع ونشر منظومة متنقّلة للصواريخ بالتعاون مع حلفائنا الآسيويين.

6. إنشاء وكالة حكومية تختصّ بتوفير المعلومات للسكّان المدنيين وقطاع الاستثمار وحلفائنا حول الأخطار التي تهدّد بها الصين ديمقراطيتنا وحرّياتنا الأساسية. وعلى هذه الوكالة أن تطلق حملة وطنية تساوي بين الإستراتيجية الاستئمانية والاستثمارية وبين الأمن الوطني. إذ إنّ أعضاء مجالس إدارة الشركات، وحاملي الأسهم، ومديري صناديق المعاشات، والبيوت الاستثمارية، يجب أن يفهموا عمليات ممارسة النفوذ الاقتصادي الهائلة التي تقوم بها الصين وأنّهم يؤدّون دورًا في التمكين لأعدائنا. ونحن بحاجة إلى حملة ضخمة لخلق وعي بأنّ الاستثمار في الصين (التي تُعَدّ من أكثر المجتمعات اضطهادًا وانغلاقًا على سطح الأرض) يعني الاستثمار في الطغيان. ولا بدّ، في عصرنا هذا الذي تشيع فيه الأخبار المزيّفة والمعلومات المضلّلة والبثّ المخترَق، من تطبيق طريقةٍ ما للتحقّق من الوثائق والتقارير، وذلك من قبيل: إنشاء (سلاسل الكتل blockchains)، وهي برمجيات من نوع (الندّ للندّ peer-to-peer) تكون فيها التغييرات المدخَلة على الملفّ أو البرنامج مدرَجةً ضمن الملفّ نفسه.

7. الوقاية من النفوذ الصيني بإنشاء وكالة مقاصّة تربط بين الوكالات الحكومية تتفحّص وجود صلات بين الحزب الشيوعي الصيني وأجنحته الكثيرة وبين السياسيين وصانعي السياسات والموظّفين الحكوميين والمستثمرين الأجانب.

8. إعادة صياغة علاقتنا مع البلدان النامية حول العالم على أساس الانخراط التعاوني بعيد المدى لمواجهة مبادرة (الحزام والطريق) الصينية. ويجب علينا أيضًا أن نعيد التشديد على أنفسنا في ما يتعلّق بوكالات التمويل متعدّدة الأطراف (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لمنع الصين من استخدام هذه الوكالات وكأنّها مجرّد حصّالات نقود كالتي يستخدمها الأطفال.

9. التوصّل إلى إجماع جديد مع الأنظمة الديمقراطية التي تتماثل معنا في التفكير، وذلك حول التجارة الحرّة، والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحقّ تقرير المصير.

10. إصلاح الجيش الأمريكي؛ فنحن ننفق حاليًا أموالًا طائلةً على القنابل والرصاص، بينما يجب عوضًا عن ذلك أن يتحوّل إنفاقنا العسكري نحو البنية التحتية، والتصنيع، ومهارات العلم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM)، والبحث، والتصميم. ويجب التركيز على تقنية الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية.

11. تعزيز حالة (القيادة السيبرانية الأمريكية)، إذ يجب أن تصبح الشعبة السادسة للقوّات المسلّحة، إلى جانب المشاة والقوّات الجوّية والبحرية والمارينز وخفر السواحل.

الفصل الحادي عشر

السبيل إلى هزيمة الصين في لعبتها

تقف الولايات المتّحدة الأمريكية، والعالم عمومًا، عند مفترق طرق، فالحرب الصينية الخفية تدخل حاليًا عقدها الثالث من ممارسة الإجراءات الفعلية، وقد أصبح اليوم هدفها بالتحوّل إلى قوّة عالمية مهيمنة بحلول العام (2049)، أي: بعد مئة عام من امتلاك الحزب الشيوعي الصيني للسلطة، قريبًا من التحقّق ويبدو في متناول اليد. وقد كان للولايات المتّحدة والاقتصاد العالمي الجديد دور التواطؤ، دون إدراك غالبًا، في إعانة الصين على النهوض. إلّا إنّ الخبر السارّ في هذا السياق هو أنّ الخطط الصينية لم تعد تجري خلسةً، ولذلك يجب على حكومتنا وسياسيينا وقادة قطاع المال لدينا أن يعملوا لصالح أمّتنا والمبادئ التي تحدّد هوية المجتمع الأمريكي.

وهنالك أربعة مفاهيم رئيسية يجب على أمريكا والغرب أن يتبنّياها لعرقلة الخطر القاتل الذي يمثّله الحزب الشيوعي الصيني ضدّ مجتمعنا المفتوح؛ ولكن قبل أن أشارك هذه المبادئ مع القارئ، أودّ أن أعود إلى لحظة في التاريخ الأمريكي تتّصف بأنّها من بين اللحظات الأكثر حسمًا وتأثيرًا، وآمل أن يتشكّل بفضل هذا العرض إطار عمل للتعامل مع التحدّيات القادمة ووجهة نظر تبيّن لنا ماهيّتها.

في (6 كانون الثاني/يناير 1941) ألقى الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت خطاب (حالة الاتّحاد) السنوي، ولم يكن الخطاب إفادةً حول مستجدّات حالة الدولة الأمريكية بقدر ما كان حول حالة العالم الذي كان يتعرّض إلى هجوم هتلر حينذاك. وكان من الواضح أنّ روزفلت يحضّر أمّتنا للحرب عندما عرض ملخّصًا للتهديدات؛ ويرى المقرّبون من روزفلت أنّه طالما اعتبر دخول الولايات المتّحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية أمرًا لا مفرّ منه. وقد حثّ روزفلت الكونغرس على إلغاء قرار حظر بيع السلاح إلى بريطانيا في

العام (1939)، وحثّ الصناعيين الأمريكيين على الاستعداد للحرب عندما أعلن أنّ الأمّة الأمريكية يجب أن تصبح «الترسانة العظيمة للديمقراطية»؛ وبهذا كان روزفلت يثبت ادّعاءاته أمام الأمّة، مستخدمًا الخطابات كأداة لمواجهة الحقائق الدراماتيكية حول حرب هتلر على «الطريقة الديمقراطية في الحياة ... سواء بواسطة السلاح أو بالنشر السرّي للدعاية الإعلامية السامّة على يد من يسعون إلى تدمير الوحدة والترويج للخلاف عند الأمم التي لا ما تزال تعيش بسلام». وتطرّق الخطاب إلى أخطار التوجّه الانعزالي، حتّى إنّه غلّف الضرورة الملحّة بغطاء فكاهي، إذ ورد فيه: «إنّنا قد نفتخر، كأمّة، برقّة القلب، ولكنّنا لا يمكننا تحمّل تكاليف خفّة العقل».

وجاءت اللحظة المصيرية في الخطاب عند الدقائق الأخيرة: «في المستقبل، والذي نسعى إلى أن يكون آمنًا، نتطلّع إلى عالم يستند إلى أربع حرّيات إنسانية» سردها روزفلت بنَفَس واحد، وهي:

1. حرّية الرأي والتعبير.
2. حرّية كلّ شخص في عبادة الربّ بطريقته الخاصَة.
3. الحرّية من الحاجة.
4. الحرّية من الخوف.

وبعد أن وضع روزفلت قائمةً بالحرّيات غير القابلة للتصرّف، أضاف عبارة «في أيّ مكان من العالم» للتأكيد على أنّها ليست مجرّد حقوق أمريكية، بل هي حقوق للإنسان، ويجب أن يحقّ لكلّ الناس في كلّ البلدان أن يتمتّعوا بها.

وكان هذا الإعلان، الخلّاب ببساطته ونطاقه، هو السبب الذي جعل خطاب روزفلت يُعرَف في أيّامنا بـ(خطاب الحرّيات الأربع). ولقد وردت في هذا الخطاب تنبّؤات في عدد من المجالات؛ فبعد ما يقرب من أحد عشر شهرًا بالضبط من اليوم الذي قدّم فيه روزفلت ملامح رؤيته، قصف اليابانيون ميناء بيرل هاربر في (7 كانون الأوّل/ديسمبر 1941) وانضمّت الولايات المتّحدة الأمريكية إلى الحرب رسميًا لتقاتل الفاشية وتدافع عن الحرّيات التي تحتلّ موضع القلب من مجتمعنا. وعندما وضعت الحرب أوزارها أصبحت حرّيات روزفلت الأربع تشكّل الأساس الذي انبثق من ميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتّحدة.

لقد كان روزفلت يعتقد بتحالفٍ يجمع الأمم التي تعمل سوية لضمان هذه الحرّيات، بل إن خطابه رفض الفكرة القائلة بأنّ أمريكا تمضي وحدها نحو انتصارٍ تنجزه دون عونٍ من أحد، فقال: «في أوقات كهذه، ليس من النضج، وكذلك ليس من الصواب، أن يقول أحدهم متباهيًا بأنّ أمريكا غير المستعدّة تستطيع الوقوف بوجه العالم بأكمله لوحدها ودون جهد يُذكَر»؛ ودعا عوضًا عن ذلك إلى منظومة دولية تتميّز بحكم القانون وتتّبع ما يمليه الحوار السلمي.

وما تزال الولايات المتّحدة تدعم المبادئ التي تتضمّنها الحرّيات الأربع، فالدستور يحتوي اثنتين منها، لكنّ العالم تغيّر جذريًا، ففي الواقع الحالي المعولَم بالكامل نشهد تفتّت ودمار المنظومة المبدئية المقوننة، ومن يراقب خريطة تدفّق المال والنفوذ عبر العالم يلاحظ أنّ الحكومات الوطنية تتقاطع وتتنافس على الحلبة الدولية لا مع حكومات أمم أخرى وحسب، بل مع شركات متعدّدة الجنسيات، ومنظّمات غير حكومية، ومشروعات إجرامية، وجماعات إرهابية، تعمل جميعها بسرعة خارقة في معركة مفتوحة من أجل الأرباح والسلطة والسيطرة.

وليست هنالك أمّة على وجه الأرض تعارض الحرّيات الأربع بالشدّة التي نشاهدها في الحالة الصينية، وليست هنالك أمّة تماثلها في تغذّيها الطفيلي على المنظومة المعولَمة من أجل زيادة قوّتها الاقتصادية والعسكرية بينما تبدو بمظهر من يتكيّف مع القواعد والأعراف التي تسعى إلى تدميرها.

والحرّية من الحاجة (أي: القدرة على إنجاز الاستقرار الاقتصادي) هي الشيء الوحيد الذي يوفّره الحزب الشيوعي الصيني لشعبه؛ وعلى الرغم من أنّ هذا النوع من الحرّية هو معتقَد ذو أهمّية حيوية يحتاج الكثير من الغربيين إلى استذكاره، فيجب أن لا يُنظَر إليه على أنّه الحقّ الضروري الوحيد من حقوق الإنسان، فحرّية التعبير والأفكار والدين والصحافة (وهي من أسس الحرّية التي يُنظَر إليها بعين الاعتزاز) تحتلّ منزلة العدوّ عند الحزب الشيوعي الصيني، بل إنّ أدبيات الحزب تعتبرها خطرًا يهدّد استمرار سلطته.

وهذا ينقلنا إلى آخر الحرّيات المصيرية عند روزفلت، وهي الحرّية من الخوف؛ فالحزب الشيوعي الصيني لا يحكم وفقًا لحكم القانون، بل وفقًا لحكم الخوف، ويسعى للتحكّم بمواطنيه، فتجده يمارس حظرًا فعليًا للأفكار والسلوكيات والتعبير عن النفس، وذلك على الرغم من تبنّيه رسالةً خارجيةً للعالم تتّصف بالودّية وتحقيق الخير للجميع.

وليس هنالك من شكّ في أنّ الحزب الشيوعي الصيني يحرص على تصدير رؤيته التوتاليتارية حول ما يمكن وما لا يمكن للمواطن فعله؛ فهو يمارس الرقابة على سلوك مواطنيه بأدوات رقمية تطال تدويناتهم وإشارات الإعجاب التي يضعونها في منصّات التواصل المجتمعي، وما يشترونه، وبريدهم الإلكتروني. ومن الواضح (أو ممّا يجب أن يكون من الواضح بعد كلّ ما وثّقته الصفحات السابقة) أنّ الحزب سينقّب في البيانات الشخصية لسكّان العالم بأكمله كي يعزّز قدرته على ممارسة النفوذ والسيطرة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وبالنظر إلى حملة النفوذ الصينية العالمية وجنونها الأيديولوجي الذي يدعو إلى الاحتيال والسرقة والرشوة والاضطهاد في سبيل الحصول على السلطة الاقتصادية والعسكرية، فمن الجدير أن نكرّر ما جاء في قسم من أقسام خطاب روزفلت، والذي تكلّم فيه عن الخطر الذي تمثّله ألمانيا النازية، حيث قال:

«لا يسرّني أن أجد نفسي مضطرًّا إلى إبلاغكم بأنّ مستقبل وأمن بلدنا وديمقراطيتنا يرتبطان على نحو هائل بأحداث تبعد مسافات شاسعة عن حدودنا. إنّ الدفاع المسلّح عن الوجود الديمقراطي يُشنّ اليوم ببسالة في أربع قارّات؛ وإذا فشل هذا الدفاع فسيهيمن الغزاة على كلّ سكّان وموارد أوروبا وآسيا وإفريقيا وأستراليا. ودعونا هنا نستذكر أنّ هؤلاء السكّان ومواردهم في هذه القارّات الأربع يفوقون بشكل هائل سكّان وموارد العالم الغربي كلّه بأضعاف وأضعاف».

وفي أيّامنا هذه تنطبق الظروف الجسيمة نفسها، ولكن مع الاستثناء بأنّه إذا سقطت دفاعاتنا أمام الصين فيمكننا أن نضيف الأمريكيتين الشمالية والجنوبية إلى قائمة القارّات التي «سيهيمن الغزاة» عليها. وللمقطع السابق من خطاب روزفلت صلة مماثلة أخرى بعالمنا اليوم، لأنّ المعاملة القمعية التي تمارسها الصين ضدّ مواطنيها تقترب ممّا لا يمكن وصفه إلّا بأنّه (ما بعد النازي)، فحظرها للدين، وممارستها للرقابة والاعتقال ضدّ مواطنيها من المسلمين الأويغور والبوذيين التبتيين، ومراقبتها لمواطنيها في الداخل والخارج، وسجنها للمعارضين، وتركيزها على أن تكون السلطة العليا بيد الدولة، هي كلّها تحديثات لرؤية هتلر حول السيطرة على العالم، ولا فرق بينهما سوى أنّ هتلر اعتمد أساليب الحرب الخاطفة والقوّة العسكرية والمجازر، بينما تمارس الصين الغزو والإخضاع بالاعتماد على أساليب التخريب، وتسخير القوّة الاقتصادية، والنقل غير القانوني للتقنية،

والعدوان السيبراني، والسيطرة على البنى التحتية، والاحتيال السياسي، ويُضاف إلى هذه القائمة بالتأكيد: تعزيز الانتشار العسكري.

إنّ إيقاف الحرب الصينية المفتوحة يتطلّب من الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها في العالم أن يوحّدوا تفكيرهم للتركيز على مستقبل الحرّية المهدّد بالخطر؛ ولكنّ الانتصار في هذه الحرب يعني خوضها داخل حدودنا. وفي تقديري أنّ أمامنا ثلاثة أعوام للعمل، وإذا أخفقت الولايات المتّحدة في فكّ تداخلها مع الشبكة الصينية المعقّدة لحملات ممارسة النفوذ، وإذا أخفقنا في كبح جماح استثماراتنا أو في حلّ مشكلات البنى التحتية لدينا، وإذا لم نحمِ مواطنينا بتوفير عمل حقيقي لهم أو لم نضمن أمن وخصوصية البيانات بالحماس نفسه الذي تبديه الصين في اكتسابها؛ وإذا لم نعد كتابة (قانون الحصانات السيادية الأجنبية) لضمان الحماية القانونية للشركات التي تمارس الاستثمار في الصين ومعها؛ وإذا أخفق الكونغرس والمحكمة العليا في العودة إلى التشريعات التي تحظر تدفّق الأموال إلى الحملات السياسية لتلويث الناخبين والتأثير عليهم، فسنقع فريسةً للسياسة الصينية داخل أمريكا وخارجها، وسنخسر حرّياتنا الأربع في النهاية.

وما تزال الصين حتّى يومنا هذا تسبغ على نشاطاتها عباءةً من الخداع، ويكفي لتبيين ذلك أن نسوق الأمثلة التي وردت في مواضع سابقة من هذا الكتاب: من الموظّف الذي أقيل من عمله لوضعه إشارة إعجاب على تغريدة، وإيقاف بثّ موضوع مثير للجدل من محطّة أمريكية تموّلها الحكومة، إلى عضو في الكونغرس يلتقط الصور مع المسؤولين الصينيين من أجل التطبيل للصورة التي تعكسها الصين عن التبت. لكنّ هذه الأنشطة التخريبية المعادية لأمريكا تبدو للعيان بشكل أوضح يومًا بعد يوم مع تنامي الثقة التي يحصل عليها الحزب الشيوعي الصيني، وسيسقط سياسيونا في نهاية المطاف في دوّامة الاختراقات الصينية وينفجر السدّ الذي يقف بوجه الصين. ولا شكّ في أنّ الدستور الأمريكي سيوفّر بعض إجراءات الوقاية، لكنّ هذا الادّعاء ينطوي على الافتراض بأنّ العملية السياسية يمكن أن تكتسب المناعة ضدّ النفوذ الصيني؛ وما خبرناه عن الصين أنّها ستفعل كلّ ما بوسعها لضمان تحقّق النتيجة التي تشتهيها.

يمكن القول بأنّ بعض القادة الأمريكيين مخترقون حاليًا بطرائق عديدة، فبينما أكتب هذه السطور ينخرط جو بايدن في سباق انتخابات الرئاسة للعام (2020)، وكلّ ما قد

يقوله حول وجود جدار صلب يفصله عن ابنه المستثمر، في ما يتعلّق بالصين، يجب أن يعامَل بمقدار كبير من الشك، وأنا أقول هذا مع احترامي العميق لبايدن، فأنا لا أعتقد بأنهّ قد يخون أمريكا عامدًا، ولكنّني أعتقد بأنّه مخطئ، كما هو حال الكثيرين غيره في واشنطن، عندما يتعلّق الأمر بما ترمي إليه الصين وكيف تسعى إلى ترسيخ نفسها في ثقافتنا الاقتصادية من أجل الحصول على التقنية والسلطة السياسية، وإلّا لكان حثّ ابنه على التخلّي عن رئاسة صندوق استثماري يموّله مصرف الصين. وكي لا يظنّ البعض أنّ ما أفعله ليس سوى استهداف أحد أعضاء الحزب الديمقراطي، فإنّني أعيد القارئ إلى الفصل الأوّل من هذا الكتاب، والذي يذكر تفاصيل حول ميج ماكونيل (زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ) وزوجته إيلَين تشاو (وزيرة النقل الحالية)،[1] فعلاقاتهما مع الصين أكثر تشابكًا وإثارة للشبهات بالمقارنة مع علاقات بايدن. ولا بدّ لرئيس الولايات المتّحدة، أيًّا كان، أن يفهم بأنّ الصين هي أكثر أعدائنا ودّية في العالم، فهي بلد يأتيك مبتسمًا ومحمّلًا بالهدايا ثمّ ينهب كلّ ما لديك، وهذا ما فعلته مع إدارات كلينتون وغور، وبوش وتشيني، وأوباما وبايدن؛ ونحن بحاجة إلى قادة يفهمون الخداع والأخطار ويتصرّفون على أساس هذا الفهم.

إنّ انتخابات (2020) الرئاسية[2] تلوح في الأفق كفرصة لتحقيق توازن القوّة، وإعادة تشكيل أمريكا وحماية الغرب (بل العالم بأكمله في الحقيقة) من مستقبل توتاليتاري لا يُسمَح فيه حتّى بالتلفّظ بالحرّيات الأربع. وهذه في الحقيقة فرصة عظيمة لأمريكا من أجل إعادة النظر وإصلاح قرارات طبقة المستثمرين بالتخلّي عن التصنيع، وبالتالي: التخلّي عن الكثير من مدننا. أمّا على الصعيد السياسي، فإنّ جعل القضية الصينية قضيةً وطنيةً واتّخاذ الخطوات الضرورية للدفاع عن ابتكاراتنا وأفكارنا ومعلوماتنا ورأسمالنا سيعالج جزءًا كبيرًا ممّا عانت منه الولايات المتّحدة طوال الأعوام الأربعين الماضية.

وللتعامل مع القضية من جذورها نحتاج إلى خطّة طموحة توجّهها أربعة مفاهيم أساسية:

1. القيادة المبدئية: تشديدًا على شرعية الحرّيات الأربع، يجب على الولايات المتّحدة

(1) تولّت إيلَين چاو حقيبة النقل في إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017-2021)، وحقيبة العمل في إدارة الرئيس جورج بوش الابن (2001-2009). [المترجم]

(2) تنافس في هذه الانتخابات الرئيس دونالد ترامب ونائب الرئيس السابق جو بايدن، وأسفرت النتائج النهائية عن فوز بايدن. [المترجم]

الأمريكية أن تفرض (من طرفها فقط إذا دعت الضرورة، ومن أطراف عدّة إذا أمكن) قواعد وأعراف منظومة التجارة الدولية، وذلك بإيقاف الدخول إلى مجتمعنا واقتصادنا، أو بتطبيق عقوبات مباشرة بحقّ من ينتهك هذه القواعد والأعراف. وسنعيد توحيد مبادئ السوق الحرّ والأعراف الديمقراطية.

2. تقوية أمريكا: تجب إعادة بناء البنية التحتية الوطنية، وإعادة تأسيس التفوّق العسكري، وضمان أمن الحدود، ورعاية الشعب، والعمل أثناء ذلك على استعادة السيطرة على مستقبلنا المالي.

3. التنظيم من أجل المنافسة: يتطلّب القرن الحادي والعشرين حكومةً تنغمس في العصر المعلوماتي والرقمي بشكل كامل. وهذه الحكومة يجب أن تدعم وتحمي الابتكار الأمريكي مهما كانت التكاليف، وأن تكون قادرةً على رصد ما يحدث في المجال الرقمي من سرقة وقرصنة وانتهاكات مالية وغشّ في التقييم، وأن تعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص لضمان الحيوية الاقتصادية وأمان القاعدة الصناعية الأمريكية.

4. إعادة بناء النظام الدولي: ليس هنالك أيّ خلل في فكرة إقامة نظام مبدئي تدعمه الحرّيات الأربع، لكنّ النظام الدولي الراهن هو الذي يعجز عن أداء مهمّة صيانة نفسه، ولذلك يجب تكريس الأدوات المطوّرة باستخدام ما ينتجه العالم الحرّ من ابتكارات وأفكار ومعلومات ورأسمال في ممارسة المراقبة والفرض بشكل مشترك في سبيل الدفع باتّجاه تحقيق إجماع جديد على سلام دائم.

ولا بدّ لحكومتنا وأحزابنا السياسية من العمل سويّةً، فالقضية الصينية يجب أن لا تكون مادّة للتداول بين الحزبين، ولا تتعلّق بهوية الحزب الذي يمسك بمقاليد السلطة. وإذا رجعنا إلى خطاب روزفلت، والذي آملُ أن يدرسه كلّ مرشّح في كلّ مكان، نجد أنّه يعرض خطّته للأمّة بينما يوجّه تنديدًا خاصًّا ضدّ سياسات الفرقة بتكراره لعبارة «دون الاكتراث لتعاون الحزبين» ثلاث مرّات. والإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين يجب تبنّيها بشكل شامل: من الرئيس، ومجلس الشيوخ، ومجلس النوّاب، والمحكمة العليا، والشعب الأمريكي.

وإذا قامت حكومة الولايات المتّحدة الأمريكية بإنشاء البنى التحتية، وتخصيص الأموال اللازمة للبحث والتطوير، وإصدار أمرٍ يقضي بأنّ هنالك منتجات حيوية للأمن الأمريكي يجب

تصنيعها في الولايات المتّحدة، فستتمكّن حينها من إتاحة المجال لخلق فرص العمل وظهور الابتكارات التقنية. وبالموازنة بين المتطلّبات البيئية وتطبيقها على نحو عقلاني سنتمكّن أيضًا من معالجة المخاوف المتعلّقة بتغيّر المناخ. وستتمخّض هذه التغييرات السياساتية عن ثمار على المستوى الوطني، ومنها على مستوى الصناعة: تجديد شباب الصناعات المحلّية، وعوضًا عن إخراج الأموال لدفع تكاليف اليد العاملة الأجنبية ستبقى على التراب الأمريكي كي تُنفَق على راتب العامل المحلّي الذي سيدفع قسمًا منه للضرائب؛ ولا بأس في ذلك، فالضرائب ستُستخدَم لإنشاء المزيد من البنى التحتية ولإعادة بناء الجيش.

ومن السهل أن ننسى بأنّ خوض الحروب له تكاليفه، وقد تناول روزفلت هذه الحقيقة بقوله:

«لقد دعوتُ إلى بذل تضحية شخصية، وإنّني مطمئنٌّ بأنّ الأمريكيون يكادون يجمعون على استعدادهم لإجابة هذه الدعوة. وقسمٌ من هذه التضحية يعني دفع المزيد من الأموال على شكل ضرائب. وسأنصح في رسالتي المرافقة لمشروع الموازنة بأن تأتي أموال قسم أكبر من هذا البرنامج الدفاعي العظيم من الضرائب التي ندفعها اليوم. ويجب أن لا يحاول أيّ شخص، أو أن يُسمَح له بمحاولة، الإثراء من هذا البرنامج؛ وإنّ مبدأ (تناسب الضرائب مع القدرة على دفعها) يجب أن يكون نصب أعيننا دائمًا لتوجيه هذا التشريع. وإذا حافظ الكونغرس على هذه المبادئ فإنّ الناخبين سيصفّقون له لأنّ الوطنية أهمّ عندهم من دفاتر الحسابات».

إذن، فالسياسة الجريئة ضدّ الصين ستتطلّب وحدة وطنية على الصعيد السياسي، وهذا ممّا لا مفرّ منه، لكنّه لن يشكّل سوى البداية، لأنّ مواجهة الحرب الاقتصادية الصينية ستتطلّب ممارسة الأنشطة الاستثمارية على النحو (غير) المعتاد، أي: إحداث تغيير جذري في كيفية تفكير مجتمعنا بشأن المسؤولية الائتمانية، فلا بدّ للقائمين على سنّ الضوابط التنظيمية من إعادة ترتيب منظومة المحفّزات على نحو يجعل بورصة وول ستريت والشركات الأمريكية الكبرى والمؤسّسات الاستثمارية تغيّر الثقافة والذهنية الحالية التي تركّز على الأرباح والنموّ وقيمة الأسهم على أنّها المقاييس الوحيدة للنجاح. ولا أعني بكلامي هذا أنّ قواعد التجارة ومحفّزاتها يجب تغييرها جذريًا، بل أنّ تزويد الصين بالرساميل هدرٌ لها، بل لا يقف الأمر عند هذا الحدّ، فإذا لم يتغيّر المسار الحالي للأحداث فإنّ هذا التزويد لا يُعتبَر هدرًا للمال وحسب، بل تحفيزًا لمنافسينا الذين يسعون إلى

استغلال إيرادات الأمريكيين وحصّتهم في السوق الصيني، حيث ترزح مليارات ومليارات الدولارات من أموال المستثمرين حبيسةً في الصين. ولقد أوردتُ في موضع سابق من هذا الكتاب قصّة المصرفي الأمريكي الذي يظلّ مستيقظًا في الليل وهو يفكّر في كيفية استعادة أموالنا، وهو ليس وحيدًا في ذلك، فالمشكلة نفسها تؤرّق الشركات التي قفزت للاستثمار في الصين في بداية الأمر (وهي مؤسّسات ضخمة متعدّدة الجنسيات)، وهي لا تناقش الحقيقة القائلة بأنّها تعجز فعليًا عن نقل الملايين من الدولارات خارج الصين لأنّ ذلك من شأنه إزعاج حاملي الأسهم والتسبّب بانخفاض قيمتها (قد يكون الانخفاض كبيرًا في بعض الأحيان)، فهذا هو ما يدفع الشركات إلى تسريح مديريها التنفيذيين، بالإضافة إلى خسائر بمليارات الدولارات. وبالنظر إلى القضية من هذا المنظور يتّضح لنا أنّ صبّ الأموال في مخطّط بونزي الصيني يعني التخلّي عن المسؤولية الاستئمانية، فالأرباح التي لا توجد إلّا في الصين ولا يمكن تحويلها إلى عملة قابلة للتحويل لا يمكن اعتبارها أرباحًا بأيّ معنًى تقليدي للكلمة.

وهنالك أسباب أخرى تجعل الشركات القوية بحاجة إلى إخراج عملياتها من الصين، لأنّ نقل الأبحاث والتطوير والتصنيع إلى هناك يعني التخلّي عن التحكّم بالملكية الفكرية الخاصّة بها، والتي أثبتت الأعوام الثلاثون الماضية أنّ مصيرها سيكون السرقة أو الاستغلال، ممّا يؤدّي في الحقيقة إلى تدنّي قيمة الشركة. ويُضاف إلى ما سبق أن انعدام المعايير البيئية وإجراءات حماية العامل في الصين يقلّل من قيمة الشركة أيضًا، لأنّها تخاطر بالتعرّض إلى تهمة التواطؤ في انتهاك إجراءات ضوابط حماية العامل والبيئة. وعلاوةً على ذلك، هنالك خطر مالي يهدّد هذه الشركات مع تحسّن أداء الولايات المتّحدة في مجال كشف الأهداف الصينية الخبيثة، وإذا أصبح الاقتصاص من الصين جزءًا من سياسة الحكومة (وهو ما يجب أن يحدث) فيبدو من المرجّح أن تظهر حينها حركةٌ لسحب الاستثمارات من الشركات العاملة في الصين.

أمّا في ما يتعلّق بسماسرة بورصة وول ستريت، والذين يجنون العمولات في كلّ أنواع الصفقات، فيجب أن يتوقّفوا عن التطبيل للصين؛ ولا شكّ في أنّ لهؤلاء مصلحة خاصّة في هذا التطبيل، فكلّ صفقة لها عمولة، ممّا يعني إيرادات أكبر لكلّ سوق أو تسجيل أو سند جديد، لكنّ كلّ دولار يُرسَل إلى الصين يعزّز قدرتها على القيام بأنشطتها السيّئة وبثّ الاضطراب في الغرب. ولقد قلت في موضعين سابقين من هذا الكتاب، ويجدر التكرار مرّة ثالثة: هل كانت

وول ستريت لتروّج للسندات الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية؟ وهل كانت المؤسّسات الاستثمارية لتشتريها؟ والجواب هو: النفي المطلق. إنّ بورصة وول ستريت بحاجة إلى الاعتراف بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكية تخوض حربًا اقتصاديةً مع الصين، وأنّ الترويج للاستثمار في الشركات الصينية (والتي يمتلكها الحزب الشيوعي الصيني في نهاية المطاف) يعني تزويد العدوّ بالأموال؛ وقد تكون هذه الحقيقة غير مريحة، إلّا إنّ هذا الأمر لا ينفي كونها حقيقة.

وإذا لم تضبط بورصة وول ستريت ممارساتها، فسيتوجّب على الضوابط الحكومية أن تضمن عدم تعرّض المواطن للاحتيال من قبل المؤسّسات المالية المنخرطة في تجارة غير حرّة؛ وسيتعيّن على هيأة الأوراق المالية والبورصات (SEC) ووزارة التجارة ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس مراقبة حسابات الشركات العامّة (PCAOB) ووزارة الخزانة ووزارة التجارة ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) مراقبة الأسواق والأطراف الفاعلة المضرّة والهجمات السيبرانية وسرقات الملكية والقرصنة. ولقد انخرطت الصين في هذه النشاطات طوال عقود مسلّحةً بالحصانة؛ فأعاقت تدفّق الرساميل، وساهمت في انتهاك المعايير المحاسبية والتقييمية، وسرقت الملكية الفكرية؛ ولذلك تحتاج الولايات المتّحدة إلى سياسة وطنية لإيقاف ما لا يمكن أن يُدعى إلّا بـ«ممارسة الأنشطة الاستثمارية على النحو المعتاد».

وليست بيوت المتاجرة في بورصة وول ستريت هي المؤسّسات الوحيدة التي تحتاج إلى التغيير، إذ لا بدّ أن تقوم وكالاتنا الحكومية أيضًا (أي: الجيش، ووزارة الخارجية، ووكالات الاستخبارات) بتغيير أنفسها. ويجب أن يتوقّف التعامل الروتيني مع تأشيرات الدخول الممنوحة للمواطنين الصينيين، وكذلك صلاحية التأشيرة التي تمتدّ لعشرة أعوام. ولا بدّ من تشجيع هؤلاء الزائرين على الاحتفاء بالحرّيات الأمريكية، مع الحرص في الوقت نفسه على مراقبتهم؛ وعلى الرغم من أنّ هذا الاقتراح يبدو فظيعًا، فإنّ أمريكا لا تمارس الاضطهاد في هذه الحالة، بل تستجيب لما يقوم به بلد صرّح بأنّ كلّ مواطنيه يمكن دعوتهم إلى تقديم العون لعمليات الاستخبارات الصينية. وإذا تغيّرت الصين (أي: إذا مارست اللعبة بإنصاف، وإذا أوقفت ثقافة السرقة بلا ضوابط والحرب المفتوحة والتنمّر على مواطنيها) فسيمكن حينها أن نناقش تحرير برامج الهجرة الأمريكية للمواطنين الصينيين.

وريثما يتحقّق ذلك، وكما قال روزفلت، لا يمكننا لأمريكا أن تنجز ما سبق لوحدها؛ فإذا قيّدَت استثمارات الرساميل في الصين ثمّ جاءت المصارف الأوروبية لتفتح خزائنها فلن تحتاج الصين إلى الإصلاح، ويصحّ ذلك على دول الخليج النفطية أيضًا، ممّا يجعل من الواجب على أمريكا أن تتواصل مع حلفائها والمؤسّسات متعدّدة الأطراف وتثقيفها بشأن الحرب الصينية المفتوحة. ولا بدّ لأمريكا من العمل مع البلدان التي تماثلها في التفكير كي تقدّم لمنظّمة التجارة العالمية والأمم المتّحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسّسات الدليل القاطع على الأفعال الصينية العدوانية التي تكون في الغالب ذات طابع إجرامي سيّئ النية. ولقد دأبت الصين في أغلب الأحيان على اللعب وكأنّها تمتثل للقواعد، إلّا إنّها تخفي بذلك انتهاكًا مقرّرًا ومحسوبًا للمبادئ الدولية، يمزّق نسيج العالم الحديث المترابط، ولا يبثّ الاضطراب في الولايات المتّحدة وحدها. ويجب أن لا يوافق أيّ بلد حرّ على التخلي طواعيةً عن ما يتولّد في كنف المجتمع الحرّ من خيرات الابتكار والأفكار والمعلومات والرساميل لصالح بلد خصم يمارس القمع ويرفض حقوق الإنسان الأساسية ويسعى إلى الحيلولة دون التنافس الحرّ في أسواقه.

إنّني أب، وأرغب بما يرغب به كلّ أب من رؤية أبنائه وهم يترعرعون ويزدهرون، لكنّ المستقبل يخيفني. وأنا ضابط سابق في القوّة الجوّية الأمريكية، وقد أقسمتُ على خدمة بلدي على نحو لا علاقة للتحزّب فيه، وما أزال أعمل على هذا النحو، وأنا أعترف بأنّني كنتُ جزءًا من المشكلة لوقت طويل، إذ اعتقدتُ بأنّ الصين تشكّل شريكًا حميدًا في أسوأ الاحتمالات، وكنت آمل بأن أتمكّن في يوم ما من الاستثمار في الشركات الصينية، وأردتُ العودة إلى شنغهاي بعد تقاعدي من العمل في القوّة الجوّية، كما يفعل الجميع، وأصبح من الأثرياء؛ ولكنّني أشعر بالامتنان لتردّدي في اتّخاذ هذا القرار.

ولقد اعتدْتُ في ما سبق على السخرية، كما يفعل الكثيرون، من الانتقادات التي يوجّهها المجتمع الأمريكي إلى الشركات الكبرى أو الحكومة الفدرالية وتحميلها المسؤولية عن الكثير من مشكلاته؛ لكنّني لم أعد أسخر من هذه الانتقادات، لأنّ أمريكا أعمتها الأرباح، ولقد ذكرتُ في موضع سابق كيف أنّ سماسرة السلطة في لندن ونيويورك قرّروا استخدام اليد العاملة المستعبَدة في الصين لبيع منتجات رخيصة لأشخاص عاطلين عن العمل. ومن هنا نشأت كرة الثلج، حيث استغلّت الصين عالمًا توجّهه الأرباح والطمع والسعي إلى زيادة القيمة السهمية.

وهنالك الكثير من سهام الاتّهام في جعبتي، لكنّني مهتمّ بالحلول أكثر؛ وإذا كان هذا الكتاب قد أسهب أحيانًا في التطرّق إلى سياسيين أو شركات قصّروا في مسؤولياتهم أو ارتكبوا الأخطاء في ما يتعلّق بفهم الصين، فإنّ السبب في هذا الإسهاب قد يعود إلى محاولتي شرح كيف وصلنا إلى هذه المرحلة، أو لأنّني مصاب بدرجة لا توصف من الإحباط.

لقد طمح مؤسّسو الولايات المتّحدة الأمريكية إلى إنشاء اتّحاد متقَن، وجهّزونا بالدستور مرشدًا في هذا الطريق، وبه تمكّنّا من التطوّر طوال قرنين نحو دولة أكثر اكتمالًا، وما تزال مشاعري تتحرّك عندما أفكّر بالرؤية الحرّة التي ألهمت هذا البلد. لكنّ هذه الرؤية مهدَّدة بالخطر، فعندما يكون إيجاد الأسواق وتوليد القيمة السهمية وتنمية إيرادات تيّار لا يتوقّف من التعامل بالأسهم والسندات أهمّ من حماية الحقّ الطبيعي بالحرّية والأمن الوطني فعندها نكون قد وقعنا في مشكلة خطيرة جدًّا.

إنّني أصلّي لكي يجد هذا الكتاب جمهورًا بين الأمريكيين، ومواطني الأمم الأخرى المحبّة للحرّية، الذين يشاركونني ما أشعر به نحو (قانون الحرّيات) والحرّيات الإنسانية الأربع عند روزفلت. وهذا هو السبب الذي جعلني أؤلّف هذا الكتاب، فأنا شخص يحبّ المعجزة المسمّاة الولايات المتّحدة الأمريكية، البلد الذي يحتفي بالحرّية لا في اليوم الوطني (4 تمّوز/ يوليو) فحسب بل في كلّ يوم يمرّ ونحن نعيش كما نشاء، ونفكّر كما نشاء، ونحبّ كما نشاء، ونتكلّم كما نشاء، ونصلّي لمن نشاء.

يجب علينا أن نعمل بجهد أكبر ووتيرة أسرع وبشكل أذكى من أيّ وقت مضى كي نضمن بقاء بلدنا أرض الحرّية. وأنا أعتقد بأنّنا قادرون على ذلك، ولكنّ ذلك مشروط بتبنّي قادتنا لإستراتيجية أكثر شراسة من إستراتيجية أعدائنا، وأن تستعدّ الأمّة الأمريكية للتضحية بالأرباح الاستثمارية قريبة المدى وتوفّر السلع الرخيصة من أجل مستقبل يضمن حرّياتنا.

من ناحيتي لا أرى في هذا الخيار ما يحتاج إلى الكثير من التفكير، بل إنّه ليس خيارًا في الأصل، إذ لا توجد أمامنا إلّا طريقة واحدة لإيقاف العدوان الصيني المحموم، وهي ضرورة إنهاء السلطة التي أمسكت الصين بزمامها مهما كانت التكاليف، وإلّا فلسوف يتوجّب علينا الاستعداد للعيش في مجتمعٍ يمكن فيه للحكومة أن تعتقل المرء لأنّه يحمل هذا الكتاب الذي

تقرؤه حاليًا، أو أيّ كتابٍ سواء كان الكتاب المقدّس للمسيحيين أو المسلمين أو الهندوس، أو روايةً خيالية، أو حتّى مجموعة قصص للأطفال، بذريعة أنّ الحكومة لا توافق على محتوى الكتاب؛ أمّا السبب الحقيقي فهو أنّ حرّية التفكير نفسها هي التي يستهدفها الحظر.

شكر وتقدير

أودّ التعبير عن امتناني لستيفاني وأسرتي، والذين مكّنني حبّهم ودعمهم من المضيّ في هذه الرحلة. ولقد أثرى سِث كوفمان[1] هذا الكتاب بأسلوبه الذي يصدح في صفحات الكتاب، ولذلك يجب أن يُوجَّه إليه كلّ إطراء للمستوى الأدبي. وأودّ التعبير أيضًا عن احترامي وامتناني العميقَين لمئات الأشخاص الذين تحدّثوا إليّ حول هذا التحدّي الذي يواجه ديمقراطيتنا؛ وأتمنّى أن أكون قد أخلصتُ في نقل هواجسهم وأفكارهم وألمهم. وفي النهاية، أودّ التعبير عن احترامي وشراكتي المستمرّة مع كلّ من يقاتلون يوميًا من أجل الحرّية والمحافظة على جمهوريتنا، سواء في الحكومة وخارجها، وأقول لهم: امضوا في مسعاكم وأنا أحامي عن ظهوركم، اليوم وفي كلّ يوم.

(1) من كتّاب الظلّ الأمريكيين (أي: الذين يأخذون مادّة الكتاب من المؤلّف ثم يكتبونها بالأسلوب المناسب أو المطلوب)، وله عدد من الكتب التي صدرت باسمه الصريح. [المترجم]

يغوص الكتاب بعيداً في تداعيات الحرب التجارية المحتدمة بين الصين وأمريكا، ويرى إن الأولى هي من بدأتها منذ أمدٍ ليس بالقصير، ولا يدخّر المؤلّف جهداً في كيل التُهم وإيراد الشواهد ليثبت الهدف النهائي الذي يسعى إليه، وهو إن الصين دأبت على إضعاف المكامن الرئيسية للقوّة الأمريكية، أي: اقتصادها، وتقنيتها، وجيشها، ونفوذها على الساحة الدولية. وكانت مساعيها السبب في خسارة الأمريكيين ملايين فرص العمل وآلاف الاستثمارات وكميات لا تُقدَّر من رؤوس الاموال والابتكارات. وإنهم "هم" من سمح بذلك؛ وذلك بسبب طمع بعضهم في تعزيز ثروته أو خطأه في فتح المجال لها للدخول في منظّمة التجارة العالمية أو غفلته ووقوعه فريسة مناورات الصينيين ودهائهم بحسب وصفه، حتى باتت الأمّة الأمريكية أكثر فقراً، وتعاني مدنها من البطالة والإدمان، وبنيتها التحتية من التراجع الكارثي.

يسرد الكاتب قصّة يسميها "الحرب السرية" المتشعّبة والمستمرة التي تلاعبت فيها الصين بالنُخب الأمريكية واستغفلتها من وجهة نظره، متهماً الحزب الشيوعي الصيني الحاكم باتباع الكثير من الاستراتيجيات لتجاهل القانون الدولي والتحايل على المستثمرين الأجانب وتشجيع صناعة وتصدير السلع المقلَّدة وتسهيل التجسس على الاختراعات الجديدة ومصادرتها، بهدف قتل الصناعة الأمريكية والتحكّم بالأسواق والهيمنة عليها، كما يتناول الوسائل المفترض على أمريكا وحلفائها اتباعها لتعينهم في المواجهة الحتمية القائمة، وتحافظ على مفاهيم الحرّية وقيم المدنية المهددة بالخطر كما يقول، والحيلولة من دون تحقّق مستقبل مظلم لأجيالهم القادمة.





009647826222246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

ISBN 978-1-7747219-3-3
